الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الآداب واللغات

قسم الآداب واللغة العربية

لغة الحديث النبوي الشريف في "الأربعون حديثا" لـ: الشحامي - دراسة تركيبية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الآداب واللغة العربية

تخصص: علوم اللسان العربي

إعداد الطالبة:

مـريـم ختاش

إشراف الدكتور:

الأمين مـــــلاّوي

السنة الجامعية:1436هـ/1437هـ

2015 م/2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

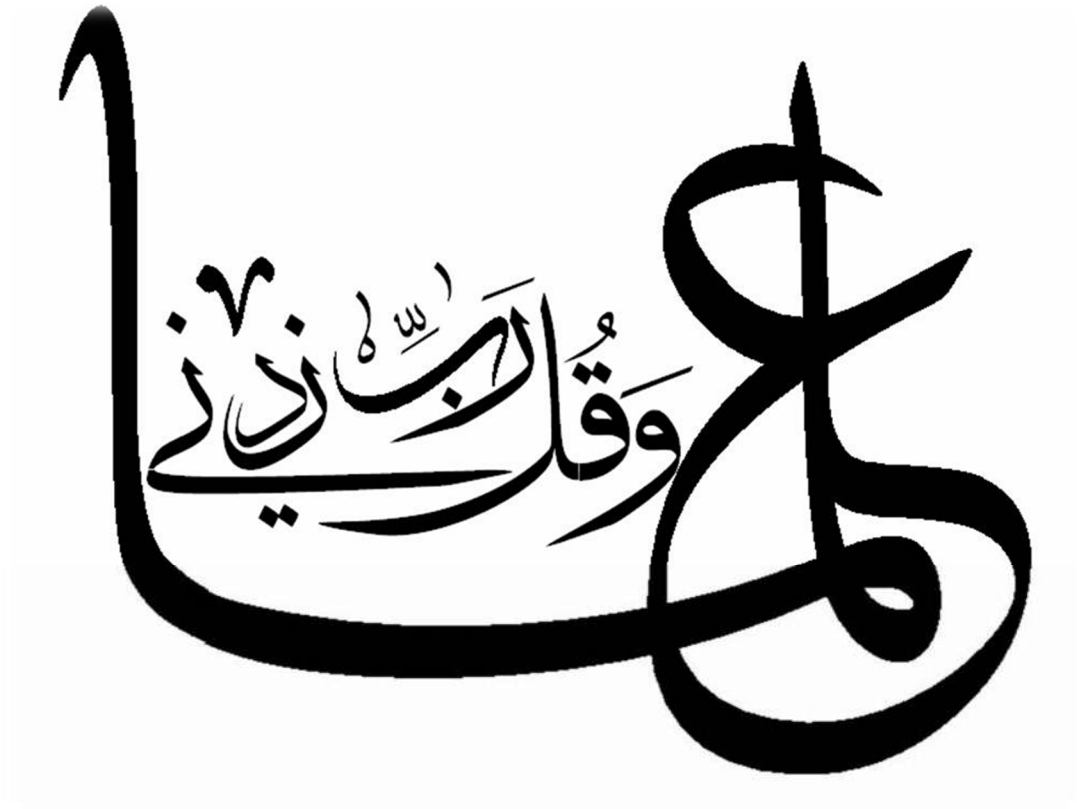

[سورة طه/ 114]

شكر وتقدير

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ﴾ النمل/19

*انطلاقا من العرفان بالجميل، أتوجه بالشكر إلى من رعاني طالبا لشهادة الماستر، ومّعدا لهذا البحث، أستاذي ومشرفي الفاضل : **د.الأمين ملاّوي**.

*إلى عَلَم من أعلام اللغة العربية أقدم خالص شكري وعرفاني ألا وهو الأستاذ الفاضل د. **عبد الرحمان تيبرماسين** أطال الله في عمره.

*وفي الأخير سرني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مدّ لي يد العون في مسيرتي العلمية.

مريم ختاش

مقدمة

تقوم اللغة العربية على نظام يحكم قواعدها ويربط تراكيبها، إذ يُعد النحو هو العمود الفقري لها، لأنه يقوم على دراسة التراكيب، وتحديد الجملة وعلاقة الكلمات بعضها ببعض، ولقد رُبطت قواعد اللغة العربية النحوية وغيرها بالقرآن الكريم؛ وذلك لإعجاز لغته وقوّتها، فاهتم الدارسون به اهتماما بالغا باعتباره المصدر الأول للتشريع، فبدأ التنافس في فهمه واستنباط قواعده وضبط قراءته قراءة صحيحة، ومنه نشأ علم النحو حفاظا على لغة القرآن الكريم.

ولما كان الحديث النبوي هو الوسيلة لفهم القرآن والمفسر له والشّارح لمعانيه، وذلك لقوله سبحانه وتعالى ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل/14]؛ فقد نال حظه من العناية والدراسة هو الآخر، فصُنّفت لغته من حيث تراكيبها وألفاظها في الدرجة الثانية بعد القرآن الكريم، إذ سُلط الضوء على لغة الحديث لفصاحة ناطقها وبلاغته صلى الله عليه وسلم، فقد أسهم –الحديث– إسهاما كبيرا هو الآخر في حفظ اللغة العربية.

فالإقرار معقود بين العلماء على فصاحة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ وعليه فإن الحديث يمثل مدونة لغوية فصيحة لها مكانتها ضمن النصوص التي اِحْتُجّ بها، ومع هذا الإقرار فإننا نجد تبايُن الدارسين في الاعتماد عليه، وهذا ما يُعرَف بمسألة الاستدلال بالحديث النبوي على القواعد النحوية، ولما كان الاعتراف بفصاحته يوجب له الحجية، وجب الالتفات إلى لغته ونمط تراكيبها، وذلك وصولا إلى معرفة أسلوبه وما يتميز به.

ومن أجل الاقتراب من طبيعة لغة الحديث من جوانبها التركيبية، ومعرفة علاقاتها وروابطها، كان موضوع البحث: " لغة الحديث النبوي في "الأربعون حديثا" لـ: الشحامي–دراسة تركيبية ".

ولعل من دواعي اختيار الباحث لهذا الموضوع:

– الرغبة في الغوص في مجال الدراسة النحوية، والإسهام في المكتبة اللغوية.

–الاطلاع على أمهات الكتب ومختلف الدراسات النحوية القديمة.

–السعي إلى التطبيق في الحديث الشريف بوصفه مدونة لغوية تتيح للباحث مساحة واسعة للدراسة النحوية.

– محاولة تتبُّع قضية الاستشهاد بالحديث، ورصد الأسباب التي حالت دون استدلال الدارسين به.

ومن طبيعة البحث العلمي أنه لا ينطلق من العدم، إنما من تصوُّر عام للموضوع الذي يتأسس على إشكالية، يُحَاوَل الإجابة عنها من خلال الدراسة، تصاغ على شكل أسئلة :

هل يتوافق نحو الحديث وقواعد النحو التي وضعها النحويون؟

كيف يتمظهر البناء العام للغة الحديث في جانبــها التركيبي؟

إن الإجابة عن الإشكالية الرئيسية، تقود بالضرورة إلى طرح مجموعة من التساؤلات المكملة لهذه الإشكالية، تكمن الإجابة عنها من خلال الإجابة عمّا سيُطرح:

– إذا صُنِّفت لغة الحديث في الدرجة الثانية بعد القرآن الكريم، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم أفصح العرب، فلماذا استغنى الدارسون في استدلالاتهم عنه؟

– ماهي الأنماط الممكن استخراجها من تراكيب الحديث؟

–ماهي العلاقات المتحكمة في أجزاء التركيب؟

وكان الهدف من هذه الدراسة:

–الوقوف على دراسة التركيب في الحديث، من خلال الإسناد والتحويل والعلاقات والروابط.

-بيان أن هذه الأحاديث تتوافق والقواعد اللغوية، مما يجعل لها مكانة في التقعيد النحوي.

وللإجابة عن التساؤلات المطروحة بُنِيّ البحث على خطة اقتضت طبيعته توزيع مادته على مدخل وثلاثة فصول وخاتمة.

أما المدخل فقد استُهل به البحث، تضمن الحديث عن: مكانة الحديث الشريف في منظومة الاستدلال اللغوي؛ عُرض من خلاله بعد تعريف الحديث مواقف النحاة من الاحتجاج به، وانقسامهم لثلاث فئات.

أما الفصل الأول فقد عُنون بـ: الإسناد ودوره في بناء التركيب، صُدر بتوطئة عُرض فيها تعريف الجملة والكلام والتركيب والتداخل بين المصطلحات الثلاثة، والإسناد وأنواعه، ثم تقسيم الجملة، يليه المبحث الأول الذي تناول: الجملة الاسمية بنوعيها البسيطة والمركب، التي عُرضت أنماطها بعد تعريفها وتعريف أجزائها، يليه المبحث الثاني الذي فُصِّل فيه تعريف الجملة الفعلية وأنماطها، أما المبحث الثالث فقد كان حول الجمل المحتملة للاسمية والفعلية.

في حين جاء الفصل الثاني تحت عنوان: عوارض التركيب في لغة الحديث، بُدئ بتوطئة عُرض فيها تعريف العارض والتحويل، وعُرّف من خلاله أنواع العوارض التي تدخل على الجملة، أما الجانب التطبيقي من الفصل فقد قُسِّم إلى أربعة مباحث، الأول عن عارض التقديم والتأخير وأنماطه في الجملتين الاسمية والفعلية، أما الثاني فقد كان حول عارض الزيادة في الجملة الاسمية والجملة الفعلية، في حين تناول المبحث الثالث أنماط التحويل بعارض الحذف، أما الرابع فقد تناول الجمل التي تحتوي على أكثر من عارض.

وقد عُنون الفصل الثالث بـ: العلاقات والروابط في تركيب الحديث النبوي، فخُصص هذا الفصل لدراسة العلاقات الناشئة داخل التركيب، المساهمة في الوصل

بين أجزاء الكلام، فقُسّم بعد التوطئة المتضمنة لتعريف الارتباط والربط وعلاقات كل منهما، إلى مبحثين: الأول نظام الارتباط في الحديث الشريف؛ فعُرض فيه لأهم أنماطه، أما الثاني فقد كان عنوانه نظام الربط في الحديث الشريف.

وذُيِّل البحث بخاتمة ضمّت أهم النتائج المتوصل إليها بصورة موجزة ومختصرة، يليها قائمة المصادر والمراجع المعتمدة في البحث، ثم الفهرس الذي احتوى على عناصر البحث بصفحاتها للتّسهيل على المتصفح العودة إليها.

ونظرا لطبيعة الموضوع فقد كان المنهج الوصفي التحليلي هو المنهج المتبع، لأنه الأجدر لمثل هذا النوع من الدراسات؛ فالمنهج الوصفي يساعد على تتبع الظاهرة اللغوية ورصدها، أما دور التحليل يكمن في الوقوف على حقائق الأشياء وبيان عللها وأسبابها.

وقد اِستُند في جمع مادة البحث إلى مجموعة من الكتب المتنوعة، وذلك بالمزاوجة بين كتب النحو القديم منها والحديث، أهمها المدونة المعتمدة التي تتصدر ما تمّ الاعتماد عليه، إضافة إلى كتاب سيبويه ودلائل الإعجاز للجرجاني من التراث، ومعاني النحو للسامرائي وبناء الجملة العربية لمحمد حماسة وفي نحو اللغة وتراكيبها للدكتور خليل أحمد عمايرة ونظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية للدكتور مصطفى حميدة من الكتب الحديثة.

وكان لهذه الكتب الفضل في تخطي الصعوبات التي تعترض طريق الباحثين، منها اتساع المادة العلمية وشساعة طبيعة الموضوع.

ثم في الختام لا يجدر أن يُنسى حق الكرام، والإقرار بالاعتراف والتقدّم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف الذي شرّف بتبنيه البحث وإشرافه عليه، الأستاذ الدكتور الأمين ملاّوي على توجيهاته النيرة، وملاحظاته القيمة، إذ كان خير معين على

تدارك ما وقع من أخطاء، وعلى كشف ما جُهل من طرائق البحث، فجزاه الله عن الباحث وعن طلاب العلم خير الجزاء.

وبعد، فإنّ بعد هذا العمل لا يرجو الباحث إلا أن يكون قد وُفق في قصده، وبلغت دراسته معناها، فإن كان قد وُفق فهذا هو الرجاء، وإن كان غير ذلك، فإن الإخلاص في البحث والجدُّ في الوصول إلى الصواب هما الشفيعان.

والحمد والثناء لله المعين.

مدخل:

مكانة لغة الحديث في منظومة الاستدلال اللغوي

أولا- الحديث بين المفهوم والمصطلح

ثانيا-الاستشهاد بالحديث عند اللغويين والنحويين

لا شك أن النبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب؛ إذ لا تضاهي فصاحته فصاحة، ولا تقترب من بلاغته بلاغة، ولا يجاري أسلوبه أسلوب[1]، إذ تُصنّف لغته ضمن أعلى درجات الفصاحة والبلاغة والبيان، فلقد كان صلى الله عليه و سلم يتكلم بالألفاظ القليلة ذات المعاني الكثيرة.

واعتُمدت لغة رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتب الدارسين واللغويّين لإثبات قواعدهم وصحة أسلوبهم، فتصنيف الحديث في المرتبة الثانية بعد كلام الله وقبل كلام العرب هو ما جعل درجات الأخذ تختلف بين هذه المصادر الثلاثة لدى النحاة واللغويين[2]. لذلك يتبادر إلى أذهاننا سؤال لا بد من الإجابة عليه خلال ما سنطرحه وهو: هل يتّفق كل النحويين واللغويين حول قضية الاستدلال بالحديث؟ وما درجة الأخذ والاستدلال به لديهم؟

أولا. الحديث بين المفهوم والمصطلح:

أ.لغة: جاء في لسان العرب << الحديث نقيض القديم(..) والحديث هو الخبر، والجمع أحاديث(..) عن الزجاج: والحديث: ما يُحَدِّثُ المحدث تحديثا. يقول تعالى ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾[3] ؛ أي بلّغ ما أُرسلت به و حدِّث بالنبوّة التي أتاك الله،(..) قال الفراء: ترى أنّ واحدة الأحاديث أحدوثة(..) أما أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم فلا يكون واحدها إلا حديثا>>[4].

ولقد عُرّف في المعجم الوسيط << حدث الشئ حُدوثا، وحداثة، نقيض قدُم(..)، حدّث، وروى حديث رسول الله صلى الله عليه و سلم(..)، والحديث كل ما يُتحدث

[1]–ينظر: د.محمود فجال، الحديث النبوي في النحو العربي، أضواء السلف، الرياض، السعودية، ط2، 1417هـ/19972، ص6

[2]–ينظر نفسه، ص6.

[3] – سورة الضحى الآية 11

[4]– ابن منظور، لسان العرب، دار الحديث،القاهرة ، مصر،1434هـ/2013م، 2/394–350 مادة (حدث).

به من كلام وخبر(..)، وكلام رسول الله صلى الله عليه و سلم..>>[5].

يصبُّ التعريفان اللغويان في معنى واحد متفق عليه وهو أن الحديث كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ب.اصطلاحا: الحديث هو كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يُضاف من عبارات توَضّح أقواله و أفعاله وأخباره، ويصنّف بعد كلام الله فصاحة وبلاغة[6] .

وهناك من ربط الحديث بالنبي صلى الله عليه وسلم ومن حوله من الصحابة والتابعين، يقول أحد الدارسين: << فهو كل ما أُضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أوصفة خلقية، وقد يراد به ما أضيف إلى صحابي أو تابعي*.>>[7]

وهناك من ذهب إلى المساواة بين الحديث والسُّنة، وهو الرأي السائد بين المحدثين**.

---

[5]– مجمع اللغة العربي،المعجم الوسيط،إخراج إبراهيم مصطفو حسن الزيات و آخرون،المكتبة الإسلامية للطباعة و –النشر و التوزيع،استانبول، تركيا،1/159–160

[6]– ينظر:د.خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشد للنشر، العراق، 1981، ص5.

* فالحديث النبوي ليس ما جاء على لسان رسول الله صلى الله عليه و سلم فحسب بل يشتمل عليه و على ما نقلته الرواية و دونته الكتب من محاورة الرسول لأصحابه، وما قاله الصحابة في وصف أعماله صلى الله عليه وسلم. (محمد خير الحلواني،أصول النحو العربي،أفريقيا الشرق، الدار البيضاء،المغرب،2011، ص49).

[7]– محمد عجاج الخطيب، السنة قبل التدوين، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط2، 1408هـ/1988،ص22

**يقول أحمد أمين << ويراد بالسنة أو الحديث ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير،وبعد عصر الرسول ضُم إلى الحديث ما ورد عن الصحابة، فالصحابة كانوا يعاشرون النبي صلى الله عليه وسلم، ويسمعون قوله ويشاهدون عمله، ويحدثون بما رأوا وسمعوا، وجاء التابعون بعده فعاشروا الصحابة وسمعوا منهم و رأوا ما فعلوا، فكان من الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه و سلم و صحابته <<الحديث>> (أحمد أمين،فجر الإسلام، كلمات عربية للترجمة و النشر، القاهرة، مصر، 2011، ص243.)

ولقد أجمع العلماء أن أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم تعتبر حجة في اللغة إذا أُثبت أنها قوله صلى الله عليه وسلم[8].

و يشتمل علم الحديث على موضوعين رئيسيين هما:

علم الحديث رواية*/ وعلم الحديث دراية**.

كما أن للحديث أقساما*** بيّنها **أبو سليمان الخطابي** (388هـ) من خلال قوله: <<اعلم أن الحديث عند أهله ينقسم إلى حديث صحيح وحديث ضعيف وحديث سقيم>>[9].

ثانيا.الاستشهاد بالحديث بين اللغويين والنحويين:

يُعتبر الحديث الشريف من حيث لغته ومضمونه رفيع القدر، عظيم الفخر، شريف الذكر، فالحديث كما أنه المصدر الثاني من مصادر التشريع، كذلك هو المصدر الثاني للاستدلال النحوي[10]. فلقد أسهمت لغة الحديث النبوي الشريف إسهاما كبيرا في حفظ اللغة العربية وقواعدها.

---

[8] –ينظر:محمد خان، مدخل إلى أصول النحو، دار الهدى للطباعة والنشر،عين مليلة، الجزائر، ص18.

*–هو علم يشتمل على أقوال النبي صلى الله عليه و سلم وأفعاله وصفاته وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها.

**– هو علم يعرف منه حقيقة الرواية و شروطها و أنواعها و أحكامها و حال الرواة و شروطهم، و أصناف المرويات و ما يتعلق بها، و قد أطلق علماء الحديث على علم الحديث دراية اسم "علوم الحديث " أو "مصطلح الحديث" أو "أصول الحديث"..وهو مجموعة من القواعد و المسائل التي يعرف بها حال الراوي و المروي من حيث القبول و الرد.(ينظر:عبد القادر أحمد السليماني، الشرح الحثيث لتذكرة ابن الملقن..).

***– أ.صحيح: ما سلم من الطعن في إسناده و متنه (و منه المتفق عليه:و هو ما أودعه الشيخان في صحيحهما) ب.الحسن: ما كان إسناده دون الأول في الحفظ و الاتقاق. ج. الضعيف: ما ليس واحدا منهما.

[9]–عبد القادر أحمد سليماني أبو الزهراء، الشرح الحثيث لتذكرة ابن الملقن في علوم الحديث، دار الإمام مالك، باب الوادي، الجزائر، ط1، 1434هـ/2013م، ص39.

[10]– ينظر: محمود فجال، الحديث النبوي في النحو العربي،أضواء السلف،الرياض، السعودية، ط2، 1417هـ /1997م،ص6.

ويُعتبر –الحديث– إلى جانب القرآن من أهم مصادر الاحتجاج والاستدلال، فالتمسك بهما والاعتماد عليهما سرٌ لتقدم اللغة العربية وتصدرها المرتبة الأولى بين اللغات[11]، يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: << تَرَكْتُ فيكم شَيْئين لنْ تَضَلوا بَعْدَهُما: كِتَابُ اللهِ و سُنَّتِي>>[12]

<<فالحديث الشريف يأتي بعد كلام الله العزيز فصاحة وبلاغة و صحة عبارة، وكان ينبغي أن يعد المصدر الثاني من مصادر اللغة المسموعة>>[13]. لأنه قول أفصح العرب .

ويزداد وزن الحديث قيمة كلما تقدّم الزمن، وقد شهد على بلاغته أهل العلم*.

ولقد أولى اللغويون عامةً والنحويون خاصةً اهتماما كبيرا بالحديث وذلك لإعجازه وارتفاع قدره.

1. الاستشهاد بالحديث عند اللغويين:

من المعروف أن اللغويين اعتنوا بالحديث عناية كبيرة، وذلك لفصاحة الرسول

11– ينظر: السابق،ص6.

12–المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير،شرح: محمد المدعو بعبد الرؤوف المناوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط2، 1391هـ/1982م، 241/3.

13– موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، ص14.

*– قال عنه "الجاحظ" (255هـ):<< الكلام الذي قل عدد حروفه، وكثر عدد معانيه و جلَّ عن الصنعة و نزِّه عن التكلف[..] ثم لم يسمع الناس بكلام قط أعم نفعا و أصدق لفظا و أعدل وزنا ولا أجل مذهبا ملا أكرم مطلبا ولا أحسن موقعا ولا أسهل مخرجا و لا أفصح عن معناه و لا أبين من فحواه،من كلامه صلى الله عليه وسلم، إذ توجه العديد من الدارسين و أهل العلم نحو الحديث النبوي وبلاغته، وهو ما أثبته الدكتور كمال عز الدين من خلال كتابه: الحديث النبوي من الوجهة البلاغية، قائلا: << عنى العلماء منذ القدم ببلاغة الحديث، بل راعى الصحابة منهم بيانه حتى كانوا يتناشدونه بينهم، و لهذا وجد الباحثون أفكارهم مسوقة للكلام عن أسرار البيان في مجالسهم ومؤلفاتهم..>> .(الجاحظ، البيان و التبيين، تحقيق و شرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، مصر،ط7، 1418هـ/ 1998م، ص16–17) و(كمال عز الدين، الحديث النبوي الشريف من الوجهة البلاغية، دار إقرأ، بيروت، لبنان، ط1، 1401هـ/1984م،34)

وبلاغته، ولا يمكن إنكار اهتمامهم به واعتمادهم له في إثبات آرائهم اللغوية، ولإثبات هذا الرأي لا بد من دحض ما ذهب إليه بعض العلماء الذين يرون أن "اللغويون لا يستشهدون بلفظ الحديث في اللغة إلا المتواتر منه"*[14] .

ولإثبات عكس هذا الرأي لا بدّ من الرجوع وتصفح كتب اللغة لنجد الأحاديث النبوية منثورة فيها.

فمن اللغويين الذين استشهدوا بالأحاديث النبوية في المسائل اللغوية <<أبو عمر بن العلاء، والخليل، والكسائي، والفراء، والأصمعي، و أبو عبيد، وابن الأعرابي، وابن السكيت، وأبو حاتم، وابن قتيبة، والمبرد، و ابن دريد، وأبو جعفر النحاس، وابن خالويه، و الأزهري، والفرابي، والصاحب بن عباد، و ابن فارس، و الجوهري، وابن بري، وابن سيده، وابن منظور، والفيروزبادي وغيرهم >> [15]

ولا يختلف موقف النحاة عن موقف اللغويين الذين استشهدوا بالحديث، إذ لا يُعقل أن يستشهد الخليل بالحديث في اللغة ثم لا يستشهد به في النحو، إلا أنّ شواهد النحاة في الحديث ليست بغزارة شواهد اللغويين، فاللغويون أكثر استشهادا بالحديث من النحويين[16].

2.الاستشهاد بالحديث عند النحويين:

---

[14]– ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي ،ص 99

[15]– نفسه ،ص 100

[16]– ينظر: نفسه ،ص 101

*–إذ يقول أحمد الإسكندري:<<مضت ثمانية قرون والعلماء من أول أبي الأسود الدوؤلي إلى ابن مالك لا يحتجون بلفظ الحديث في اللغة إلا الأحاديث المتواترة، وقد اختلف في عددها، فقيل: ثلاثة، وقيل: خمسة، إلى ستة عشر..>>.

كان من الواجب أن يأتي الحديث بعد القرآن الكريم في صحة الاحتجاج به في علوم العربية كافة بلا تمييز بينها، لأنه كلام أفضل البشر، لكننا نرى علماء العربية يحتجّون به في الأدب والبلاغة واللغة والتفسير، لكنهم يتردّدون في الاحتجاج به في علمي النحو والصرف، لأنهما يعتمدان في وضع القواعد والأصول على ضبط أحرف الكلمات قبل التركيب وبعده، فأي تغيير في بناء الكلمة يؤدي بالضرورة إلى تغيير حكمها النحوي ومعناها، لذلك نجد أن احتجاجهم بالحديث – النحويون– جاء قليل جدا مقارنة بالقرآن وكلام العرب، إذ نجد سيبويه يحتجّ في كتابه الضخم بأحاديث معدودة، وبالمقابل لا يصرّح أنها قول الرسول صلى الله عليه و سلم[17].

فقد عزف علماء المرحلة الأولى عن الاستدلال بالحديث في مجال النحو*

أما في المرحلة الثانية؛ وبعد أن أصبح النحاة في حاجة إلى موارد جديدة للاستدلال، لجأوا إلى الحديث يلتمسون فيه ما يؤيّد أقيسته ويَعضُد أحكامه، في حين رفض بعضهم جعل الحديث مصدرًا من مصادر الاحتجاج في المادة النحوية، وتوسط فريق ثالث، ورأى أنه يمكن الاحتجاج ببعض الحديث دون

---

[17]– ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، ص5.

*–وذلك لأن في الحديث بعض التراكيب غير الجارية على ما شاع من الاستعمال العربي، مثل حديث: { إنَّ قَعْرَ جَهَنَّم سبعينَ خَرِيفًا}، فقد وردت سبعين في هذا الحديث منصوبة على رأي الكوفيين الذين يجيزون أن تكون إن وأخواتها ناصبة للجزأين(..). أما الذين يمنعون هذا، يخرجون على أن القعر مصدر قعرت البئر إذا بلغت قعرها، و سبعين منصوبة على الظرفية؛ أي: إن بلوغ قعر جهنم يكون في سبعين عاما، فهذا سبب مقنع لعزوفهم عن الاستشهاد بالحديث، فكيف لهم أن يستشهدوا بلغة يشكون أنها من لغتهم، فاللحن الذي وقع كثيرا فيما روي من أحاديث حال دون الاستشهاد بالحديث، لأن كثيرا من الرواة كانوا من غير العرب، فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون (ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي، ص104.) و(د.باسم مفضي المعايضة، تعضيد شاهد الحديث النبوي في كتاب "شواهد التوضيح" لابن مالك، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، 1433هـ/ 2012م،ص18).

الآخر[18]. وهكذا نشأ الخلاف حول الاحتجاج بالحديث النبوي، ويمكن تقسيم الخلاف إلى ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول:

ذهبت طائفة إلى جواز الاستدلال بالحديث مطلقا[19]، فأصحاب هذا الاتجاه يُقِرّون بصحة الاحتجاج به في النحو العربي[20]، إذ يقول **ابن الطيب:** <<فذهب إلى الاحتجاج به والاستدلال بألفاظه وتراكيبه جمع من الأئمة، منهم شيخا هذه الصناعة وإماماها الجمالان: ابن مالك وهشام، والجوهري، وصاحب البديع*، والحريري، وابن سيده، وابن فارس، وابن خروف، وابن جني، وأبو محمد عبد الله بن بري، والسهيلي، وغيرهم ممن يطول ذكرهم>>[21]. ومن أبرز الأئمة أيضا الذين استشهدوا بالحديث: <<الزمخشري، عز الدين الزنجاني، ناظر الجيش، أبو على الشلويني، ابن الشجري، ابن يعيش، علم الدين السخاوي، الأشموني، الكافيجي، الرضي، ابن عقيل، الشيخ الأزهري، وغيرهم>>[22].

فقد احتجّ النحاة بالحديث الشريف في مصنفاتهم على درجات متفاوتة، فلا نكاد نجد كتابا من كتب النّحو قديمها وحديثها منذ سيبويه إلى يومنا هذا لا يحتج

---

[18]–ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي ، ص104

[19]–ينظر: رياض بن حسن الخوام، الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية–مكاتبة بين بدر الدماميني و سراج الدين البلقيني، عالم الكتب، بيروت لبنان،ط1، 1418ه/1998م، ص5

[20]–ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي، ص104

*– محمد بن محمود الغزنى (421ه)

[21]– محمد بن الطيب الفارسي، تحرير الرواية في تقرير الكفاية، تحقيق:د.علي حسين البواب،دار العلوم للطباعة و النشر، الرياض، المملكة العربية السعودية،ط1، 1403ه/1983م، ص96.

[22]– الحديث النبوي في النحو العربي، ص106.

بالحديث لإثبات نصوصه، وهو دليل قاطع على أن الحديث الشريف لم يُسْتَثْنَ أو يُعزَل من مصادر الاستشهاد وإن لم يبلغ ما بلغته المصادر الأخرى كالقرآن الكريم والشعر وأقوال العرب الخلص[23].

إذ نجد **السهيلي** مثلا(581هـ) قد أكثر من الاستشهاد بالحديث في كتابه‹أمالي السهيلي› وتناول فيه مشكلات وقعت في الحديث وأغلبها مشكلات نحوية ولغوية، وفاقَهم في ذلك كله **ابن مالك** (682هـ) وبلغ الذروة من خلال كتابه ‹شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح›، الذي عقده للأحاديث التي يشْكل إعرابها، وقد أكثر من الاستدلال بالحديث خاصة في كتابه ‹التسهيل› إكثارا ضاق به **أبو حيان** شارح التسهيل[24] ، ثم جاء بعده **ابن هشام*** (761هـ)–تلميذ أبي حيان ونقيضه في مذهبه حول الاستشهاد بالحديث–. وأيّد **البدر الدماميني**(828هـ) هذا الاتجاه في شرحه للتسهيل المسمى ‹تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد›[25].

فهؤلاء النحاة و غيرهم استدلّوا بلغة الحديث بدرجات متفاوتة، لأنهم على يقين أنه مصدر يحوي ما يخدم قواعدهم.

يقول **ابن الطيب** ‹‹ ما رأيت أحدًا من الأشياخ إلا ويستدل بالأحاديث على القواعد النحوية والألفاظ اللغوية ويستنبطون من الأحاديث النبوية الأحكام النحوية

---

[23]–ينظر: محمد بوادي، ألفاظ العقائد و العبادات و المعاملات في صحيح البخاري–دراسة دلالية–، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه،(مخطوط)، قسم اللغة العربيه و آدابها،كلية الآداب و العلوم الاجتماعية، جامعة عباس فرحات، سطيف، الجزائر،ص12

[24]–ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي، ص106.

*–كان يكثر الاستشهاد بالحديث حتى قال عنه مترجمه (كان كثير المخالفة لشيخه أبو حيان شديد الانحراف عنه)

[25]– ينظر: نفسه، ص107

والصرفية واللغوية، وغير ذلك من أنواع العلوم اللسانية، كما يستخرجون منها الأحكام الشرعية(..) والحـق ما قاله الإمام ابن مالك علامة جيان لا مـا قالـــه أبو حيان ويحزم أن كلام ابن الضائع كلام ضائع >>[26].

وما يميز الاحتجاج في هذه الفترة المتأخرة التي ينتمي إليها **ابن مالك** وأتباعه من المحتجين بالحديث في النحو، هو عدم استنادهم إلى الرواية والمشافة فيما احتجّوا به من الحديث كما كان يفعل المتقدمون، بل كانوا يجعلون الكتب والأسفار ومجامع الصحاح مادة يجعلون منها حجة[27]؛ فلقد كان المحتجُّون بالحديث في هذه الفترة يرجعون في احتجاجهم بالحديث إلى الكتب التي تحتوي على أقواله صلى الله عليه.وسلم.

أما عدم استشهاد القدماء بالحديث لا يدل على أنهم كانوا لا يجيزون الاستشهاد به*،

---

[26]– تحرير الرواية في تقرير الكفاية، ص101.

[27]–ينظر:د. سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته و تطوره، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1997، ص104.

*–فلو اطلعنا على <الكتاب> لـ"سيبويه" (180ه) لوجدنا به نصوصا كثيرة توافق الأحاديث النبوية، إذ أحصيت في كتابه ثمانية نصوص لكن سيبويه لم يقر أنها للنبي صلى الله عليه و سلم، وهذا إن دل على شئ إنما يدل على أن الاحتجاج بالحديث لم يكن مُهملا عند القدماء، إنما بدأ على نطاق ضيق وأخذ في الاتساع تدريجيا حتى وجدنا الخطوة الواسعة الجريئة عند ابن مالك في القرن 7ه.(ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي، ص109.) و (مطير بن حسين المالكي، موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،(مخطوط)، فرع اللغة والنحو، قسم الدراسات العليا العربي، كلية اللغة العبية وآدابها، جامعة أم القري، السعودية، 1422ه/ 1423م، ص135.)

**–وما يفسر عدم اعتراف النحاة القدماء بنسبة الحديث إليه صلى الله عليه و سلم هو خوفهم من الخوض في مجال يحتاج إلى الخبرة و الممارسة، فالحديث علم يشتمل على أقوال الرسول صلى الله عليه و سلم وعلى حقيقة. أما ابن مالك فهو إمام في الحديث إضافة إلى علم اللغة، وهو السبب الذي حدا به إلى الاستشهاد بالحديث وجعله على رأس العلماء المجيزين للاحتجاج بالحديث الشريف.(ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي، ص109).

بل نجد أكثرهم خاضوا فيه واستشهدوا به لكنهم لا ينسبونه للرسول صلى الله عليه وسلم**.

الاتجاه الثاني:

وذهبت طائفة أخرى إلى منع الاحتجاج بالحديث مطلقا[28]، فقد أقر أصحاب هذا الاتجاه برفض الاحتجاج بقول رسول الله صراحة[29]، منهم **أبو حيان**(414هـ) الذي عاب على **ابن مالك** كثرة استشهاده بالحديث*[30].

أما **أبو الحسن ابن الضائع** (680هـ) فنجده قد نَهَجَ نَهْجَ أبي حيان، إذ يري من خلال كتابه <<شرح الجمل>> أن تجويز الرواية بالمعنى هو السبب الذي دفع كثير من أئمة النحو كسيبويه وغيره إلى ترك الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا على القرآن وصريح النقل عن العرب، ويرى أنه لولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان كلام النبي الأولى في إثبات فصيح اللغة لأنه أفصح العرب[31]، ومن خلال هذين الرأيين اللذين أوردهما **السيوطي**(911هـ) في كتابه <<الاقتراح>>، نجد **ابن الطيب** يجمع ذلك قائلا: << .. لا نعلم أحدا من علماء العربية خالف العلماء في الاحتجاج بالحديث الشريف إلاّ ما أبداه الشيخ **أبو حيان** في شرح التسهيل، و **أبو الحسن ابن الضائع** في << شرح الجمل>>، وتابعهما على ذلك **جلال الدين السيوطي** –رحمه الله– فأولع بنقل كلامهما، وأَلْهَجَ به في كتبـــه،

---

[28]–ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي، ص113.

[29]– ينظر:الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات القواعد النحوية، ص6

[30]- ينظر: جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، قرأه و علق عليه:د.محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، طنطا، مصر، 1426هـ/2006م، ص90.

*–إذ يرى أنه أَكْثَرَ في مصنفه من الاستدلال بالحديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، و أقر **أبو حيان** أنه لم يرى أحدا من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير **ابن مالك** (ينظر الإقتراح، ص90.)

[31]– ينظر: نفسه،ص 95

واعتنى باستيقائه في كتابه <<الاقتراح في علم أصول النحو>> >>[32].

وانطلاقا من قول ابن الطيب يتضح أن السيوطي كان أقرب إلى المنع منه إلى الإجازة، وقد كان لمنع هؤلاء الاحتجاج بالحديث أسباب ودوافع جعلتهم يمتنعون ويمنعون عن الاستدلال به في القضايا اللغوية والنحوية.

وذلك ما أثبته البغدادي من خلال قوله << قال **أبو الحسن ابن الضائع** في <<شرح الجمل>>: تجويز الرواية بالمعنى هو السبب في ترك الأئمة – كسيبويه وغيره– الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل في الحديث لكان الأوْلى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم لأنه أفصح العرب>>[33] .

ويضيف البغدادي عارضا سبب رفض **أبي حيان** الاحتجاج بالحديث: << ..إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه و سلم، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية>>[34].

فعدم التأكد من كون القول يرجع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم هو ما جعلهم يعرضون عن الاحتجاج بكلامه صلى الله عليه وسلم، إضافة إلى نقل الحديث بالمعنى، الأمر الذي جعل **أبو حيان** يُرجع سبب رفض الاحتجاج بالحديث إلى أمرين:

---

[32]– تحرير الرواية في تقرير الكفاية،ص96

[33]– عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب و لب لباب العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، مصر،ط4، 1418هـ/1997م، 10/1

[34]– نفسه، 11/1

أحدهما: أن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى، فنجد قصة واحدة جرت في زمانه، تُنقل بألفاظ وتعابير مختلفة*[35].

فأحد الأسباب التي أدت إلى الامتناع عن الاستشهاد بالحديث هو نقله بالمعنى دون اللفظ لأنه لم يُدون**.

الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث لأن كثير من الرُّوَّاة كانوا غير عرب، فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون[36]. فالخوف من الاستشهاد

---

[35] –ينظر : معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو، ص248

* نحو ما روي من قوله صلى الله عليه و سلم: { زَوَّجْتُكُمَا بِمَا مَعَكَ مِنْ قُرْآنٍ}، {مَلَكْتَهَا بِمَا مَعَكَ}. و غيرها من الألفاظ الواردة في القصة[..]،إذ جُوِّز النقل عندهم بالمعنى[..] لأنه المطلوب. قال سفيان الثوري فيما نُقل عنه:<< إذا قلت لكم إني أحدثكم لما سمعت فلا تصدقوني إنما هو المعنى>>(ينظر: السيد الشرقاوي، معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو، القاهرة، مصر،ط1، 1421هـ/2001م،ص 248.)

**– نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن كتابة الحديث النبوي ،خوفا من اختلاطه بالقرآن الكريم، وقد مرّ تدوين الحديث بمراحل منتظمة حققت حفظه و صيانته من العبث. ويعتبر ابن عمر، وابن مسعود ، وزيد ابن ثابت ،وابو موسى ، و أبو سعيد الخدري ، و أبو هريرة ، و ابن عباس وغيرهم...ممن نهوا من كتابة الحديث. إلا أننا نجد من أباح تدوين الحديث وفعَله، منهم: عمر ابن الخطاب وعلي –رضي الله عنه– وابنه الحسن وابن عمرو وانس وجابر وابن عباس والحسن وعطاء وسعيد ابن جبير وعمر بن عبد العزيز وحكاه عياض عن أكثر الصحابة والتابعين، منهم أبو قلابة وأبو المليح. و بالجمع بين الرأيين يتضح أن النهي مرتبط بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيرة، و الإذن في غير ذلك، أو النهي خاص بكتابة القرآن مع الحديث في شيء واحد والإذن في تفريقهما، ومن هنا جاء رأي ثالث يقول البلقيني: << وفي المسألة مذهب ثالث حكاه الرامهرمزي، وهو الكتابة و المحو بعد الحفظ >>، وقد نشأ من عدم تدوين الحديث، واكتفائهم بالاعتماد على الذاكرة، وصعوبة حصر ما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم أو فعله لمدة ثلاثة وعشرين عاما؛ ان استباح قوم لأنفسهم وضع الحديث و نسبته للرسول صلى الله عليه و سلم فقول رسول الله صلى الله عليه و سلم{مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ} دليل على أنه قد زُوِّر عليه صلى الله عليه و سلم و بعد وفاته كان الكذب عليه أسهل وتحقيق الخبر عنه أصعب (ابن الصالح، معرفة أنواع علم الحديث، تحقيق عبد اللطيف الهميم والشيخ ماهر ياسين الفعل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ/2002م، 294 – الشرح الحثيث لتذكرة ابن الملقن،السابق، 167.–الحديث النبوي في النحو العربي، السابق، 56.– ينظر:أحمد أمين، فجر الإسلام 245.)

[36]– ينظر: معاجم غريب الحديث و الأثر و الاستشهاد بالحديث في اللغة و النحو،ص 149.

بأحاديث وقع اللحن فيها هو ما جعلهم يمتنعون عن الأخذ بشواهد من الحديث الشريف.

يقول **أبو حيان** <<إنما أمنعت الكلام في هذه المسألة لِئَلاّ يقول مبتدئ ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلون بما رُوِي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضربهما؟ فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لِأجله لم يستدل النحاة بالحديث>>[37].

فخوفهم من أن يُدخلوا ما لا وجود له في اللغة و قواعدها النحوية والصرفية هو ما جعلهم يبتعدون عن الحديث ولا يستدلون به لعدم وثوقهم أن القول هو قول الرسول صلى الله عليه وسلم.

لكن ألا يبدو أن إبعاد نصوص الحديث جعل النحاة واللغويين يُحرَمون من مصدر مهم لبناء قواعدهم !؟ إن هذا السؤال هو الدافع للخوض في الاتجاه الثالث وإيجاد حلٍ منطقي للاستدلال بالحديث النبوي الشريف.

الاتجاه الثالث:

يقوم هذا الاتجاه على التفريق بين نصوص السنة من أقوال رسول الله وبين ما نُسب إليه، إذ نجد بين الأحاديث ما يُعتقد أنه لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه وما يحتمل التغيير في ألفاظه[38]. ومن أبرز من نهج هذا الاتجاه **أبو إسحاق الشاطبي** (790هـ) في شرحه للألفية، المسمى << المقاصد الشافية في شرح

[37]– خزانة الأدب، ص12.

[38]–ينظر: د.محمد عيد، الاستشهاد و الاحتجاج باللغة، عالم الكتب، 1988، ص110.

الخلاصة الكافية>>[39]، <<إذ توسط المذهبين>>[40]..ففي موقفه الذي سلكه عارض المانعين للاحتجاج بالحديث ورماهم بالتناقض، لأنهم لا يستشهدون بكلام رسول الله في حين يستشهدون بكلام أجلاف العرب، كما عارض المجيزين مطلقا دون التفريق (كابن مالك) مقسما الحديث إلى قسمين:

<<**الأول:** ما يعتني صاحبه بمعناه دون لفظه، وهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.

أما **الثاني:** عُرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها فصاحته ككتابه لهمدَان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، وهذا القسم يصح الاستشهاد به في النحو>>[41].

إنّ توسُّطَ الشاطبي ينبني على أساس واضح، إذ أجاز الاستشهاد بما نُقل لفظا و معنًى، ومنعه لِما نُقل معنى دون لفظ، وهو رأي منطقي.

وقد استثمر هذا الرأي **محمد الخضر حسين** بعد جولات له مع المجيزين والمانعين، وارتأى أن يُستشهد بأنواع من الأحاديث النبوية التي لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج بها، و هي ستة:

1. ما يروى بقصد الاستدلال بكمال فصاحته
2. ما يروى للاستدلال أنه–صلى الله عليه وسلم– كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم، ككتابه لهمدان و كتابه لوائل بن حجر..
3. ما يروى لبيان أقوال كان يُتعبد بها أو أوامر للتعبد بها كألفاظ القنوت.

---

[39]–ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي، ص128

[40]– الاستدلال بالأحاديث الشريفة على إثبات القواعد النحوية، ص08.

[41]– الحديث النبوي في النحو العربي، ص128

4. الأحاديث التي وردت عن طرق متعددة واتحدت ألفاظها، لأن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في الألفاظ
5. الأحاديث التي دوّنها من نشأ في بيئة عربية
6. ما عُرف من حال رُواتهم أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى؛ كابن سيرين، والقاسم ابن محمد[42].

ومن الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به، وهي الأحاديث التي لم تدوّن في الصدر الأول إنما تروى في كتب المتأخرين، والقسم الثالث الذي أضافه **محمد الخضر حسين** هو الحديث الذي يصح أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه، وهو الحديث الذي دوّن في الصدر الأول ولم يكن من الأنواع المبينة آنفا، وهو على نوعين: حديث يرد لفظه على وجه واحد، وحديث اختلفت الرواية في بعض ألفاظه[43] .

ولقد انتهت الدكتورة **خديجة الحديثي**، إلى أنه يصح الاحتجاج بالحديث وفق تتبع الشروط سابقة الذكر[44].

وذهب د. **محمد ضاري إبراهيم حمادي** إلى أن السبب الذي دفع النحاة إلى الإقلال من الاحتجاج بالحديث لا دخل له في الرواية بالمعنى ولا بكون الرواة من الأعاجم، وقد عرض رأيه هذا بأنّ اضطراب النحاة في موقفهم إزاء الاحتجاج

بالحديث لتوثيق القواعد النحوية يبين أنهم لم يرفضوه جملة وتفصيلا كما شاع وذاع، ويعود هذا التحفظ لأسباب فكرية ومذهبية وسياسية*[45].

---

[42]– ينظر: موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث، ص415

[43]–ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي، ص130

[44]–ينظر: موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث، ص415

وتقول د."خديجة الحديثي":<<إنني إذ أُأيّد موقف د. **محمد ضاري** من الحديث الشريف وأميل إلى تعليله الذي يبدو منطقيا وأستطيع أن أُبدي علة أخرى تُقوي تعليل د.**ضاري إبراهيم** وتكمله؛ وهي أن أوائل النحاة من شيوخ سيبويه حتى زمن تدوين صحيح الإمام البخاري لم يكثروا من الاحتجاج بالحديث لأنه لم يكن مدونا في زمانهم، لذلك جاء احتجاج سيبويه ببعض الأحاديث من غير نسبةٍ خشية تغيير اللفظ بالرواية وأنّ إغفال نسبته إلى النبي لا يخرج عن إغفاله معظم شواهده الشعرية والنثرية وعدم نسبتها إلى شخص معين، وليست لسيبويه حاجة إلى نسبة الحديث، لأن الصحيح منه لم يخرج عن أساليب العرب الفصحاء ولا عما نزلت به آيات الكتاب العزيز وعما تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم، فلا يجوز نسبته إليه.>>[46].

ومن خلال عرض الاتجاهات الثلاثة نصل إلى خلاصة عامة مفادها: أن الاستدلال بكلام رسول الله ولغة الحديث النبوي جوّزه "ابن مالك"و أسهب في الاحتجاج به، ومنعه أبو حيان وابن الضائع لسببين: أحدهما لأن الأحاديث نُقلت بالمعنى، والثاني خوفا من كون الرواة غير عرب(أي خوفا من الوقوع في اللحن).

رُدّ الأول بأن النقل بالمعنى كان قبل فساد اللغة.

أما الثاني فقد رُدّ بأنهم لم يكونوا ينقلون من الحديث إلا ما عُرف اعتناء ناقله بلفظه صلى الله عليه وسلم.

ليأتي بعد ذلك "الشاطبي" الذي وقف موقفا وسطا بين الرأيين.

---

*- جاءت هذه الأسباب نتيجة لأوضاع عامة مضطربة سادت البيئة التي عاشت فيها طوائف النحاة الأولى، والسبب الفكري المذهبي السياسي هو ما نشأ بين المعتزلة أصحاب المذهب الفلسفي(الذين اعتمدوا منطق أهل الكلام) و بين منهج يتميز عن منهج الكلام العقلي بأنه نقلي عماده الرواة و قوامه الإسناد.(ينظر: موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث، السابق، ص395.).

[45]- ينظر: موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث،ص410-412.

[46]- نفسه، ص413.

الفصل الأول:

الإسناد ودوره في بناء التركيب

توطئة

المبحث الأول: الجملة الاسمية

المبحث الثاني: الجملة الفعلية

المبحث الثالث: احتمال الجملة الاسمية والفعلية

توطئة :

يعتبر النحو هو العلم الذي يقوم على دراسة التراكيب، وبالتالي دراسة الإسناد؛ وقد بذل النحاة حول قضية الإسناد جهدا غير قليل، إذ يُعتبر الإسناد أكثر ما شغل الدارسين لأنه أهم قرينة في بناء التركيب شكلا ودلالةً، لذلك كان لابد من الخوض في مسألة الإسناد حتى يتضح لنا دوره في بناء التركيب؛ يقول **الزمخشري**:<<الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وهذا لا يتأتّى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك وبشرٌ صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك ضرب زيدٌ، وانطلق بكر وتُسمى جملة>>[1] . من خلال هذا القول **للزمخشري**، نجد أنه قد أورد ثلاثة مصطلحات ساوى بينها في تعريفه؛ وهي: الكلام، والمركب، والجملة. إلا أننا لابد من الخوض في كل منها على حدى حتى نعرف معناها، وما إذا كانت تترادف وغيرها.

أولا.التركيب بين وحدة المفهوم و تعدد المصطلح:

1.بين التركيب والمركب:

1.1. لغة: جاء في لسان العرب: <<.تراكب السحاب وتراكم: صار بعضه فوق بعض..)، وركّب الشيء: وضع بعضه على بعض، وقد تَرَكَّبَ وتراكب..>>[2]

2.1.اصطلاحا:

أ.المركب*: <<هو قول مُركب من كلمتين أو أكثر لفائدة، سواء أكانت الفائدة

---

[1]–الزمخشري، المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، ص 6.

[2]–ابن منظور، لسان العرب، دار الحديث، القاهرة، مصر، 1434هـ/2013م،226/4، مادة ركب.

*–المركب ستة أنواع:إسنادي،إضافي، بياني، عطفي، مزجي، عددي،(الغلاييني،جامع الدروس العربية، تحقيق: أحمد جاد،دار الغد الجديد، القاهرة،مصر، ط1، 1428هـ/ 2007م،17)

تامة مثل<< النجاة في الصدق>> أو ناقصة مثل << الإنسانية الفاضلة>> >>[3].

فالمركب ما تكون من كلمتين سواء أتم بها المعنى أم لا.

ب.التركيب: << يُقصد بالتركيب ائتلاف الكلمات وجمع بعضها إلى بعض بحيث تكوّن كلامًا مفيدًا >>[4]، ولقد قسّم **ابن يعيش** التركيب إلى قسمين: تركيب إفراد وتركيب إسناد، وما يهمنا في هذا المقام هو *تركيب الإسناد*؛ حيث يقول: << وتركيب الإسناد أن تُركب كلمة مع كلمة تُنسب إحداهما إلى الأخرى، فعرّفك بقوله أُسندت إحداهما إلى الأخرى أنه لم يرد مطلق التركيب بل تركيب كلمة مع كلمة إذا كان لأحدهما تعلق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة >>[5].

ومنه فالتركيب الإسنادي هو ما ضم عنصري الإسناد (*المسند والمسند إليه*)، وبالنظر إلى هذه التعريفات نجد أن التركب يقترب من مفهوم الجملة و يتداخل معها.

2.بين التركيب والجملة:

واجه مصطلح الجملة مشكلة لدى النحاة في تحديد مفهومه، حتى جاء النحاة البصريين المتأخرين؛ فجعلوا مفهوم التركيب مرادفا للجملة، ويُعد **المبرد** (285هـ) أول من استخدم مصطلح الجملة في النحو وذلك عند كلامه عن الفاعل، حيث قال في باب الفاعل:<<إنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها،

3-جامع الدروس العربية،ص17

4-ضياء جاسم محمد راضي، الجملة الاسمية في ديوان الفرزدق(دراسة نحوية وصفية دلالية)، رسالة ماجستير،(مخطوط)، قسم الدراسات النحوية و اللغوية، كلية اللغة العربية، جامعة أم درمان الإسلامية، 1433هـ / 2012م، ص63، نقلا عن:أبوحسن بن أحمد الفارسي، الإيضاح العضدي، تحقيق: د.حسن شاذلي فرهود، ط2، 1408هـ /1988م، ص55.

5-ابن يعيش، شرح المفصل،إدارة الطباعة المنيرية،مصر،20/1

وتجب بها الفائدة>>[6].

ومن هنا اقترن التركيب بالجملة، حيث عرّفه **ابن جني**(392هـ) أنه: <<كل

اسمين ضُم أحدهما إلى الآخر>>[7] .ومنه أصبح التركيب والجملة مصطلحين لمفهوم واحد، إذ يعرّف **مصطفى الغلاييني** المركب الإسنادي قائلا:<< ويسمى جملة أيضا، وهو ما تألف من مسند ومسند إليه، نحو:"الحلم زين"، "يفلح المجتهد">>[8]. ومنه فالتركيب الإسنادي أو الجملة نوعان: مركب *إسنادي اسمي* وهو المؤلف من المبتدأ والخبر *ومركب إسنادي فعلي* وهو المؤلف من فعل وفاعل، وهذا التقسيم للمركب هو نفسه تقسيم الجملة، ولقد عرّف **ابن جني** الجملة في كتابه ***اللمع*** أنها << كل كلام مستقل بنفسه وهي على ضربين: جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركبة من فعل وفاعل >>[9]. ومنه يظهر لنا مدى تداخل مصطلحي التركيب والجملة، إذ تعتبر الجملة ميدان علم النحو، لأن النحو هو العلم الذي يدرس التراكيب وعلاقة الكلمات مع بعضها البعض. ومنه فالجملة هي تركيب يتكون من مسند ومسند إليه، وحسب رأي النحاة لا يمكن للجملة أن تتألف من غيرهما[10].

3.الجملة والكلام:

تعريف الجملة:

---

[6]–أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، 1415هـ/ 1994م، 146/1.

[7]–أبو الفتح عثمان بن جني، اللمع في العربية،تحقيق: سميح أبو معلي، دار مجد لاوي للنشر،عمان، الأردن، 1988م،112.

[8]–جامع الدروس العربية، ص17

[9]–اللمع في العربية، ص30.

[10]–ينظر:فاضل صالح السامرائي،الجملة العربية تأليفها و أقسامها، دارالفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ط1، 1422هـ/2002م. ص13.

أ.لغة: جاء في لسان العرب الجملة من مادة [جمل]، يقول **ابن منظور**:<< وقد ذُكر عن ابن عباس أنه قرأ: الجُمَّل بتشديد الميم، بمعنى الحبال المجموعة(..) والجُمُلُ: الجماعة من الناس(..)، قال الأزهري: كأن الحبل الغليظ سمي جمالة، لأنها قِوى كثيرة جمعت فأُجمعت جملة، ولعل الجملة اشتقت من جملة الحبل(..) والجملة واحدة الجمل، والجملة جماعة الشيء، وأجمل الشيء جمعه عن تفرقة..>>[11].

ب.اصطلاحا: لم يُفصّل النحاة في مصطلح الجملة؛ وقد انقسموا حول قضية الجملة وعلاقتها بالكلام إلى فريقين؛ فريق يُقر بالترادف، وآخر ذهب إلى أن الجملة أعم من الكلام[12].

يُعتبر **سيبويه**(180هـ) من العلماء الذين لم يفرّقوا بين الكلام والجملة، إذ جعلهما مترادفين، ولم يتعرض في كتابه لتعريف الجملة، ليبقى بعده مفهومها متشعبا، وهذا لايعني أن سيبويه لم يتحدث عن الجملة، بل عبّر عنها بمصطلح *الكلام* الذي يستخدمه بمعاني متعددة منها معنى الجملة الاصطلاحي، ويعرف سيبويه الكلام قائلا:<< هذا باب الاستقامة من الكلام و الإحالة، فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب..>> [13]. وقد شرح **ابن جني** (392هـ) قصد سيبويه وأنه كان يعني بالكلام الجملة، بقوله:<< قال سيبويه:<< واعلم أن قُلت في كلام العرب إنما وقعت على ما يحكي بها، وإنما يحكي بعد القول

---

[11]–لسان العرب، 206/2–209 ، مادة جمل

[12]–ينظر:سليمة عياض، العلاقات النحوية وأثرها في بناء الأسلوب(رياض الصالحين للإمام النووي أنموذجا)، رسالة ماجستير،(مخطوط)، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر، 2008/ 2009م، ص19، وينظر:د.عبد الفتاح محي الشمري، الجملة الخبرية في نهج البلاغة(دراسة نحوية)، مؤسسة دار الصادق الثقافية، ط1، 1433هـ/ 2012م، ص13.

[13]–سيبويه،الكتاب،تحقيق وشرح:عبدالسلام محمد هارون،مكتبة الخانجي،القاهرة،ط3، 1408/ 1988م، 25/1.

ما كان كلاما لا قولا>>، ففرق بين الكلام والقول كما ترى، نعم وأخرج الكلام هنا مُخرج ما قد استقرّ في النفوس، وزالت عنه عوارض الشكوك، ثم قال في التمثيل: <<نحو: قلت زيد منطلق،ألا ترى أنه يحسن أن تقول: زيد منطلق>> >>.[14]

فتمثيله بهذا القول هو إشارة إلى أن **سيبويه** قد استعمل الجملة بمعنى الكلام، وقد تبعه هو الآخر في التسوية بينهما، إذ يُعرّف الكلام قائلا: <<أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل>>[15]، وهو مذهب **الزمخشري** الذي سبق وذكرنا تعريفه للكلام.

وذهب فريق آخر إلى أنه لابد من التفريق بين الكلام و الجملة، وذلك اعتبارا للعموم والخصوص، يقول **رضي الدين الاستراباذي** (686هـ):<< والفرق بين الكلام والجملة، أن الجملة ما تضمنت الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر للمبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والظرف مع ما أسندت إليه، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة، ولا تنعكس>>[16]، وتبعه في ذلك **ابن هشام** (761هـ) الذي يرى هو الآخر أن الكلام أخصّ من الجملة، وأن شرطه–الكلام– الإفادة عكس الجملة. ليأتي بعد ذلك **السيوطي** (911هـ) الذي وقف موقفا وسطا بين المذهبين، وعليه قال:<< فحدُّ الجملة: القول المركب كما أفصح به شيخنا العلامة الكافيجي..>>[17].

---

[14]–ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد على النجار:دار الكتب المصرية، 1/18–19

[15]–نفسه،1 /17

[16]–رضي الدين الاستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق:د.حسن بن ابراهيم الحفيظي، إدارة الثقافة والنشر الجامعية، ط1، 1414هـ/1993م، 1/18

[17]– السيوطي ،همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ/1998م، 1/49.

ومنه فإنه وبالرغم من تعدد المصطلحات حول مفهوم التركيب والجملة والكلام إلا أنها تدور حول معنى ومفهوم واحد يقوم على الإسناد مثلما ذكر **الزمخشري** في بداية كلامه.

ثانيا.الإسناد مفهومه وأقسامه

1.تعريف الإسناد:

أ.لغة: يعتبر الإسناد من المصطلحات النحوية، وقد جاء تعريفه في المعجم الوسيط أنه: << سند إليه سُنودًا: ركن إليه و اعتمد عليه واتكأ (..)، الإسناد عند علماء اللغة: ضمُّ كلمة إلى أخرى على وجه يفيد معنى تامًا..>>[18]. فهو الأساس والعمدة الذي تقوم عليه الجملة ويتكئ عليه الكلام، إذ لا يقوم الكلام إلا من خلال ضم كلمة إلى أخرى حتى تتكون جملة ذات معنى وتركيب.

ب.اصطلاحا: يدخل الإسناد في دائرة القرائن المعنوية، ويتمثل في العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر، أو بين الفعل والفاعل أو نائبه[19]. فهو <<عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند إليه>>[20]. ولقد تطرّق **سيبويه** إلى قضية الإسناد، مُشيرا إلى المسند والمسند إليه وما بينهما من التحام؛ إذ يستحيل أن يستقل أحدهما عن الآخر، قائلا:<< هذا باب المسند والمسند إليه، وهما مالا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًا، فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه، وهو قولك عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك يذهب عبد الله>>[21].

---

[18]-مجمع اللغة العربية،المعجم الوسيط،إخراج إبراهيم أحمد الزيات و آخرون، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر و التوزيغ، استانبول،تركيا،453/1. 454.

[19]-ينظر:د.تمام حسان،اللغة العربية معناها و مبناها،دار الثقافة،الدار البيضاء، المغرب،1994م،191-192.

[20]-مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي،بيروت،لبنان ،ط2. 1406هـ/1986م،31

[21]- الكتاب، 13/1

ويسمى المسند والمسند إليه في الجملة عمدتي الكلام، إذ لا تنعقد الجملة إلا بوجودهما[22]، لأنهما عماد الجملة لذلك أطلق عليهما العمدة[23].

2.أقسام الإسناد:

أ.الإسناد الأصلي: وهو الذي يتألف منه الكلام؛ أي إسناد الفعل إلى الفاعل، وإسناد الخبر إلى المبتدأ[24].

ب.الإسناد غير الأصلي: وهو إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف، وسُمي غير أصلي لأنه ما اِعْتُبِر مسندا في نحو ما نجده في نحو آخر فضله، فقولنا مثلا :رأيت المنطلق غلامه؛ المنطلق في الجملة هو مفعول به، وهو فضلة، وغلامه فاعل لاسم الفاعل الذي هو الفضلة، لأن اسم الفاعل ومختلف الصفات تعمل عمل فعلها[25].

فيقول **الإستراباذي**(686هـ) حول أقسام الإسناد <<..الجملة ما تضمنت الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها، أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذُكر من الجمل، فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصودا لذاته..>>[26]؛ فالإسناد الأصلي ما تكوّن من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل، أما الإسناد غير الأصلي ما كان المسند فيه في جملة أخرى فضلة.

---

[22]–ينظر:حسن منصور الشيخ،الجملة العربية دراسة في مفهومها و تقسيماتها النحوية، المؤسسة العربية للدراسة والنشر،بيروت، لبنان،ط1،2009م، ص51.

[23]–ينظر: نفسه، ص39.

[24]–ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص25.

[25]–ينظر: نفسه، ص25.

[26]- شرح كافية ابن الحاجب، 18/1

ومن هنا فالإسناد ينقسم إلى قسمين:

1-الإسناد التام:هو ما اشتمل على طرفي الإسناد سواء أكانا مذكورين أم مُقدّرين، نحو: "الحق واضح"[27].

2-الإسناد الناقص: هو ما ذُكر فيه أحد طرفي الإسناد دون ذكر الطرف الآخر، لا لفظا ولا تقديرًا، نحو إعمال الوصف الرفع، لا لكونه مسندا بل لكونه وصفا، وذلك نحو: "رأيت المنطلق أخوه"، فأخوه مسند إليه لاسم الفاعل وليس له مسندا، لأن أصل المنطلق فضلة، وهو مفعول به، فهذا إسناد ناقص. إذ ذُكر المسند إليه وليس له مسندًا[28].

وانطلاقا من فكرة الإسناد، تتكون لدينا فكرة حول تقسيم الجملة .

ثالثا. أقسام الجملة:

لقد اختلف النحاة في تقسيم الجملة إلا أن أشهر تقسيم لها، هو تقسيمها إلى قسمين: ويُبنى هذا التقسيم على أساس ما تبتدئ به الجملة فإذا بُدئت باسم كانت جملة اسمية ؛ ركناها المبتدأ والخبر، وإذا بُدئت بفعل عُدّت جملة فعلية؛ ركناها الفعل والفاعل أو نائبه[29]. إذ حدّدت فكرة الإسناد تقسيم منطقي للجملة العربية؛ دأب إليه النحاة منذ القدم وهو تقسيم صحيح يقرّه الواقع اللغوي[30].

---

[27]-ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص6.

[28]-ينظر :نفسه، ص6.

[29]-ينظر: حسين منصور الشيخ، الجملة العربية دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية، المؤسسة العربية للدراسة و النشر، بيروت، لبنان، ط1، 2009م، ص51 .

[30]-ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص39.

1-الجملة الاسمية: ويُعرّفها **ابن هشام** قائلا:<< والاسمية هي التي صدرها اسم "كزيد قائم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان عند من جوّزوه وهو الأخفش والكوفيون>>[31]، فالجملة الاسمية هي التي بُدأت باسم.

2-الجملة الفعلية : يقول **ابن هشام** في تعريفه: << والفعلية هي التي صدرها فعل كـ "قام زيد"، وضُرب اللص" و"كان زيد قائما"، وظننته قائما"، و"يقوم زيد، و"قم">>[32]. فهي كل جملة اِبْتدأت بلفظ يدل على حدث وزمان.

فقد عرّف ابن هشام الجملة الاسمية والفعلية على أساس إسنادي، فيرى أنها إما إسناد اسمي أو إسناد فعلي.

ويُعتبر هذا التقسيم للجملة تقسيم شكلي، أي بحسب ما تبتدئ به الجملة وهو ما سنتتبعه من خلال الأربعون حديثا للشحامي*.

---

[31]-جمال الدين ابن هشام الانصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د.مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1384هـ/1964م، ص420.

[32]- نفسه، ص421

*-الشحامي: هو رجل فقيه النفس، يدري من نفسه أنه كان أدرك ذلك الزمان؛ قيل عنه: كان ثقةً صدوقًا حسن السيرة والمعاشرة لطيف الطبع مُكثرا من الحديث، ولما كبر كان يستملي للشيوخ والأئمة، كأبيه وجده، وُلد سنة 475هـ، سمع من جده وعثمان بن محمد الميحي، وأبي بكر بن خلف، وأبي القاسم عبد الرحمن بن أحمد الواحدي، والفضل بن أبي حرب..وسواهم. حدّث عنه مجد الدين بن العديم، وشمس الدين ابن الزين، وشمس الدين محمد بن التيتي الآدمي والحافظان الدّمياطي وابن الظاهري، وطائفة من القدماء، منهم أبو عبد الله البرزالي، وارتحل اليه الشيوخ، كالدمياطي وابن الظاهري وسمعوا منه، وقد توفي سنة 549هـ. (ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: د.بشار عواد معروف ود.محي هلال السرحان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط11، 1417هـ/ 1996م، ص241 . وينظر: الشحامي، أربعون حديثا عن أربعين شيخا عن اربعين صحابيا، تحقيق: أبو عبد الرحمن بن عيسى الباتني، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص13.).

المبحث الأول: الجملة الاسمية:

أولا. الجملة الاسمية الأساسية البسيطة:

الجملة الاسمية الأساسية هي المكونة من ركني الإسناد الاسمي: *المبتدأ والخبر (مفرد صريح)*[33].

أما الجملة الاسمية البسيطة فهي الجملة الخالية من النواسخ[34].

ومنه فالجملة الاسمية الأساسية البسيطة هي جملة المبتدأ والخبر الخالية من النواسخ، ويعتبران –المبتدأ والخبر– الركنان الأساسيان في بناء الجملة الاسمية، وهما على حد تعبير سيبويه << مالا يستغني واحد منهما عن الآخر>>[35].

ويتميز المسند في الجملة الاسمية بالدوام و الثبوت، إذ يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا ثابتا غير متجدد، فهي التي يكون فيها المسند إليه اسما[36]، وأهم ما تُبنى عليه الجملة الاسمية: ركنا الإسناد المبتدأ والخبر.

أما **المبتدأ** فقد عرّفه **ابن منظور** قائلا: << [بدأ] في أسماء الله عز وجل المُبدئ وهو الذي أنشأ الأشياء واخترعها ابتداءً من غير سابق مثال، والبدء: فعل الشئ أول>>[37] .

وقد عرّفه **ابن الحاجب** (646هـ) في كافيته:<<هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا إليه،أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي أو ألف الاستفهام رافعة لظاهر،

---

[33]–ينظر:د.عودة خليل أبو عودة، بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان،الأردن،ط2، 1414هـ/ 1994، ص163.

[34]–ينظر:الجملة الخبرية في نهج البلاغة العربية(دراسة نحوية)، ص37.

[35]– الكتاب، 23/1.

[36]–ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه،ص42.

[37]–لسان العرب، 343/1، مادة بدأ.

مثل: زيدٌ قائمٌ، وما قام الزيدان، وأقائم الزيدان>> [38] .

فلقد بيّن **ابن الحاجب** من خلال هذا التعريف أن المبتدأ نوعان: إما اسم صريح أو وصف، ولقد قدّم **ابن جني** تعريفا للمبتدأ قائلا: << اعلم أن المبتدأ كل اسم ابتدأته، وعريته من العوامل وعرضته لها، وجعلته أولا لثان، يكون الثاني خبرا عن الأول ومسند إليه، وهو مرفوع بالابتداء، تقول: "زيد قائم ومحمد منطلق"، فزيد ومحمد مرفوعان بالابتداء>>[39].

أما **الخبر**؛ لغة: هو كما عرفه **ابن منظور**:<< خَبُرْتُ بالأمر أي علمته، وخَبَرْتُ الأمر أَخْبُرُهُ إذا عرفته على حقيقته[..]، والخبر بالتحريك: واحد الأخبار، والخبرُ: ما أتاك من نبإٍ عمن تَسْتَخْبِرُ، ابن سيده: الخبر النَّبَأُ،والجمع أخبار..>>[40].

أما اصطلاحا: <<فهو كل ما أسندته إلى المبتدأ وحدّثت به عنه>>[41]، فوظيفة الخبر هي وصف المبتدأ والإخبار عنه. فهو الخالي من العوامل اللفظية، المسند به غير الفعل ومعناه، نحو قائم في "زيدٌ قائمٌ"[42].والخبر على ضربين: مفرد وجملة.

إن دراسة الإسناد الاسمي يقتضي بالضرورة دراسة الجملة الاسمية البسيطة، ولقد ورد في الحديث الشريف تراكيب عديدة؛ تعددت أنماطها، وتفرعت صورها.

النمط الأول: المبتدأ معرفة والخبر مفرد نكرة:

وهو الصورة الأصلية للجملة الاسمية، إذ إن الأصل فيها أن يكون المبتدأ

---

[38]– ابن الحاجب، كافية، مكتبة البشرى، كراتشي، باكستان، ط2، 1423هـ/ 2011م، ص34.35

[39]–اللمع في العربية، ص29.

[40]–لسان العرب، 12/3، مادة خبر.

[41]–اللمع في العربية، ص29.

[42]–ينظر:الرومي الحنفي، إظهار الأسرار في النحو،دارالمنهاج، المملكة العربية السعودية، جدة، ط1، 1430هـ/ 2009م، ص100.

معرفة والخبر نكرة، لأن النكرة مجهولة غالبا، والحكم على المجهول لا يفيد[43]؛ لأن المبتدأ هو موضوع الكلام المُتحدث عنه[44].

ويُعرف **ابن هشام الأنصاري** النكرة بقوله:<< هي عبارة عمّا شاع في جنس موجود أو مقدرٍ>>[45].أما المعرفة <<فهي اسم دالّ على مُعيّن>>[46].

ويذهب النحاة إلى تقسيم المعرفة إلى ستة أقسام: الضمير، العلم، اسم الإشارة، الموصول، الأداة (ال)، المضاف[47]، ويقول **ابن مالك** في ألفيته الشهيرة حول النكرة والمعرفة:

<<نكرة قابلُ(ال) مُؤثـــــرا ___ أو واقـــع مـــا قـد ذكـرا

وغيره معرفة، كهم، وذي ___ وهند، وابني والغلام والذي>>*[48]

من خلال هذا الترتيب للمعارف نذكر بعض الأمثلة من الحديث الشريف للشحامي:

الصورة الأولى:مبتدأ ضمير +خبر نكرة:

وردت لهذه الصورة في الحديث النبوي ثمانية جمل نذكر منها: قول رسول الله صلى

---

[43]–ينظر:ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق:محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر ، ط11، 1383ه/ 1963،ص117.

[44]–ينظر:د.أميرة توفيق، الجملة الاسمية عند ابن هشام الأنصاري، مطبعة البرلمان، 1391ه/ 1981م، ص9.

[45]–شرح قطر الندى وبل الصدى، ص93.

[46]–جامع الدروس العربية، ص114.

[47]–ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، ص93 –116.

*–قدم ابن مالك ابن مالك اسم الإشارة على العلم في حين ذهب ابن هشام إلى أن رتبة العلم قبل الإشارة وهو الترتيب الذي سنتبعه في ترتيب صور الأنماط.

[48]–شرح ألفية ابن مالك، ص104–105.

الله عليه وسلم في الحديث الثالث عشر:{ ***فقال علي بن أبي طالب: إليَّ دينه يا رسول الله، هو بريءٌ منْهُ***}[49]، كما يقول في الحديث الحادي والثلاثين:{ ***فأُحِبُّ أن لا يرفع عملي إلا و أنا صائمٌ***}[50]، وغيرها من الأحاديث التي حوَت جملا ورد فيها المسند إليه ضميرا، إذ عُرّف المبتدأ في هتين الجملتين اللتين بين أيدينا بالإضمار؛ ويعتبر الضمير أعرف المعارف، فلقد ورد في الجملة الأولى ضمير الغائب <<هو>> وهو في مقام غيبة، وفي الجملة الثانية ضمير المتكلم المفرد <<أنا>> وهو مقام تكلم[51]. فمن خلال هذه التراكيب نصل إلى أن دور الضمير هو الاختصار والابتعاد عن التكرار المخل، فرسول الله صلى الله عليه وسلم أفصح العرب، وهو الذي عُرف عنه أنه يتكلم بالكلمات القليلة ذات المعاني الكثيرة، وجاء المبتدأ في هذه الأمثلة(هو، أنا) مطابقا للخبر في الغيبة والخطاب وفي التذكير وغيرها لأن حكم الخبر المفرد لا بد أن يكون وفق ما قبله[52].

الصورة الثانية: مبتدأ اسم إشارة + خبر نكرة:

ولقد جاءت هذه الصورة في الحديث مرة واحدة وذلك في قوله صلى الله عليه وسلم، في الحديث السادس والثلاثين:{ ***وجَعلْتُ أَتَنَفَّسُ فَقُلْتُ: هَذَا شَيْءٌ حَدَثٌ***}[53]، جاءت الإشارة هنا إلى شيء غير محسوس ولا مُشاهد، رغم أن الأصل في الإشارة

---

[49]–الحافظ عبد الخالق بن زاهر بن طاهر بن محمد الشحامي، أربعون حديثا عن أربعين شيخا عن أربعين صحابيا، حققه وخرج أحاديثه: أبو عبد الرحمن بن عيسى البياتي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص67

[50]–نفسه، 119.

[51]–ينظر:أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة(البيان، البديع، المعاني)،دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان،ط3، 1993، 112. 113.

[52]–ينظر: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة، أمالي ابن الشجيري، مطبعة المدني، مصر، ط1، 1413ه/ 1992م، ص162.

[53]–الأربعون حديثا للشحامي، ص133.

أن تكون لشيء معيّن ومشاهد[54]، ولقد جاء التعبير باسم الإشارة (هذا) الدال على القرب ولم يُعبَّر باسم الإشارة << ذلك>> الدال على الوسط أو <<ذاك>> الدال على البعد ويرجع ذلك إلى تنبيه المخاطب لإبصار الحاضر الذي يسهل إبصاره أولى من استعمال <<ذلك>> التي تفيد إبصار المتوسط الذي ربما يحول بينهما حائل، ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن إبصاره[55]، كما كان من الممكن استعمال الضمير <<هو>> مثلا مكان اسم الإشارة <<هذا>> "هو شيء حدث" لكنه استعمل اسم الإشارة قصد التنبيه.

الصورة الثالثة: مبتدأ مضاف + خبر نكرة:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الثامن والعشرين: { ***هو شهر أوله رحمة*** }[56]، جاء المبتدأ في الجملة معرفا بالإضافة إذ ورد مركبا تركيبا إضافيا وهو (أوله)، ومزية الإضافة في هذه الجملة هي تعظيم شأن المضاف إليه وهو شهر رمضان[57].

النمط الثاني: مبتدأ معرفة و خبر معرفة:

الأصل في الجملة الاسمية أن يأتي المبتدأ مُعرفا والخبر نكرة، لكن قد نُصادف بعض الجمل التي يرد فيها الخبر مُعرفا وكذلك المبتدأ، وفي هذه الحال وللتفريق بينهما، لابد من التمسك بقرينة الرتبة، لذلك يقول **ابن هشام الأنصاري**:<< يجب الحكم بابتدائية المقدَّم من الاسمين في ثلاث مسائل؛ إحداها: أن يكونا معرفتين

---

[54]– ينظر: أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص93.

[55]–ينظر:فاضل صالح السمرائي، معاني النحو، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، مصر، ط2، 1423هـ/ 2003م، 87/1 .

[56]–الأربعون حديثا للشحامي، ص 113.

[57]–ينظر: علوم البلاغة(البيان البديع المعاني) ، ص121.

تساوت رتبتهما نحو <<الله ربنا>> أو اختلفت نحو<<زيد الفاضل>>و<< الفاضل زيد>> هذا هو المشهور، وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ أو خبرا مطلقا، وقيل المشتق خبر وان تقدم:<< القائم زيد>> >>[58].

ومن بين الصور التى طابق فيها الخبر المبتدأ في التعريف:

الصورة الأولى: المبتدأ ضمير + خبر اسم علم:

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث السادس عشر: { ***قال آدم: أنت موسى الذي اصطفاه الله بكلامه*** }[59]، وفي الحديث الاخير: ***{إِنَّ لِي أَسْمَاءً: أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَنَا أَحْمَدُ*** }[60].المبتدأ في هذين الحديثين هو: (أنت، أنا، أنا) على التوالي، أما أخبارها؛ فقد وردت أسماء أعلام وهي: (موسى، محمد، أحمد)، فالمبتدأ الأول أنتَ بفتح التاء للمخاطب المذكر، وهو مطابق لخبره في التذكير والعدد (مفرد مذكر)، ويجوز لنا في هذه الصورة أن نقول << أنت موسى أو موسى أنت>> فيكون المُقدَّم هو المبتدأ، يقول **ابن جني** << فإن كانا جميعا معرفتين كنت فيهما مُخيرا أيهما شئت جعلته المبتدأ وجعلت الآخر خبر، تقول: زيد أخوك، وإن شئت قلت أخوك زيد..>>[61]. ويعتبر ضمير المتكلم أعرف المعارف، ويأتي بعده المخاطب، ثم الغائب[62].

---

[58]–ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية،بيروت، لبنان، 1411ه/ 1991م، 521/2.

[59]–أربعون حديثا للشحامي، ص78.

[60]–نفسه، ص139.

[61]–اللمع في النحو، ص29 .

[62]–ينظر: القواعد الأساسية للغة العربية، ص78.

الصورة الثانية: مبتدأ ضمير + خبر اسم إشارة:

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الثامن عشر: { ***قلت: هو ذاك*** }[63]؛ فالمبتدأ في هذه الجملة هو ضمير الغائب المفرد المذكر (هو)، أما الخبر فقد جاء هو الأخر معرفا وهو اسم الإشارة (ذاك) المكون من (ذا) وهو للمفرد المذكر، وقد لحقته الكاف، فأصبح ذاك الدال على الإشارة للوسط[64]. والمُشار إليه في الحديث هو مرافقة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الجنة وهو ليس بالأمر الهين حتى يُشار إليه باسم الإشارة الدال على القرب <<هذا>> ولا أمرا صعبا ليُشار إليه باسم الإشارة الدال على البعد <<ذلك>>، فلا بد من العبادة و السّعي من أجل الفوز بالجنة لذلك اِستُعمل اسم الإشارة (ذاك).

الصورة الثالثة: مبتدأ ضمير + خبر اسم موصول:

يقول الرسول عليه الصلاة والسلام في الحديث السادس عشر:{ ***احتج آدم وموسى، فقال موسى: يا آدم، أنت الذي خلقك الله بيده***}[65] ورد المبتدأ في هذه الجملة مُعرّفا على طبيعته(أنت)، أما الخبر فقد ورد اسما موصولا، وهو (الذي) وهو اسم ناقص المعنى يحتاج لإيصاله بكلام بعده؛ لذلك سُمي اسمًا موصولاً، فلو قلنا أنت الذي وسكتنا لوجدنا أن الجملة تحتاج لتكملة حتى يتّضح معناها[66]، لذلك لابد من إكمالها وقولنا (أنت الذي خلقك الله بيده..)؛ ولقد جاء التعريف بالإسم الموصول في هذا المقام للتعظيم[67]، إذ حاور موسى آدم مُذكّرا له بعظمته وعظمة الخالـــق

[63]–أربعون حديثا للشحامي، ص81.
[64]–ينظر: معاني النحو،84/1.
[65]–أربعون حديثا للشحامي، ص 78.
[66]–ينظر: معاني النحو، 110/1.
[67]–ينظر: نفسه، 111/1.

في خلقه.

الصورة الرابعة: مبتدأ ضمير + خبر معرف بالإضافة:

جاءت هذه الصورة في مجموعة من الأحاديث نذكر منها: قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث التاسع:{ ***فأطال السجود وأنا وراءه*** }[68]، وفي الحديث السادس والعشرين:{ ***فقال قائل: هي ليلة القدر يا رسول الله***}[69]، وقال في الحديث الثامن والعشرين:{ ***ومن أدى فيه فريضة كان كمن أدى سبعين فريضة فيما سواه، وهو شهر الصبر،والصبر ثوابه الجنة، وهو شهر المواساة، وشهر يزاد في رزق المؤمن فيه***}[70]، جاء المبتدأ في هذه الأحاديث مَعْرِفة وهو الضمير (أنا، هي، هو، هو) على التوالي، أما أخباره فقد جاءت معرّفة بالإضافة، وسبب إضافتها هو عدم تعيين هذه الأخبار تماما إلا بإضافتها، فهما معا(المضاف والمضاف إليه) يُعيِّنان الاسم بصورة محددة، فهو بمثابة إضافة الاسم إلى لقبه[71].

الصورة الخامسة: مبتدأ معرف بـ(ال) + خبر معرف بالإضافة:

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث العاشر: { ***في الجنة مئة درجة، ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض، و الفردوس أعلى وأوسطها***}[72]، جاء المبتدأ معرفا بـ(ال) وهو <<الفردوس>>، أما الخبر فأصله معرف بالإضافة<<أعلاها>>، وهي تابعة لما بعدها، ويقول في الحديث السابع عشر:

---

[68]–الأربعون حديثا للشحامي، ص46.

[69]–نفسه، ص108.

[70]–نفسه، ص115.

[71]–ينظر: معاني النحو، 68/1.

[72]–أربعون حديثا للشحامي، ص83.

{***وأما العمرة فانتظار صلاه العصر بعد الجمعة***}[73]؛ عُرّف المبتدأ <<العمرة>> بالألف واللام (ال)، أما الخبر فقد عُرّف بالإضافة للإيضاح، فلو قلنا انتظار وسكتنا لأصبح الخبر مبهما لذلك كان للمضاف إليه بُدٌ لترجمة المعنى المراد وتبيانه.

النمط الثالث: مبتدأ نكرة و الخبر نكرة:

ورد لهذا النمط صورة واحدة طابق فيها المبتدأُ الخبرَ، وجاءت هذه الصورة في الحديث الرابع والعشرين، لما قال عليه الصلاة والسلام: { ***اعملوا فكلٌ مُيَسَّرٌ لما خُلِقَ له*** }[74]، ورد المسند في هذه الصورة على طبيعته ، أما المسند إليه فهو الذي خرج عن حالته الطبيعية وجاء نكرة، وهو الاسم الجامد (كلٌ)، ولقد نُكّر المبتدأ هنا للدلالة على العموم، إلا أن هناك من يرى أن النكرة لم تأتي للدلالة على العموم، إنما هي مُخصصة بالإضافة المعنوية، وكأنّ الرسول صلى الله عليه وسلم عنى: (كلّ أحد ميسرٌ) ، ومنه فتخصص النكرة بالإضافة معنًى، هو السبب للابتداء بالنكرة، وليس للدلالة على العموم[75].

النمط الرابع: مبتدأ معرفة + خبره شبه جملة:

ورد لهذا النمط ثلاث صور حوت فيها الجمل الاسمية خبرا شبه جملة، هي:

الصورة الأولى: مبتدأ معرف بـ(ال)+ خبر شبه جملة:

وردت هذه الصورة في الحديث الثاني، في قوله عليه الصلاة والسلام:{***الإيمانُ بالنِّيةِ وَاللِّسَانِ، والهِجْرَةُ بالنَّفْسِ والمَالِ***}[76]. وفي الحديث الثالث والعشرين: في قوله

---

[73]–السابق، ص79.

[74]–نفسه، ص 103.

[75]–ينظر: القواعد الأساسية للغة العربية، ص126.

[76]–أربعون حديثا للشحامي، ص27.

صلى الله عليه وسلم:{ ***إن الله عز وجل جعل حسنة ابن آدم بعشر أمثالها إلى سبع مئة ضعف، إلا الصوم فالصَّوْمُ لي وأنا أجزي به***}[77]، جاء المبتدأ في هذه الجمل معرفا بـ(ال)؛ وهو(الإيمان_الهجرة_الصوم)، أما أخبارها فقد جاءت شبه جملة من الجار والمجرور(بالنية، بالنفس، لي) على التوالي، الجملتين الأولى والثانية الخبر فيها حرف جر واسم مفرد صريح، أما الثانية فهي مكونة من حرف جر وضمير متصل، والأصل في الخبر شبه الجملة أنه متعلق بمحذوف وجوبا تقديره (مستقر/استقر) أو (واجب)[78]فمثلا الجملة:

الإيمان بالنية واللسان ← أصلها الإيمان واجب بالنية واللسان.

الصورة الثانية: مبتدأ معرف بالإضافة+ خبر شبه جملة:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الثاني والثلاثين: ***{مَثَلُ المُؤْمِنِ كمثل الخامة من الزرع(..) ومَثَلُ المُنَافِقِ كَمَثَلِ الأَرْزَةِ المجذوبة على الأرض}***[79].

المبتدأ في الجملة هو (مثل المؤمن_ مثل المنافق) وهو معرف بالإضافة، أما الخبر فهو شبه الجملة من الجار والمجرور(كمثل) في كلتا الجملتين من الحديث.

الصورة الثالثة: مبتدأ اسم علم+ خبر شبه جملة:

وردت هذه الصورة في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الحادي والثلاثين: ***{شعبان بين رجب و شهر رمضان تغفل الناس عنه}***[80]. جاء المبتدأ في هذه الجملة معرفًا بالعَلَمِيّة، فهو اسم العلم (شعبان) وهو أحدُ الأشهر الهجرية، أما

---

[77]–السابق، ص98.

[78]–ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، السابق، ص119. وينظر: القواعد الأساسية للغة العربية، السابق، ص137.

[79]–أربعون حديثا للشحامي، ص122.

[80]–نفسه، ص119.

الخبر فقد جاء مفعولا فيه (ظرف مكان)، ومضاف إليه، وهو ما نجده في الحديث الثامن من خلال قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:{ ***(أَبو بَكْرٍ في الجَنَّة، وَعُمَرُ بنُ الخَطَابِ في الجَنَّة، وَعُثْمَانُ بنُ عَفَّانَ في الجَنَّة، وَعَلِيٌّ بنُ أَبِي طَالِبٍ في الجَنَّة، وَالزُّبَيْرُ بنُ العَوَّامِ في الجَنَّة، وَسَعْدُ بنُ أبِي وَقَّاصٍ في الجَنَّة، وَعَبْدُ الرَّحْمَن بنُ عَوْف في الجَنَّة، وَطَلْحَةُ بنُ عُبيد الله في الجَنَّة***}[81]. إذ ورد في جمل هذا الحديث المبتدأ اسم علم أما الخبر فهو شبه جملة من الجار والمجرور.

تقديم المبتدأ على الخبر وجوبا:

الأصل في المبتدأ أن يكون متقدما على المبتدأ؛ لكن توجد بعض الحالات التي تجعل هذا التقديم واجبا:

الحالة الأولى: إذا كان المبتدأ من أسماء الصدارة:[82]

1.إذا كان اسم شرط: ولقد جاءت هذه الصورة في مواقع كثيرة من الحديث، نختار منها قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الأول: {***مَن اغْتسلَ يَوْمَ الجُمُعَة، غُسِلَتْ ذُنُوبُهُ وَخَطَايَاه***}[83]، ولقد جاء المبتدأ في هذه الجملة اسم شرط(من)؛ وهو من الحروف التي لها حق الصدارة، واعتُبرت كذلك–مبتدأ– لأنها جاءت قبل فعل، <<إذ يشترط النحاة أن تُعتبر (من) الشرطية مبتدأ إذا جاء بعدها فعل متعدي أو لازم>>[84].أما خبرها في هذه الجملة فهو جملة الشرط وجوابها*.

---

[81]–السابق، ص43.

[82]–ينظر : يوسف عطا الطريفي، الوافي في قواعد النحو العربي، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 2010م، ص130.

[83]–أربعون حديثا للشحامي، ص23.

[84]– المعجم المفصل في الإعراب، ص432.

*–يدخل في باب الجملة المركبة لأن الخبر جملة.

2.إذا كان اسم استفهام: مثل قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث التاسع عشر:{ ***قيل: يا رسول الله، ومن يستطيع ذلك***}[85]. وردت (من) في هذه الجملة استفهامية مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ، لأنها جاءت قبل فعل متعد استوفى مفعوله[86]. فالفعل في الجملة هو(يستطيع) وهو فعل مضارع، أما مفعوله فهو اسم الإشارة (ذلك)، أما الخبر فهو الجملة الفعلية (يستطيع ذلك).

الحالة الثانية: إذا كان الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ: كقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الثالث والعشرين:{ ***فالصوم لي و أنا أجزي به***}[87]، ورد المبتدأ هنا ضميرا، أما الخبر فهو جملة فعلية، فعلها مضارع وفاعله ضمير مستتر تقديره "أنا"*.

الحالة الثالثة: إذا اقترن الخبر بالفاء: مثل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث السابع عشر:{ ***إنّ لكم في كل جمعة حجة وعمرة: فأما الحجة فالتهجير إلى الجمعة، وأما العمرة فانتظار صلاه العصر بعد الجمعة***}[88]، ورد المبتدأ في الجملتين مُعرفا هو والخبر، فالمبتدأ هو(الحجة_العمرة) على التوالي والخبر (التهجير_انتظار)؛ الخبر الأول معرف بـ(ال)، أما الثاني فهو معرف بالإضافة، ولقد اقترنت الفاء بالخبر وهو ما جعل المبتدأ يتقدّم وجوبا.

الحالة الرابعة: إذا تساوى المبتدأ والخبر في درجة تعريفهما وتنكيرهما: وقد جاءت هذه الحالة في مجموعة من الأنماط والصور التي ذكرناها آنفا (النمط الثاني والنمط الثالث).

---

[85]–أربعون حديثا للشحامي، ص82.

[86]–ينظر: المعجم المفصل في الإعراب، ص433.

[87]–أربعون حديثا للشحامي ، اص98.

*–هذا ما ذهب إليه النحاة البصريون.

[88]–نفسه، ص80.

ثانيا.الجملة الاسمية المركبة:

يُعرّفها **إبراهيم عبادة** بقوله: << هي المكونة من مركبين إسناديين، أحدهما مرتبط بالآخر ومتوقف عليه، ونلاحظ أن أحدهما يُكوّن فكرة مستقلة، والثاني يؤدي فكرة غير كاملة ولا مستقلة، ولا معنى له إلا بالمركب الآخر، والارتباط بين المركبين معتمد على أداة تكوّن علاقة بين المركبين*>>[89].

ومنه فالجملة الاسمية المركبة هي المتكونة من مبتدأ مفرد، لأن أصل المبتدأ أن يكون مفردا –فهو لا يأتي جملة أو شبه جملة–، وخبره يكون جملة اسمية أو فعلية أُسندت إلى المبتدأ لتُكوّن بذلك تركيبا اسميا.

النمط الأول: مبتدأ +خبر جملة إسمية:

ورد هذا النمط في صورة واحدة هي:

مبتدأ معرف بـ(ال) + خبر جملة اسمية:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الثامن والعشرين:{***وَهُوَ شَهْرُ الصَّبْرِ،والصَّبْرُ ثَوَابُهُ الجَنَّةُ***}[90]، يعتبر هذا التركيب جملة كبرى مكوّنة من مبتدأ وهو (الصبر) وخبر يتمثل في جملة صغرى وهو (ثوابه الجنة)؛ وهو جملة اسمية تتكون من مبتدأ وخبر، وقد عاد من الخبر الجملة على المبتدأ الضمير المضاف إليه وهو (الهاء)، وقد طابق المبتدأ إفرادا وتثنية.

---

[89]–د.محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية(مكوناتها، أنواعها، تحليلها)، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط2، 2001، ص139.

*–ذكر محمد إبراهيم عبادة مجموعة من العلاقات منها: الجملة المتداخلة: وهي المكونة من مركبين إسناديين بينهما تداخل تركيبي. (الجملة العربية، 145.)

[90]–أربعون حديثا للشحامي، ص113.

النمط الثاني: مبتدأ+ خبر جملة فعلية:

اندرج تحت هذا النمط صورة واحدة وهي:

مبتدأ اسم موصول + خبر جملة فعلية:

لقد جاء في الحديث جملا كثيرة تحمل نفس الصورة، نذكر منها قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث السادس عشر:{ ***و فعلت ما فعلت*** }[91] ورد المبتدأ في هذه الجملة اسما موصولا بمعنى الذي، إذ << تستعمل (ما) للعاقل ولغير العاقل>>[92]. أما هنا فقد استعملت للعاقل، وقد ورد الخبر جملة فعلية.

[91]–السابق، ص78.

[92]–المعجم المفصل في الإعراب، ص433.

المبحث الثاني: الجملة الفعلية:

الجملة الفعلية الأساسية البسيطة:

الجملة الفعلية: هي المُركّب الفعلي، وهو الهيئة التركيبية التي تتكون في الأصل من عنصرين أساسين، وهما العنصر الفعلي والعنصر الاسمي (أي الفعل والفاعل)[93]، فالمركب الفعلي هو الجملة التي صدرها فعل[94]. وعرّفها الشيخ **مصطفى الغلاييني** << الجملة الفعلية ما تألفت من الفعل والفاعل نحو "سبق السيف العذل" أو الفعل ونائبه نحو "يُنصر المظلوم">>[95]، والمسند في الجملة الفعلية هو الفعل، أما المسند إليه هو الفاعل، والصورة الأساسية للجملة الفعلية هي أن يتقدم الفعل على المسند إليه، ولا يتقدم الفاعل على الفعل إلا لأغراض يقتضيها المقام، وإلا فهو مبتدأ عند الجمهور[96]. فهي-الجملة الفعلية- التي يتّصف فيها المسند اتصافا متجددا، أي يكون المسند في الجملة فعلا، لأن الدلالة على التجدد، إنما تُستمد من الأفعال وحدها[97].

1-الفعل (العنصر الفعلي):

<<هو مادلّ على معنى في نفسه واقترن بزمن معين>>[98]، فأهم ما يميز الفعل هو دلالته على زمن، بالإضافة إلى الحدث، ولقد عرّفه الزجاجي قائلا:

---

[93]-ينظر:د.أبو السعود حسين الشاذلي، العناصر الأساسية للمركب الفعلي وأنماطها من خلال القرآن الكريم (دراسة تحليلية تطبيقية)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1410هـ/ 1990م، ص16.

[94]-نظر:بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين، ص305 .

[95]-جامع الدروس العربية، ص15.

[96]-ينظر: معاني النحو، ص15.

[97]-ينظر:في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص41.

[98]- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 22/1.

<<والفعل ما دل على حدثٍ وزمانٍ ماضٍ أو مستقبل>>[99]، وتُقسم الأفعال إلى ثلاثة أنواع؛ يقول الزجاجي:<<الأفعال ثلاثة: فعل ماضٍ، وفعل مستقل، وفعل في الحال ويسمى الدائم، فالماضي ما حسن فيه أمس، وهو مبني على الفتح أبدا(..)، والمستقبل ما حسن فيه غدٌ، وكانت في أوله إحدى الزوائد الأربعة وهي: تاء أو ياء أو نون أو ألف(..)، ومرفوع أبدا(..)، أما فعل الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ(..) وإن أردت أن تُخلِّصه للاستقبال دون الحال أدخلت عليه السين وسوف>>[100].

ولو تأملنا كتب النحو لوجدناها كلها أو مُعضمها تعتمد تقسيمها للفعل إلى: ماضٍ – مضارع – أمر.

وينقسم الفعل باعتبار معناه إلى متعدٍ ولازم:

الفعل المتعدي: هو ما يتعدى أثره فاعله، ويتجاوزه إلى مفعول به، وهو يحتاج إلى فاعل يفعله ومفعول به يقع عليه، وعلامته أن يقبل هاء الضمير التي تعود إلى المفعول به: " اجتهد الطالب فأكرمه الأستاذ "[101].

والفعل المتعدي إما متعدٍ بنفسه* أو متعد بغيره**.

---

[99]–الزجاجي، الجمل في النحو، تحقيق:د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ص1.

[100]–نفسه، ص7–8.

[101]–ينظر:جامع الدروس العربية، ص39.

*–ما يصل إلى مفعول به مباشرة بدون واسطة.

**–ما يصل إلى المفعول به بواسطة حرف جر، مثل: ذهبت بك: بمعنى أذهبتك، ومفعوله يسمى غير الصريح (جامع الدروس العربية ، ص30.)

الفعل اللازم: هو ما احتاج إلى فاعل، ولا يحتاج إلى مفعول به، مثل "سافر خالد".[102]

2-الفاعل (العنصر الاسمي):

هو اسم مرفوع يأتي بعد الفعل ليدلّ على فعل الفعل، ويُعتبر الجزء الأساسي من المركب الفعلي، والذي لا يمكن الاستغناء عنه في أداء المعنى الأصلي مع العنصر الفعلى (الفعل)، وهو الذي أطلق عليه النحاة: **العمدة**. للاعتماد عليه في تحقيق معنى الجملة، ويتمثل ذلك في (الفاعل أو نائب الفاعل)[103].

ومنه فالعنصر الفعلي مع العنصر الإسمي يشكلان تركيبا فعليا مكوَّنا من فعل وفاعل، تربطهما علاقة إسناد.

وهو الذي يُطلَق عليه الإسناد الفعلي؛ الذي تتنوع أنماطه وتتفرع صوره بتغير التعابير، ولقد احتوى كتاب " ***الأربعون حديثا للشحامي*** " على مجموعة كبيرة من الجمل الفعلية

أولا-جمل الفعل الماضي:

أ-الجمل البسيطة:

النمط الأول: فعل ماض لازم + فاعل

لابد للفعل من فاعل؛ وهذا الفاعل قد يرد منفصلا صريحا (اسم ظاهر) أو

---

[102]- ينظر: السابق، ص39.

[103]-ينظر: العناصر الأساسية للمركب الفعلي وأنماطها من خلال القرآن الكريم (دراسة تحليلية تطبيقية)، ص225.

*- بسيطة ومحولة(وسنخص بالذكر الجمل الفعلية البسيطة في هذا الفصل).

متصلا ضميرا أو قد يكون مستترا مقدرا.

الصورة الأولى: فعل ماض لازم+ فاعل اسم ظاهر:

الشكل1: فعل لازم + فاعل اسم علم:

لقد جاء هذا الشكل في مواضع كثيرة من الحديث، منها قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الثامن ***{ دَخَلْنَا عَلَى المُغِيرَةِ بن شُعْبَةَ وعِنْدَهُ سَعِيدُ بنُ زَيْد بن عمرو بن نفيل قَالَ: فَدَخَلَ عَلْقَمَةُ بن قيس فَنَالَ مِنْ عَلِيٍّ }***[104]. ورد الفعل في هذه الجملة في الزمن الماضي (دخل) وهو من الأفعال اللازمة التي تكتفي بفاعلها، أما الفاعل فهو اسم علم (علقمة)، وقد ورد اسمًا ظاهرا مرفوعا بالضمة، فأصل الفاعل هو الرفع دائما.

الشكل 2. فعل ماض لازم + فاعل اسم جامد:

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الخامس: ***{قال: فَأَدْبَرَ الرَّجُلُ وقال: وَاللهِ لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا أُنْقِصُ مِنْهُ}***[105]. الفعل في هذه الجملة ماض لازم مبني للمعلوم، أما الفاعل فقد ورد اسما جامدا أي << ما لا يكون مأخوذا من الفعل>>[106]، وقد جاء معرفا بـ(ال). ويُعتبر هذا التركيب كاملا. مكون من مسند ومسند إليه، فهو تركيب فعلي بسيط.

---

[104]–أربعون حديثا للشحامي، ص43.

[105]– نفسه، ص34.

[106]– جامع الدروس العربية، ص171.

الشكل 3. فعل ماض لازم + فاعل اسم مشتق:

<<الاسم المشتق هو الاسم الذي أُخذ من غيره>>[107]، وقد ورد الفاعل في بعض الجمل مشتقا، ومن بين هذه الجمل، قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الثاني عشر:{ ***من قال سبحان الله و بحمده كتب الله له عشر حسنات، ومن قالها عشرا كتب الله له مئة حسنة، و من قالها مئة مرة كتب الله له ألف حسنة، ومن زاد زاده الله و من استغفر الله غفر الله له، ومن حَالَتْ شَفَاعَتُه دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في حكمه***}[108]، ورد الفعل في هذه الجملة كذلك ماضيا لازما مبنيا للمعلوم، أما الفاعل فقد جاء مفرداً، مرفوعا، معرفا بالإضافة.

الصورة الثانية: فعل لازم + فاعل ضمير متصل:

الشكل 1. الفعل لازم + فاعل ضمير المتكلم المتصل:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الرابع:{ ***قَالَ الله تَعَالَى: بِي حَلَفْتُ***}[109]جاء الفاعل هنا ضميرا متصلا (التاء) بالفعل (حلف) وهو ضمير متصل خاص بالمتكلم، إذ أن أصلها (أنا).

الشكل 2. الفعل لازم + فاعل ضمير المتكلم الجمع متصل:

قال رسول الله صلى الله عليه سلم في الحديث الثامن: ***{ دَخَلْنَا عَلَى المُغِيرَة بن شُعْبَة}***[110] ؛جاء الفعل الماضي في هذه الجملة مبنيا على السكون(دخلْ) ويُبرِّر ذلك اتصاله بضمير المتكلم الجمع (نا) الذي وقع موقع الفاعل، فهو ضمير متصل

---

[107]–السابق، ص171.

[108]– أربعون حديثا للشحامي ، ص61.

[109]– نفسه، ص32.

[110]–نفسه، ص43.

مبني على السكون في محل رفع فاعل.

الشكل 3. الفعل لازم + الفاعل واو الجماعة:

ورد هذا الشكل في مجموعة من الأحاديث نذكر منها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الحادي عشر :{ ***يقول: انظروا إلى عبادي شعثا غبرا***}[111]؛

ورد الفعل في هذه الجلمة جمع مذكر السالم، فاعله ضمير متصل هو واو الجماعة.

النمط الثاني: فعل متعد + فاعل + مفعول به:

سبق وأن عرَّفنا الفعل المتعد والفاعل، أما المفعول به فهو كما عرّفه **ابن الحاجب** << المفعول به هو كل ما وقع عليه فعل الفاعل >>[112]، ويأتي المفعول به منصوبا ويدخل في دائرة الفضلة؛ لأنه زائد على المسند والمسند إليه اللذان يُطلق عليهما العمدة.

الصورة الأولى: فعل متعد + فاعل اسم ظاهر + مفعول به اسم ظاهر :

ومعنى ذلك أن يكون كل من الفاعل والمفعول به كلمتان منفصلتان عن الفعل، ونجد هذه الصورة في عدة جمل من الحديث نذكر منها قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الخامس {***وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ الله صلى الله عليه و سلم الزَّكَاةَ*** }[113]، الفعل في هذه الجملة (ذكر) هو فعل متعد لم يكتفي بفاعله(رسول الله)، بل احتاج لمفعول به حتى يُكمِل معنى الجملة لذلك ذُكر المفعول به وهو(الزكاةَ)، وقد جاء كل من الفاعل والمفعول به اسمين ظاهرين منفصلين عن الفعل، ومرتبين ترتيبا طبيعيا.

---

[111]– السابق، ص55.

[112]–ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، عمان، الأردن، 539/2.

[113]–أربعون حديثا للشحامي، ص 34.

الصورة الثانية: فعل متعد + فاعل ضمير متصل +مفعول به اسم ظاهر:

قد يأتي الفاعل ضميرا متصلا بالفعل، أما المفعول به فيأتي اسما ظاهرا؛ مثل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث العاشر:{ ***فإذا سألتم الله، فسألوه الفردوس***}[114]، فلقد ورد في هذا التركيب (سألتم) كل من ركني الإسناد، وقد ورد الفعل في هذا التركيب متعديا لذلك احتاج إلى مفعول به يُكملُ معناه وهو(الله). وتعتبر جملة تامة احتوت على ركني الإسناد والفضلة.

الصورة الثالثة: فعل متعد + فاعل ضمير متصل + مفعول به متصل:

يقول رسول الله صلى الله عله وسلم في الحديث السادس عشر :{ ***أَخْرَجَتَهُمْ من الجنة***}[115]؛ إن المتأمل لهذه الجملة من الوهلة الأولى يقول أنها كلمة واحدة، إلا أنها جملة تامة من فعل وفاعل ومفعول به :

أخرج + ت + هم= فعل متعد+ فاعل ضمير متصل + مفعول به ضمير متصل

فأصل الجملة: أخرج آدمُ الناسَ من الجنة.

النمط الثالث: فعل متعد + فاعل + مفعول به$_1$ + مفعول به$_2$:

بعد الغوص بين جمل الحديث وجدنا أن الجمل التي تحتوي على أكثر من مفعول جاءت على صورة واحدة، في قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الثالث: ***{أَدْخَلَ اللهُ الجَنَّةَ رَجُلاً كَانَ سَمْحًا بَائِعًا}***[116]؛ الأصل في الفعل دخل أنه فعل متعد إلى مفعول واحد، لكنه هنا تعدى إلى مفعولين، واحتاج إلى مفعول آخر، وذلك بنقله

---

[114]–السابق، ص50.

[115]–نفسه، ص 78.

[116]–نفسه، ص28.

من باب ((فعل)) إلى باب ((أفعل))[117]: دخل ←أدخل، وهي إحدى صور التعدية، وبذلك أصبح الفعل أدخل بحاجة إلى مفعول ثانٍ.

ولا يدخل الفعل (أدخل) في دائرة الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

ب-الجمل المركبة:

يرد هذا الشكل مع جمل الفعل المتعد، ويعجّ الحديث النبوي الشريف بالجمل المركبة بحكم أنه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبه مجموعة من الحوارات بين الرسول صلى الله عليه وسلم ومن حوله.

النمط الأول: فعل + مقول القول جملة اسمية:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الخامس:{ ***فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ رَسُولَ الله صلى الله عليه و سلم، فقال : خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ***}[118].

النمط الثاني: فعل + فاعل + مقول القول جملة فعلية:

كما يقول رسول الله في الحديث الخامس أيضا:{ ***قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ***}[119] .

أثناء إعراب هتين الجملتين الواردتين بعد القول نقول: "جملة مقول القول في محل نصب مفعول به" وهي الجمل التي تأتي بعد الفعل قال أو ما قاربه.

---

[117]-ينظر: جامع الدروس العربية، ص 40

[118]-أربعون حديثا للشحامي ، ص114.

[119]-نفسه، ص 114.

ثانيا جمل الفعل المضارع:

أ- الجمل البسيطة:

النمط الأول: فعل لازم + فاعل:

الصورة الأولى: فعل مضارع لازم + فاعل اسم ظاهر :

معنى ذلك أن يكون كل من المسند والمسند إليه منفصلين، ومن أمثلته ما جاء في أحاديث متفرقة نذكر منها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الحادي والعشرين:{ ***فقلت: يا رسول الله، أَوَ تُشْرِكُ أُمَّتُكَ من بعدك***}[120]؛ وغيرها من الأحاديث التي جاءت على هذه الصورة، إذ جاء المسند (الفعل) فعلا مضارعا مرفوعا، أما المسند إليه (الفاعل) فهو كلمة مفردة جاءت بعد الفعل مباشرة (أمتك) معرف بالإضافة منفصل عن فعله.

الصورة الثانية: فعل مضارع لازم + فاعل ضمير متصل:

يُعرب الضمير المتصل بالمسند فاعلا في عدة حالات نذكر منها، إذا كان (واو) جماعة نحو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث السادس والعشرين: { ***وأما الثانية: فإنهم يُمْسُونَّ و خلوف أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك*** }[121]، أو ألف الاثنين في مثل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الخامس عشر: { ***وإنهما لن يزالا جميعا حتى يُردا عليَّ الحوضَ*** } [122]، فأصل الحرفين (الواو_الألف) في الجملتين: (يمسون هم الصائمون)/ (يردان هما الرجلان)، فأصلهما ضميران منفصلان، لكن لغتنا العربية لغة إيجاز وبلاغة، لذلك

---

[120] السابق، ص84.

[121] – نفسه، ص 108

[122] –نفسه، ص75.

تعتمد على التعبير الفصيح الذي يتميز بالإيجاز وعدم الإفصاح، ويعود ذلك ربما لاختبار ذكاء السامع، وهو ما يميز لغة الحديث الشريف.

النمط الثاني: فعل متعد + فاعل + مفعول به:

ورد هذا النمط على صورتين:

الصورة الأولى: فعل+ فاعل اسم ظاهر + مفعول به:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث التاسع والثلاثين: ***{فَإِنَّه مَنْ يَتَّبِعِ عَوْرَةَ أَخِيهِ المُسْلِمِ يَتَّبِعُ اللهُ عَوْرَتَهُ}***[123]، ورد الفعل في الجملة متعديا إذ لم يكتف بفاعله بل احتاج إلى مفعول به، وقد ورد الفاعل في هذه الجملة اسما صريحا وهو لفظ الجلالة (الله).

الصورة الثانية: فعل + فاعل ضمير متصل + مفعول به:

قال رسول الله صلى الله عليه في الحديث السادس والثلاثين: ***{أَتَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه و سلم وهُو في ظِلِّ الكَعْبَة جَالِسٌ}***[124]،إذا اتصلت تاء المتكلم بالفعل أعربت فاعلا؛ وهو ما ورد في الجملة التي بين أيدينا إذ اتصل بالفعل المضارع تاء المتكلم مبنية على الضم، وهي في محل رفع فاعل، ويعتبر الفعل (أتى) فعلا متعديا يحتاج إلى مفعول به وهو في هذه الجملة (النبيَّ).

تعتبر هذه الجمل أهم الأنماط والصُّور التي وردت تحت "التراكيب الفعلية الأساسية البسيطة المضارعة"، إذ لم ترد للفعل المضارع جملا مركبة ذات فعل وفاعل ومفعول به.

---

[123]–السابق، ص136.

[124]–نفسه،ص113.

ثالثا– جمل فعل الأمر :

أ. الجمل البسيطة:

النمط الأول: فعل لازم + فاعل:

الصورة الأولى: فعل لازم + فاعل ضمير مستتر وجوبا:

الأصل في الأمر أنه لا يتصرف إلا مع ضمائر المخاطب، ويأتي فاعله في أحيان كثيرة ضمير مستتر وجوبا، وذلك كقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث التاسع والعشرين:{ ***اللهم صَلِّ عليه، واغْفِر له***}[125]، فعل الأمر في الجملة (صلِّ_اغفر)، والأصل في فعل الأمر البناء، وهو في الجملة الأولى مبني على حذف حرف العلة، وفي الثانية مبني على السكون[126]، أما الفاعل فهو في هذه الحال محذوف وجوبا تقديره (أنت)، والغرض من هذه الجملة هو الدعاء؛ وتدخل ضمن دائرة الأساليب الانشائية.

الصورة الثانية: فعل لازم + فاعل ضمير متصل:

تتصل ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة بالفعل و تعتبر فاعلا، نحو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الخامس عشر: {***فانظروا كيف تخلفوني فيهما***}[127]؛ بُنِيَ فعل الأمر (انظروا) على حذف النون[128]، أما الفاعل فهو حرف الجمع الواو، والذي يقابل (أنتم)، وهي مبنية على السكون في محل رفع فاعل، أما الألف فهي زائدة تأتي بعد واو الجماعة.

---

[125]–السابق، ص115.

[126]–ينظر: جامع الدروس العربة، ص274

[127]– أربعون حديثا للشحامي، ص75.

[128]–ينظر: جامع الدروس العربية، ص274

النمط الثاني: فعل متعد + فاعل + مفعول به

الصورة الأولى: فعل أمر + فاعل مستتر وجوبا + مفعول اسم ظاهر:

وجاءت هذه الصورة في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث التاسع والعشرين: { ***وَأَكْرِمْ مَثْوَاهُ وَمُنْقَلَبَهُ*** }[129]، فالفعل في هذه الجملة (أكرم)؛ وهو فعل متعدي لمفعول واحد، ورد الفاعل هنا ضمير مستتر وجوبا، أما المفعول به فهو (مثواهُ)؛ وهو اسم صريح جاء منفصلا عن عامله.

الصورة الثانية: فعل أمر + فاعل مستتر وجوبا+ مفعول به ضمير متصل:

ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث التاسع والعشرين: {***وَارْحَمْهُ، وَعَافِهِ***}[130]، أما في هتين الجملتين فقد ورد المفعول به ضميرا متصلا بالفعل المتعدي، وقد حُذف الفاعل وجوبا لأن عامله فعل أمر.

الصورة الثالثة: فعل أمر + فاعل مستتر وجوبا + مفعول به$_1$ ضمير متصل+ مفعول به$_2$اسم ظاهر:

لقد ورد في جمل الحديث فعل الأمر متعديا لمفعولين في بعض الأحاديث نذكر منها الحديث التاسع والعشرين في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: { ***وَقِهِ عَذَابَ الْقَبْرِ***}[131]، فعل الأمر في هذه الجملة هو (قِ)؛ وهو من وقى التي تعتبر من الأفعال التي تنصب مفعولين؛ والتي ذكرها **الغلاييني** وهي: <<أعطى، سأل، منح، منع، كسا، ألبس، علَّم>>[132]، ولو قارنا الفعل وقى مع هذه الأفعال لوجدناها تقترب

---

[129]–أربعون حديثا للشحامي، ص115.

[130]–نفسه، ص115.

[131]–نفسه، ص115.

[132]–جامع الدروس العربية، ص31.

في المعنى من الفعل (منع)، لذلك فهو من الأفعال المتعدية إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر، أما المفعول الأول فهو ضمير الغائب المتصل (الهاء)، والثاني هو الاسم الصريح المنفصل (عذابَ)، وقد حُذف المسند إليه وجوبا.

ب. الجمل المركبة:

اندرج تحت هذه الصورة شكل واحد، جاء فيه الفعل متعديا، والمفعول به جملة مقول القول، وهو في قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الرابع: قال الله تعالى في سورة آل عمران:{ ﴿ ***قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشاءُ***﴾}[133]، جاء فعل الأمر هنا (قل)، وهو فعل متعد، فاعلها ضمير مستتر وجوبا تقديره (أنت)، أما جملة (اللهم مالك الملك) فهي جملة مقول القول في محل نصب مفعول به لفعل الأمر المتعد(قل).

[133]–أربعون حديثا للشحامي، ص32.

المبحث الثالث: احتمال الجملة للاسمية والفعلية:

انطلقت فكرة احتمال الجملة للاسمية والفعلية من الخلاف الدائر بين النحويين، سواء كان ذلك الخلاف مَدرسي (يرجع إلى الانتماء إلى مدرسة بعينها)، أو اجتهادي (أي اجتهاد خاص بنحوي ما)[134]، وتعجُّ الكتب بهذه الجمل المحتملة الوجهين، إلا أننا من خلال غوصنا في كتاب الأربعين حديثا للشحامي، لم نجد سوى جملة واحدة تحتمل الوجهين؛ وقد وردت هذه الجملة في الحديث الخامس، في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: { ***جَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ، ثَائِرَ الرَّأْسِ، نَسْمَعُ دَوِيَّ صَوْتِهِ وَلاَ نَفْقَهُ مَا يَقُولُ، حَتَى دَنَا، فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ رَسُولَ الله صلى الله عليه و سلم*** }[135]، ورد بعد (إذا) ضمير منفصل (هو) مرفوع، إذ أن أصل الجملة ←فإذا الرجل يسأل رسول الله، والشائع أن الضمير (هو) هو فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل الذي يليه (يسألُ)، وبالتالي تعد الجملة فعلية[136]وقع فيها تقديم وتأخير أو حذف؛ وهو الرأي الراجح، في حين أن هناك من اعتبرها جملة اسمية، يكون الضمير فيها مبتدأ، أما خبره فهو الجملة الفعلية[137]. ومنه نعتبر الجملة أنها محتملة للاسمية والفعلية، وكلا الإعرابين صحيح، لكن الخلاف راجع لاختلاف وجهات النظر.

---

[134]–ينظر:د.محمد رزق شعير، الجمل المحتملة للاسمية والفعلية، مكتبة جزيرة الورد المنصورة، مصر،ص23.

[135]–أربعون حديثا للشحامي، ص34.

[136]–ينظر:الجمل المحتملة للاسمية والفعلية، ص132.

[137]–ينظر: نفسة، ص132.

يعتبر الإسناد من أهم العناصر في بناء تركيب الجملة، وأكبر دليل على ذلك هو التقسيم المشهور للجملة العربية، التي تقوم على التقسيم وفق قرينة الإسناد، فالجملة التي يكون المسند إليه مبتدأ والمسند خبر صُنفت ضمن دائرة الإسناد الاسمي، أما الجملة التي يكون فيها المسند فعلا والمسند إليه فاعلا فقد دخلت في دائرة الإسناد الفعلي، ومنه فللإسناد دور بارز في بناء تركيب الجملة وتصنيفها، كما أن له دور مهم في بناء دلالة التركيب وتختلف دلالة التركيب باختلاف نوع المسند إليه؛ فإذا كان إسما اختلفت دلالته عن كونه فعلا، لأن الجملة تُبنى أساسا عليه –المسند إليه– وإذا تغير نوعه تغيّرت دلالتها –الجملة– .

فإن كان التعبير بالجملة الاسمية دلّت على الثبوت والاستمرارية في حين إذا كان التعبير بالجملة الفعلية تلمسنا فيها التجدّد والتغيّر[138].

[138]–ينظر: السابق، ص27.

الفصل الثاني:

عوارض التركيب في لغة الحديث

توطئة

المبحث الأول: عارض التقديم والتأخير

المبحث الثاني: عارض الزيادة

المبحث الثالث: عارض الحذف

المبحث الرابع: جمل ورد فيها أكثر من عارض

توطئة:

تقوم الجملة العربية على ركنين أساسين هما ركني الإسناد (المسند والمسند إليه)، فهما في الجملة الاسمية المبتدأ والخبر، وفي الجملة الفعلية الفعل والفاعل أو نائبه، وكل ركن من ركني الإسناد في الجملة العربية أساس لا تقوم الجملة إلا به[1]، لكن قد يحصل وتخرج الجملة أحيانا عن هذا الأساس وهذا الخروج عن الأصل والعدول عن القاعدة هو ما يُطلق عليه *عوارض التركيب*

أولا-تعريف العارض:

1.لغة: عرّفه **ابن منظور** أنه من مادة [عرض]، يقول هو<< كل مانع منعك من شغل وغيره من الأمراض فهو عارض، وقد عرض عارض أي حال حائل ومنع مانع، منه يُقال: لا تعرِضْ ولا تعرَض لفلان أي لا تعرض له لمنعك باعتراضك أن يقصد مراده ويذهب مذهبه، ويُقال سلكتُ طريق كذا فعرض لي في الطريق عارض أي جبل شامخ، قطع عليّ مذهبي على صوبي>>[2].

2.اصطلاحا:

هو خروج اللغة عن الأصل المتفق عليه لدى النحاة، وهذا الخروج لا يُعدّ تقويضا لقوانين العربية وقواعدها، إنما هو خروج لغرض بلاغي يقصده المتكلم[3].

فهو-العارض- يدخل على الجملة البسيطة، فيجعلها بالضرورة جملة محولة،

---

[1]-ينظر: الرومي الحنفي، إظهار الأسرار في النحو، دار المناهج، المملكة العربية السعودية، جدة، ط1، 1430هـ/ 2009، ص90.

[2]-ابن منظور، لسان العرب، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2013، 188/6، مادة عرض.

[3]-ينظر:أرواح عبد الرحيم الجرو، عوارض التركيب في الأصمعيات(دراسة وصفية تطبيقية)، رسالة ماجستير، (مخطوط)، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة،1435هـ/ 2014م، ص2.

حيث يعرض للجملة عارض يجعلها تخرج عن تركيبها الثابت المعهود[4].

وبذلك نجد أن عوارض التركيب تقترب في مفهومها من الجملة المحولة.

ثانيا-تعريف التحويل:

1.لغة:

جاء في لسان العرب في مادة [حول]: << كل متحول عن حاله وهو من التحوّل(..)، والحوالة: تحويل ماء من نهر إلى نهر، والحائل المتغير اللون (..)، وتحوّل انتقل من موضع إلى موضع آخر>>[5].

2.اصطلاحا:

يقترب مفهوم التحويل في النحو العربي القديم من مفهوم التحويل الذي ارتبط ظهوره لأول مرة مع النحو التوليدي التحويلي على يد **تشومسكي**[6]، فالتحويل هو العلاقة القائمة بين البنية العميقة والبنية السطحية؛ فالبنية العميقة هي ما يُفترض أن يكون، أما البنية السطحية فهي ما هو كائن[7]، ولابد لكل جملة أن تُدرس من البنيتين.

ومن الدارسين من عرّفه بأنه << تحويل جملة أو وحدة إسنادية إلى أخرى، ويُقصد به في النحو التوليدي التغيُّرات التي يُدخلها المتكلم أو المستمع على النص،

---

[4]-ينظر: السابق، (المقدمة).

[5]-لسان العرب،2/ 667- 668. مادة [حول].

[6]-ينظر: د.رابح بومعزة، التحويل في النحو العربي(مفهومه، أنواعه،صوره)، عالم الكتب الحديث، اربد، ط1، 1429هـ/2008م،ص45.

[7]-ينظر:هبة موفق عبد الحميد النعيمي، أنماط التحويل في الجملة الفعلية دراسة تطبيقية في القرآن الكريم(سورة آل عمران)، أطروحة ماجستير،(مخطوط)، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة آل بيت،الأردن، 2009، ص18.

فينقل البنيات العميقة المولّدة من أصل المعنى إلى بنيات ظاهرة على سطح الكلام>>[8].

فهذه التغيّرات والعوارض التي يُدخلها المتكلم أو السامع على الجملة هي السبب في جعل الجملة البسيطة محوّلة؛ وذلك بنقل البنيات العميقة المولّدة إلى بنيات ظاهرة سطحية، نحو: أن ترى جماعة من الناس يتوقّعون رؤية الهلال، فيقول قائل: الهلال والله[9]؛ فهذه بنية سطحية، أما بنيتها العميقة فهي: هذا الهلال والله، وهو ما يُطلق عليه التحويل.

وحتى تصبح الجملة محولة لابد لها أن تخضع لقواعد تُعرف بالقواعد التحويلية، وهي كما يرى **جون ليونز** << أي قواعد تعطي لكل جملة في اللغة تركيبا باطنيا، وتركيبا ظاهريا، وتربط بين التركيبين بنظام خاص يمكن أن تكون قواعد تحويلية ولو لم تصف نفسها بهذا الوصف>>[10].

ثالثا-أقسام قواعد التحويل:

أ-التحويلات الاختيارية (الجوازية):

وهي التغييرات التي تلحق بالجملة ولا تُخل بالقاعدة التركيبية عند إجرائها أو عدم إجرائها، ويرجع سبب ذلك التحويل إلى أغراض بلاغية[11]؛ <<وتشتمل قواعد

---

[8]-التحويل في النحو العربي، ص45.

[9]-يُنظر: ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق:د.عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، 68/1.

[10]-أنماط التحويل في الجملة الفعلية دراسة تطبيقية في القرآن الكريم،نقلا عن: Lyons johns, Introduction to the theoretical linguistique, combridage , uneversity press, p248.

[11]-ينظر:أنماط التحويل في الجملة الفعلية دراسة تطبيقية في القرآن الكريم (سورة آل عمران أنموذجا)، ص93.

المبني للمجهول، والنفي والاستفهام والأمر>>[12]، إضافة إلى <<الحذف والزيادة>>[13]، والتقديم والتأخير.

ب-التحويلات الإجبارية:

هي التحويلات التي تفرضها قواعد البنية المركبة، بدونها تصبح الجملة إما غير قواعدية أو أنها تنتقل إلى شبه عميقة أخرى[14]، << وتشتمل أيضا قواعد الزمن والحدود والفاصلة>>[15].

رابعا-أنواع العوارض:

تتدخل في الجملة البسيطة مجموعة من العناصر مما يجعلها تصبح جملة محولة، ومن بين هذه العناصر نذكر:

1.الترتيب:

1.1.لغة: يدخل الترتب في باب التحويل، ويعرفه **ابن منظور** أنه من مادة [رتب]، يقول<< رَتَبَ الشيء يَرْتُبُ رتُوبًا، وترتّب ثبت فلم يتحرّك (..) رتّبَهُ تَرْتيبًا: أثبته..>>[16].

فهو تثبيت المُقدم مكان المُؤخر أو تثبيت المُؤخر مكان المُقدم، إذ يأخذ مكانه بدون إخلال في المعنى، مما يجعل الجملة تُحوّل بعارض التقديم والتأخير.

---

[12]-عمار بن شتوح،الجهود اللسانية عند مازن الوعر، أطروحة دكتوراه،(مخطوط)، قسم اللغة والأدب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 1435هـ / 2014م، ص46.

[13]-أنماط التحويل في الجملة الفعلية دراسة تطبيقية في القرآن الكريم (سورة آل عمران أنموذجا)،ص93.

[14]-ينظر :نفسه، ص93.

[15]-الجهود اللسانية عند مازن الوعر ، ص42.

[16]-لسان العرب،75/4، مادة [رتب] .

2.1اصطلاحا: يُقصد بالترتيب التقديم والتأخير، << فدراسة التقديم والتأخير دراسة قائمة على الرتبة في الجملة العربية>>[17]، فأسلوب التقديم والتأخير هو من خصائص اللغة العربية، وهو أصدق دليل على أهمية الإعراب، فلولاه لأصبحت الجملة جامدة ولفقدت حريتها في التعبير، فعارض الترتيب من أهم خصائص اللغة العربية التي تتيح الفرصة للمتحدث أو الكاتب، لتقديم ما يريد تقديمه لغرض متعلق بالمعنى[18]، ويصف **عبد القاهر الجرجاني** (481هـ) التقديم والتأخير قائلا <<هو باب كثير الفوائد، جمُّ المحاسن، واسع التصرُّف، بعيد الغاية، لا يزال يفْتَرُّ لك عن بديعه، ويفضي بك إلى لطيفه، ولا يزال يروقك إن قُدِّم فيه شيء، وحُوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان>>[19].

إذ يُعدّ الترتيب من أبرز عناصر التحويل وأكثرها وضوحا، ويحْدث بتقديم مورفيم حقه التأخير فيما ورد عن العرب، أو إلى ما حقه التقديم فيُؤخر؛ طلبا لإظهار ترتيب المعاني في النفس، والترتيب فن من الفنون التي يأخذ بها الفصحاء وأصحاب البيان في الأساليب[20].

2.الزيادة:

1.2.لغة: تعتبر الزيادة من عوارض التحويل، وقد عرّفها **ابن منظور** في مادة [زيد] بقوله: << الزيادة النمو، والزيادة خلاف النقصان، (..) وزِدتُه أنا أزيده زيادة

---

[17]–التحويل في النحو العربي، السابق، ص73.

[18]–ينظر:فضل الله النور علي، ظاهرة التقديم والتأخير في اللغة العربية، مجلة العلوم والتقانة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، نوفمبر2012، مجلد12(2)، ص179–180.

[19]–عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، علق عليه: السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1415هـ / 1994م، ص85.

[20]–ينظر: د.خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة، ط1، 1404هـ/ 1948م، ص88.

جعلت فيه الزيادة>>[21].

فهي زيادة عن الأصل الذي كانت عليه الجملة البسيطة لتصبح بذلك جملة محولة.

2.2.اصطلاحا: <<الزيادة هي عنصر من عناصر التحويل فيما يضاف إلى الجملة النواة من كلمات، يعبِّر عنها النحاة بالفضلات أو المتممات أو غير ذلك، ويعبِّر عنها البلاغيون بالقيد>>[22]، فالزيادة التي تُضاف إلى الوحدة الإسنادية البسيطة لتصبح محولة، قد تكون فضلات وقيود، وقد تكون عوامل متمثلة في النواسخ لتحقق زيادة في المعنى.

ومن عناصر الزيادة: أدوات النفي (لم، ولا، وليس، وما، ولن)، وأدوات التوكيد، وأدوات الاستفهام، وأدوات التعجب أو التنبيه، والحال، وما تبقى من الفضلات على المسند والمسند إليه، وكما تجدر بنا الإشارة إلى أنه قد تتعدد عناصر الزيادة في الجملة الواحدة، وأن الزيادة قد تكون في أول الجملة أو في وسطها أو في آخرها[23].

3.الحذف:

1.3.لغة: جاء في لسان العرب في مادة[حذف] <<حذف الشيء يحذفه حذفا: قطعه من طرفه،(..) الحذف قطف الشيء من الطرف>>[24].

---

[21]–لسان العرب، 445/4، مادة [زيد].

[22]–في نحو اللغة وتراكيبها، ص96.

[23]–ينظر:أنماط التحويل في الجملة الفعلية دراسة تطبيقية في القرآن الكريم (سورة آل عمران أنموذجا)، ص101.

[24]–لسان العرب، 2/ 366، 367، مادة [حذف].

2.3.اصطلاحا: <<هو إسقاطٌ لصيغ داخل النص التركيبي في بعض المواقف اللغوية، وهذه الصيغ يُفتَرض وجودها نحويا لسلامة التركيب وتطبيقا للقواعد، ثم هي موجودة أو يمكن أن توجد في مواقف لغوية مختلفة>>[25] ؛ ويقول الجرجاني في باب الحذف: << هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تُبن>>[26].

فهو عنصر من عناصر التحويل، وهو نقيض الزيادة، فكما أنّ الزيادة هي أيّة زيادةٍ تدخل على الجملة التوليدية النواة لتحولها إلى جملة تحويلية لغرض في المعنى، فإن الحذف يعني أيّ نُقصٍ في الجملة النواة التوليدية لغرض في المعنى[27].

ويعتبر–الحذف– من أهم عوارض التركيب، فهو لا يأتي في الجملة بدون فائدة، بل له قيمة، إذ أنه يُعطي القارئ فرصة لشحذ فكره، وتشغيل عقله، ويتخيل ما يمكن له تخيّله، وشرطه الأساسي هو عدم الإخلال بالمعنى، وهو لا يأتي إلا بوجود قرائن تدل على المحذوف[28].

---

[25]–د.علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب للطباعة والنشر،القاهرة، مصر، ط1، 2008، ص200

[26]– دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص106.

[27]–ينظر:سامية مونس خليل أبو سعيفان، عوارض التركيب في سورة البقرة(دراسة نحوية وصفية)، رسالة ماجستير، (مخطوط)، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، 1433هـ/ 2012م، ص9

[28]–ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها، ص134.

المبحث الأول:عارض التقديم والتأخير:

تتميز كل لغة بنظام خاص يجدر بالمتكلم احترامه حتى لا يوصف كلامه بالشاذ، وهذا النظام الذي يُخْضعه المتكلم لكلامه هو الترتيب؛ فالترتيب هو تقديم وتأخير يُحدثه المتكلم داخل الجملة، فقد قصد الجرجاني بالترتيب شيئين؛ أولهما ما يدرسه النحاة تحت عنوان "الرتبة"، وثانيهما ما يدرسه البلاغيون تحت عنوان "التقديم والتأخير"[29]، وعلى هذا فإن تقديم جزء من الكلام أو تأخيره لا يرد اعتباطا في نظم الكلام وتأليفه، إنما يكون مقصودا يقتضيه غرض بلاغي[30].

وما تقديم الكلام أو تأخيره في الجملة إلا لغرض يقصده المتكلم ويسعى لإيصاله للسامع، <<فقولك: <<زيد أخوك، أو زيد المنطلق>> يختلف عن قولك <<أخوك زيد، أو المنطلق زيد>>، فأنت أولا عَرِفت زيدا، لكنك لم تكن تعرف بأنه المنطلق، أو تعرف أنه أخو فلان، فقلت زيد أخوك، أو زيد المنطلق. لكنك ثانيا: كنت تعرف أن لصاحبك أخا، وكنت تعرف أن هناك منطلق، لكنك لم تكن تعرف أنه زيد، فقلت: المنطلق زيد، وأخوك زيد>>[31].فالرسالة التي يريد المتكلم إيصالها إلى المستمع هي التي تجعل المتكلم يُقدم أو يُؤخر في كلامه، حتى يفهم السامع ما يريد المتكلم إيصاله له، فالترتيب فن من الفنون التي يأخذ بها الفصحاء، وأصحاب البيان في الأساليب، وهو ما نجده في لغته صلى الله عليه وسلم.

---

[29]–ينظر: د–تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها،دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994،ص207.

[30]–ينظر: د.عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية(علم المعاني)، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1430هـ/ 2009م، ص136.

[31]–د.فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها(علم المعاني)، دار الفرقان للنشر والتوزيع، اربد، ط4، 1418هـ/ 1997م، ص210.

أولا- عارض التقديم والتأخير في الجملة الاسمية:

الأصل في الإسناد الاسمي تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، لكن قد يحصل ونجد بعض الأسباب التي تجعل الخبر يتقدم على المبتدأ، لتتحول بذلك الجملة الاسمية البسيطة إلى جملة اسمية محولة.

وقد وردت الجملة الاسمية المحولة بتقديم الخبر على المبتدأ في أحاديث الشحامي في مواضع متفرقة نذكر منها:

النمط الأول: خبر مقدم + مبتدأ معرفة:

الصورة الأولى: خبر شبه جملة + مبتدأ معرف بـ(ال):

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث العشرين:{***لا إله إلا الله وحده لا شريك له، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ***}[32]، قُدم في هتين الجملتين الخبر شبه الجملة (له)، على المبتدأ (الملك والحمد)على الترتيب، وغرض هذا التقديم هو التخصيص[33]، ليدل على معنى اختصاص الملك والحمد بالله عز وجل دون غيره، فلو قلنا مثلا "الملك له و الحمد له" لاختلف المعنى عمّا كان، وصار الملك والحمد لله وغيره، فتقديم الخبر شبه جملة على المبتدأ جعله ينحصر بالملك والحمد ويتخصص له[34].

الصورة الثانية: خبر شبه جملة + مبتدأ معرف بالإضافة:

وجاءت هذه الصورة في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحـديــث

---

[32]- الحافظ عبد الخالق بن زاهر بن طاهر بن محمد الشحامي، أربعون حديثا عن أربعين شيخا عن أربعين صحابيا، حققه وخرج أحاديثه: أبو عبد الرحمن بن عيسى البياتي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص83.

[33]- ينظر: فاضل صالح السمرائي، معاني النحو، شركة العاتك لصناعة الكتب، القاهرة، ط2، 140/1.

[34]-ينظر:في نحو اللغة وتراكيبها، ص90.

الثالث عشر:{***فقال علي بن أبي طالب: إليَّ دينه يا رسول الله***}[35]؛ قُدم الخبر لأنه شبه جملة على المبتدأ المعرف بالإضافة. فلقد تقدّم الخبر على المبتدأ ليدل على تعاطف علي بن أبي طالب مع الميت.

كما وردت في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث العاشر:{***في الجنة مئة درجة***}[36]، ويقول أيضا في الحديث التاسع عشر{***في الإنسان ثلاث مئة وستون مفصلا***}[37]؛ ورد الخبر في الجملتين مُقدما فهو (في الجنة_ في الإنسان) بالترتيب، أما المبتدأ فقد عُرّف بالإضافة وهو(مئة درجة_ ثلاث مئة وستون مفصلا)على التوالي، وقد قُدم الخبر على المبتدأ في الجملة لتشويق المستمع.

ثانيا- عارض التقديم و التأخير في الجملة الفعلية:

تتكون الجملة الفعلية البسيطة من فعل لازم وفاعل أو فعل متعدي وفاعل ومفعول به، إلا أننا يمكن أن نُدخل عليها شيء من التغيير لتصبح جملة محولة، وذلك بإقحام إحدى العوارض التي تجعلها تخرج من شكل لآخر، ومن بين هذه العوارض التي يمكن إدخالها على الجملة الفعلية البسيطة "التقديم والتأخير"، وذلك بتغير رتبة الفعل والفاعل، أو الفاعل والمفعول به، أو حتى المفعول به والفعل، وذلك ما سنتتبعه في "الأربعون حديثا" للشحامي.

النمط الأول: فعل + مفعول به + فاعل:

ورد هذا النمط في مجموعة من الأحاديث التي احتوت على جمل فعلية محولة بعارض الترتيب، من خلال تقديم المفعول به على الفاعل.

---

[35]-أربعون حديثا للشحامي، ص67.

[36]-نفسه، ص 50.

[37]- نفسه، ص 82.

الصورة الأولى: فعل ماض + مفعول به ضمير متصل + فاعل:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الثاني عشر:{ ***ومن زاد زاده الله***}[38]، وفي الحديث السادس عشر يقول:{ ***أنت الذي خلقك الله بيده*** }[39] وغيرهما من الأحاديث التي تقدّم فيها المفعول به على فاعله، إذ ورد الفعل في الجملتين ماضيا متعديا (زاد_خلق)، واتصل بالفعلين ضمير في محل نصب مفعول به، أما الفاعل في الجملتين فهو لفظ الجلالة (الله)، ويعتبر تقدّم المفعول به الضمير على الفاعل من مَواطن وجوب تقديم المفعول به لأنه ضمير، والضمير واجب الاتصال ولا يجوز تأخيره على الفاعل[40]، يقول **ابن هشام الأنصاري**:<<..وحقّ المفعول أن يأتي بعدهما-(الفعل والفاعل)-، وقد يتأخر الفاعل عن المفعول، وذلك على قسمين، جائز وواجب، (..) فالواجب (..) كقولك << ضربني زيد>> وذلك أنه لو قيل <<ضرب زيد إياي>> لزم فصل الضمير مع التمكن من اتصاله، وذلك أيضا لا يجوز>>[41]، فلا يجوز أن نقول مثلا في جملة "خلقك الله"←— "خلق الله إياك".

فالتقديم هنا واجب، لأنه ضمير متصل بالفعل، وقد ورد الفاعل متأخرا وجوبا.

الصورة الثانية:فعل مضارع + مفعول به ضمير متصل + فاعل:

أما جمل الفعل المضارع، فقد جاء التحويل بتقديم المفعول به على الفاعل في الحديث الثاني والثلاثين بعد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:{ ***مثل المؤمن***

---

[38]-السابق، ص61.

[39]-نفسه، ص78.

[40]-ينظر: معاني النحو، 49/2.

[41]-ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط11، 1963م، ص184.185.

كمثل الخامة من الزرع، تميلها الريح مرة هكذا، ومرة هكذا}[42]، تقدّم المفعول به(الهاء) في هذه الجملة على الفاعل(الريح) متصلا بالفعل المضارع المتعدي (تميل)، وهذا التقديم أَطلق عليه **الجرجاني** << تقديم على نية التأخير>>[43]، وهو تقديم لا يُخرِج المتقدم أو المتأخر عن بابه ولا يحوله عن أصله، إذ لم ينصرف المقدّم عن بابه ولم يُحوّل عن أصله[44]، فلقد احتفظ المفعول المتقدّم في الجملة السابقة والذي ورد فيها ضميرا، على مفعوليته، كما احتفظت الجملة على أصالتها، وظلت فعلية[45].

[42]–أربعون حديثا للشحامي، ص 122.

[43]–دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص85.

[44]–ينظر: رفاعي طه أحمد، عوارض التركيب في بناء الجملة العربية (دراسة نحوية في ضوء سورة البقرة)، (مخطوط)، قسم اللغة العربية، كلية الدراسات الإسلامية، الجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية، ليبيا، ص22.

[45]–ينظر: نفسه، ص22.

المبحث الثاني: عارض الزيادة:

يُعتبر الإسناد أساس بناء الجملة البسيطة، التي تُقابل الجملة التوليدية، هذه الأخيرة التي قد يدخل عليها عارض من عوارض التحويل لتصبح جملة محولة، ومن بين هذه العوارض؛ عارض الزيادة، هذه الزيادة التي تُضاف إلى الجملة البسيطة فتؤدي إلى زيادة في الشكل والمعنى، فكل زيادة في المبنى يتبعها زيادة في المعنى.

إذ أن هناك عناصر تدخل على الجملة التوليدية الاسمية، وأخرى تدخل على الجملة التوليدية الفعلية، فتؤدى معنى جديدا يُضاف في الجملة، فتصبح الجملة تحويلية اسمية أو فعلية، ويقتضي هذا العنصر الجديد حركة في المبتدأ أو في الخبر أو في الفعل[46].

أولا-عارض الزيادة في الجملة الاسمية:

النمط الأول: عارض زيادة + مبتدأ + خبر:

تدخل بعض عوارض الزيادة على الإسناد الاسمي المكوّن من المبتدأ والخبر، فتتحول الجملة إلى جملة اسمية محولة، ويقتضي هذا العنصر الجديد حركة في المبتدأ والخبر، ولا يكون لهذه الحركة دور في المعنى، إنما هي دور اقتضاء ليس غير والدور يكون للعنصر ذاته[47].ومن بين هذه العوارض: "النواسخ " وهي كلمات تدخل على الجملة الاسمية وتُحدث تغييرا في الإعراب (على المبتدأ والخبر) وفي المعنى، وتبقى الجملة جملة اسمية[48].

---

[46]-ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها، ص101.

[47]-ينظر: نفسه،ص 101.

[48]-ينظر: د.بوعلام بن حمودة، مكشاف الكلام العربي (أسمائه، أفعالِه، حروفِه، جملِه، واعرابِه)، دار النعمان للطباعة والنشر، برج الكيفان، الجزائر، 2013م، ص206.

الصورة الأولى: فعل ناقص+ مبتدأ + خبر:

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الحادي والعشرين:{ ***قال: يُصْبِحُ أَحَدُهُم صَائِمًا***}[49]، تعتبر (أصبح) من أخوات كان، وقد دخلت على الجملة الاسمية المكوّنة من مبتدأ وخبر فأصبح (أحد) اسمها بعد أن كان مبتدأ، وظلت مرفوعة مثلما كانت، أما الخبر (صائما) فقد أخذ الفتحة اقتضاء لكان وأخواتها (أصبح)، والأصل في الناسخ أصبح أن يجعل المبتدأ(المسند إليه) يتصف بالحكم في الصباح (أي في زمانها)[50].

الصورة الثانية: حرف مشبه بالفعل+ مبتدأ + خبر:

يقول عليه الصلاة والسلام في الحديث الرابع والثلاثين:{ ***إِنَّ الحَلالَ بَيّنٌ وإِنَّ الحَرَامَ بَيّنٌ***}[51]، تعتبر أداة التوكيد (إنّ) هي السبب في تحويل الجملة الاسمية، مما أدى إلى أخذ اسمها للفتحة (وذلك اقتضاءً لـ(أنّ))، في حين بقي الخبر مرفوعا، فأصبحت الجملة الاسمية البسيطة محولة بدخول (أنّ) التي تفيد التوكيد، يقول **ابن يعيش** (643هـ): << فأما فائدتها –إنّ/أنّ– فالتأكيد لمضمون الجملة، فإنّ قول القائل "إن زيدا قائم" ناب مناب تكرير الجملة مرتين، إلا أن قولك " إن زيدا قائم" أوجزت من قولك "زيد قائم زيد قائم"، مع حصول الغرض من التأكيد>>[52]، فـ"أن" تُستعمل تجنبا للتّكرار و في نفس الوقت للتأكيد.

النمط الثاني: مبتدأ + (ال) التعريف + خبر:

قال رسول الله صلى الله عليه سلم في الحديث الأخيـــــر:{***أَنَا المَاحِي الَّذِي***

---

[49]–أربعون حديثا للشحامي، ص84.

[50]–ينظر:معاني النحو،216/1.

[51]–أربعون حديثا للشحامي، ص129.

[52]–ابن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، 59/8.

يَمْحُو اللهُ بِي الكُفْرَ، و أَنَا الحَاشِرُ الَّذي يَحشُرُ اللهُ النَّاسَ على قَدَمِي، و أَنَا العَاقِبُ }[53]، جاء في هذه الجمل كل من المبتدأ والخبر متطابقين في التعريف، والمتأمل لهذه الجمل يظنها جملة اسمية بسيطة، إلا أنها في الحقيقة جمل محولة، وذلك لدخول عارض الزيادة المتمثل في (ال) التعريف التي دخلت على الخبر وجعلته مطابقا للمبتدأ في التعريف، وقد عُرّف الخبر ليفيد معنى التخصيص، الذي فيه التعظيم والثناء والتبجيل[54]، فبقوله صلى الله عليه وسلم " أنا الماحي"، فقد خصص نفسه بمعنى خاص و بصفة خاصة، لذلك قال: "أنا الماحي" وليس غيره: أنا + ال + ماحي = جملة محولة.

ثانيا- عارض الزيادة في الجملة الفعلية:

تختلف عوارض الزيادة التي تدخل على الجملة الفعلية البسيطة عن عوارض الزيادة في الجملة الاسمية، مما يُؤدي إلى تحول الجملة الفعلية البسيطة إلى جملة محولة بدخول إحدى تلك العوارض.

النمط الأول: حرف نفي + جملة فعلية:

تعتبر حروف النفي من عناصر الزيادة وهي (لم، ولمّا، ولن، وما، وإنْ، ولا، ولاتَ)[55].

الصورة الأولى: حرف نفي غير عامل + فعل + فاعل اسم ظاهر:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الثاني والعشرين: {***لا تَزُولُ***

---

[53]-أربعون حديثا للشحامي، ص139.

[54]-ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها، ص112.

[55]--ينظر:الشيخ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربي، دار الغد الجديد، القاهرة، مصر، ط1، 1428هـ/ 2007م، ص557.

قَدَمِ العَبْدِ يَوْمَ القِيَامَة حَتّى يُسْأَلَ عن أَرْبَعٍ}[56]، وردت الزيادة في الجملة من خلال حرف النفي (لا) الذي ينفي المستقبل كما في الحديث الذي بين أيدينا، حيث دخلت على الفعل المضارع(تزول) وهو فعل لازم، فلم تؤثر عليه فأبقت على حركته الرفع.

الصورة الثانية: حرف نفي ناصب + فعل + فاعل ضمر متصل:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الخامس عشر:{ ***وإِنَّهُمَا لَنْ يَزَالَا جَمِيعًا حتى يَرِدا عليَّ الحَوْضَ*** }[57]، دخلت على الجملة الفعلية (لن)، وهي من أدوات النفي التي تدخل على الجملة التوليدية فتنفي حكم الجملة فتصبح تلك الجملة محولة، وقد أخذ الفعل الذي بعده (يزال) الفتحة اقتضاءً لـ(لن)[58]، فهي تنصب الفعل المضارع[59]، أما الفاعل في الجملة فقد جاء ضميرا مُتصلا وهو (ألف الاثنين).

النمط الثاني: أداة شرط + جملة شرطية + جملة جواب الشرط:

جملة الشرط هي المتكوّنة من جملتين، تسمى إحداهما جملة فعل الشرط، أما الثانية جملة جواب الشرط[60]، وتدخل جملة الشرط في دائرة الجمل المحولة.

الصورة الأولى: أداة شرط جازمة + جملة فعل الشرط + جملة جواب الشرط:

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث التاسع والثلاثين:{ ***فَإِنَّه مَنْ يَتَّبِعْ عَوْرَةَ أَخِيهِ المُسْلِمِ يَتَّبِعِ الله عَوْرَتَهُ***}[61]؛ فهذه الجملة الشرطية مكونة من

---

[56]–أربعون حديثا للشحامي ، ص90.

[57]– نفسه، ص 75.

[58]–ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها، ص115.

[59]–ينظر:جامع الدروس العربية، ص557.

[60]–ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها، ص120.

[61]–أربعون حديثا للشحامي، ص136.

جملتين بسيطتين : (يتّبع عورة أخيه _ يتّبع الله عورته)، وتُصنّف (مَنْ) ضمن أدوات الشرط الجازمة التي تجزم فعلين مضارعين، ليسمى الأول فعل الشرط، والثاني جواب الشرط[62].

الصورة الثانية: أداة شرط غير جازمة +جملة فعل الشرط + جملة جواب الشرط:

كما ورد في الحديث جمل حُوّلت بأدوات الشرط غير الجازمة، نحو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث السادس والعشرين:{ ***قال: لا، ألم ترى إلى العمال إذا فرغوا من أعمالهم وُفُّوا***}[63]، فعنصر التحويل في الجلة هو (إذا)، التي تفيد الشرط وليس لها في مبنى الجملة أثر، فهي ظرف للمستقبل متضمنة معنى الشرط[64].

النمط الثالث: القَسم + جملة القسم:

الصورة الأولى: قسم + جملة فعلية:

ورد لهذا النمط صورة واحدة، حُوّلت الجملة الفعلية فيها بإدخال القسم عليها، نحو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الخامس:{ ***فَأَدْبَرَ الرَّجُلُ وقال: وَاللهِ لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا أُنْقِصُ مِنْهُ***}[65]، وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن تعدد عناصر الزيادة في الجملة الواحدة، ففي هذه الجملة ورد عنصران من عناصر الزيادة هما القسم (والله) والنفي (لا)، إذ يدل القسم على توكيد المعنى وإثباته، ولقد استُعمل في

---

[62]–ينظر: المعجم المفصل في الإعراب، ص431.

[63]–أربعون حديثا للشحامي، ص108.

[64]–ينظر: ابن هشام الأنصاري،مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،تحقيق وشرح: د.عبد اللطيف محمد الخطيب، التراث العربي، الكويت، 81/2.

[65]–أربعون حديث للشحامي، ص34.

القرآن و في الحديث، إلا أنه في الحديث يدل على التعظيم، لارتباطه باسم الله[66]، ولا يكون إلا لتوكيد حقيقة يحتاج السامع لإدراكها، وهو ما أورده الرسول صلى الله عليه وسلم عندما قال "والله لا أزيد على هذا ولا أنقص"، فهو يريد أن يؤكد لمستمعه أنه صادق، فالقسم هنا يؤكد الجملة الأصل وهي أن المتكلم في الحديث صادق ويود تأكيد صدقة ويثبته، كما احتوت الجملة على عنصر آخر من عناصر الزيادة وهو النفي، ومنه فإن الجملة المحولة مكونة من:

القسم + النفي + الفعل.

الصورة الثانية: جملة فعلية + قسم:

يمكن أن يأتي القسم في نهاية التركيب، نحو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث السادس والثلاثين:{ ***هَلَكَ الأَكْثَرونَ وَرَبِّ الكَعْبَة***}[67]، فلقد وردت الزيادة في الجملة في آخر التركيب، وهو دال على التوكيد لأنه قسم.

النمط الرابع: استفهام + جملة فعلية:

الصورة الأولى: اسم استفهام (ما) + جملة فعلية:

من العناصر التي تدخل ضمن تحويل الجملة بعارض الزيادة "الاستفهام"، يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الثاني عشر:{ ***ما لكم لا تتكلمون؟***}[68]، حُوّلت هذه الجملة بدخول أداة الاستفهام (ما) ، وهي هنا في محل رفع مبتدأ، لأن

---

[66]–أمينة بدر الدين، بلاغة القسم في الحديث النبوي الشريف، مجلة جامعة دمشق، جامعة دمشق، دمشق، 2010، العدد 3–4، المجلد 26، ص47.

[67]–أربعون حديثا للشحامي، ص133.

[68]–نفسه، ص 61.

بعدها فعل لازم[69]، كما أنه دخل على الجملة عنصر زيادة آخر، وهو حرف النفي (لا).

الصورة الثانية: همزة الاستفهام + جملة فعلية:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الرابع والعشرين:{ ***يا رسول الله، أرأيت ما يعمل الناس فيه؟***}[70]؛ حُوّلت الجملة بعد دخول أداة الاستفهام (الهمزة)، إلا أنها كانت تحمل معنى غير المعنى الذي في الجملة قبل دخول الأداة (أ) الهمزة؛ "رأيت ما يعمل الناس فيه"، هذه الجملة النواة ذات الأسلوب الخبري، لتصبح بعد ذلك ذات أسلوب إنشائي، أي جملة محولة بدخول همزة الاستفهام على الجملة.

وتعتبر أدوات الاستفهام من العناصر التي تُضاف في صدر الجملة النواة لتتحول بعد ذلك إلى جملة محوّلة، <<وتعتبر الهمزة من الأدوات التي يُستفهم بها عن التصور* والتصديق**>>[71]، فهنا جاء الاستفهام عن الحكم، وهو إثبات رُأْيَتِكَ لما يعمل الناس، وهذا هو التصديق، فهو إثبات الحكم للشيء، أو نفيه عنه[72].

---

[69]– ينظر :المعجم المفصل في الإعراب، ص402.

[70]–أربعون حديثا للشحامي، ص103.

*–هو حصول صورة الشئ في العقل، وإدراك الماهية من غير أن يحكم عليها بنفي أو إثبات.

**– هو أن تنسب باختيارك الصدق إلى المخبر. (الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، ص53، 54.).

[71]–البلاغة العربية فنونها وأفنانها (علم المعاني)، ص174.

[72]–ينظر: نفسه، ص174.

المبحث الثالث: عارض الحذف:

للغة العربية خصائص ومميزات تتفرد بها عن غيرها من اللغات، مما جعلها تتفوق عنها ومن أبرز ما يميزها عن باقي اللغات ظاهرة الحذف، الذي يكشف عن عبقرية هذه اللغة وخفتها، فهو –الحذف– من العناصر التي تدخل على الجملة التوليدية لتجعلها جملة تحويلية.

الحذف و تداخل المصطلحات:

إن أول مشكلة تواجهنا في حديثنا عن عارض الحذف هو تعريفنا للحذف وما يقترب منه من مصطلحات، كالإضمار والتقدير، وللتفريق بين هذه المصطلحات لابد من تعريفها والتطرق لكل منها على حدا:

1.الحذف: <<هو إسقاط كملة أو جملة أو أكثر لغرض من الأغراض مع الدليل على ذلك>>[73]، فهو إسقاط جزء من الكلام بشرط وجود دليل، فعدم وجود دليل عن الحذف يعني أن الكلام لغوٌ.

2.الإضمار: يعرفه علماء النحو والتفسير:<< الإضمار هو الضمير أو الإتيان به>>[74]، أي حتى وإن لم يذكر فهو موجود(مستتر)، فهو <<ترك الشئ مع إبقاء أثره>>[75].

3.**التقدير:**<<هو حذف الكلمة لفظا، وإبقاؤها في المعنى والنية، كما لو قيل

---

[73]–د.مصطفى شاهر خلوف، أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 1430هـ/2009م، ص22.

[74]–نفسه،ص 28

[75]–معجم التعريفات، ص27

لك: << من معك؟>>، فتجيب: أخي، فيكون التقدير : معي أخي>>[76].

بالنظر إلى المصطلحات الثلاثة (الحذف _ الإضمار _ التقدير) نجد أنها تبدُو متداخلة، وتدل على قضية واحدة وهي قضية الحذف[77]، لكن الفرق بينها يكمن في أن:

الحذف عام فهو اسقاطٌ لما كان موجودا، سواء كانت كلمة أو جملة أو أكثر أما الإضمار: فهو حذفٌ مع بقاء العمل، فهو موجود لكنه غير بارز، والتقدير: هو في حكم الموجود يأتي لإيضاح المعنى.

ومنه يتضح أن الحذف أعم من الإضمار والتقدير.

2.أقسام الحذف:

ينقسم الحذف إلى:

حذف كلمة: وله صور مختلفة:

1.حذف المسند إليه: يُعتبر المسند إليه أهم ركني الجملة، ويعتبر وجوده في الجملة مُحتَّما، لكن إذا حُذف لابد أن تدل عليه قرينة، فلولا القرينة لكان الحذف عيبا[78]، والمسند إليه قد يكون مبتدأ أو فاعلا[79].

2.حذف المسند: <<قد يكون المسند فعلا أو اسما>>[80]، وهو ما نخبر به

---

[76]–السابق، ص32

[77]–ينظر: نفسه، ص35.

[78]–ينظر:البلاغة العربية فنونها وأفنانها، ص272.

[79]–ينظر: أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز، ص41.

[80]–البلاغة العربية فنونها وأفنانها، ص279

عن الذات أو المفهوم المحكوم به أو المخبر به أو ما حكمت به على الشيء[81]، وما قلناه عن حذف المسند إليه ينطبق على المسند، مع أن المسند إليه أكثر أصالة في الجملة من المسند[82]، فلقد اِشْتُرط في الحذف الدلالة لأنه يمس أهم ركنين تقوم عليهما الجملة وهما ركني الإسناد.

3.حذف القيود: وهي التكملات أو الفضلات أو متعلقات الإسناد؛ فكل ما خرج من دائرة المسند والمسند إليه فهو قيد؛ منها المفعول به، والحال، والمضاف إليه، والصفة...[83]

حذف الجملة: << لحذف الجملة صور مختلفة : حذف الشرط، حذف جوابه، حذف القسم، حذف جوابه، حذف الاستفهام، حذف جوابه>>[84].

ومنه فالحذف يمس اللغة العربية سواء في تراكيبها أو في كلماتها المفردة، فهو من الظواهر التي تسري في شرايين اللغة العربية، إذ لا يكاد تركيب اسمي أو فعلي من التراكيب في اللغة العربية يخلو من عارض الحذف.

أولا- عارض الحذف في الجملة الاسمية:

النمط الأول : مسند إليه محذوف + خبر[حذف كلمة]:

قد يُحذف المسند إليه في الجملة الاسمية وهو المبتدأ، وهذا الحذف لا يعني أن المحذوف غير موجود في الجملة، لأن المحذوف في حكم المذكور[85] .

---

[81]-ينظر: أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز، ص45.

[82]-ينظر: البلاغة فنونها وأفنانها،ص279.

[83]-ينظر: أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز، ص46.

[84]-أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز، ص51.

[85]-ينظر: الجملة الاسمية عند ابن هشام الأنصاري، ص33.

الصورة الأولى: مبتدأ محذوف + خبر نكرة:

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث السادس:{ ***لأن يأخذ أحدكم حبله فيذهب فيأتي بحزمة حطب على ظهره ، فيكف الله بها وجهه، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أشياءهم أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوه***}[86]؛ حُذف في هذه الجملة المبتدأ المقدّر بضمير، وهو سبب جعلها جملة محولة، فالجملة المحولة: "خير له" أصلها: "(هو/ذلك) خير له".

فمعنى هذه الجملة المحوّلة لا يتم إلا بتقدير محذوف ليكتمل المعنى، وتُفهم الجملة، إذ لا بد من التقدير لأن الحذف وقع على ركن أساسي من أركان الجملة.

الصورة الثانية: مبتدأ محذوف + خبر معرف:

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث السابع والعشرين:{ ***فجمعه الله فقال: ما حملك على ما صنعت؟، قال مَخَافَتُك***}[87]، حُوّلت هذه الجملة بعارض الحذف، حيث حُذف فيها المبتدأ وبقي الخبر(مخافتك)؛ المعرف بالإضافة، فبنيتها السطحية هي كالتالي: مبتدأ محذوف + خبر.

أما بنيتها العميقة فأصل الجملة : "(هي / السبب) مخافتك"، فالسياق هو الذي ساهم في تقدير المبتدأ، فالحذف هو << الاستغناء عن جزء من الكلام لدلالة السياق عليه>>[88].

النمط الثاني: مبتدأ + خبر محذوف [حذف كلمة]:

---

[86]–أربعون حديثا للشحامي، ص37.

[87]–نفسه، ص110

[88]–د.عودة خليل أبو عودة، بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين، دار البشير، عمان، الأردن، ط2، 1414هـ/ 1994م، ص644.

وردت في الحديث جملة واحدة ووحيدة حُذف فيها المسند(الخبر)، في الحديث الخامس، في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: {***فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ رَسُولَ الله صلى الله عليه و سلم، فقال : خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ***}[89]، يُعتبر الخبر هو الجزء الذي تحصل به الفائدة مع المبتدأ(خمس)[90]، إلا أنه حُذف في الجملة: مبتدأ + مضاف إليه+ خبر محذوف = جملة محولة.

ولقد قُدّر المحذوف باستنباطه من معنى الجملة، فالبنية العميقة للجملة هي (خمس صلوات مكتوبة في يوم وليلة) فهذه هي الجملة البسيطة للتركيب، في حين حُوّلت بحذف الخبر وعُبّر عنها باستعمال عارض الحذف لتخرج ببنيتها السطحية بخبر مقدّر.

ثانيا-عارض الحذف في الجملة الفعلية:

النمط الأول: فعل + فاعل محذوف + نائب عن الفاعل المحذوف:[حذف كلمة]:

قد يُحذف الفاعل بالرغم من أنه أهم عنصري الجملة الفعلية، ومن أهم صور حذفه وجوبا: بناء عامله للمجهول[91]، ويُبنى الفعل للمجهول بضم أوله وفتح ما قبل آخره[92]، فالفعل المبني للمجهول هو ما لم يُذكر فاعله في الكلام بل كان محذوفا لغرض من الأغراض، <<إما للإيجاز أو اعتمادا على ذكاء السامع، وإما للعلم به، وإما للجهل به، وإما للخوف عليه، وإما للخوف منه، وإما لتحضيره، وينوب عن

---

[89]-أربعون حديثا للشحامي، ص34.

[90]-ينظر:الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ/ 2000م، 198/1.

[91]-نظر: عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط3، 70/2.

[92]- ينظر: أبو السعود حسنين الشاذلي، العناصر الأساسية للمركب الفعلي وأنماطها من خلال القرآن الكريم(دراسة تحليلية تطبيقية)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1410هـ/ 1990م، ص307- 310.

الفاعل بعد حذفه المفعول به>>[93].

الصورة الأولى: فعل ماض مبني للمجهول + نائب الفاعل:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الأول:{ ***مَن اغْتسلَ يَوْمَ الجُمُعَة، غُسِلَتْ ذُنُوبُه وخَطَايَاه***}[94]، تُصنف هذه الجملة ضمن قائمة الجمل المحوّلة، حُوّلت الجملة بحذف الفاعل وبناء الفعل للمجهول وجعل المفعول به نائب الفاعل وهو (ذُنوبُه)، أما الفعل فقد تحوّل إلى مبني للمجهول (غُسلت)، ولقد حُوّلت الجملة قصد الإيجاز[95].

فجملة: غُسِلت ذنوبُه ← جملة سطحية

محولة

أمــا: غَسَلَ الله ذنوبه ← جملة عميقة

الصورة الثانية: فعل مضارع مبني للمجهول + نائب فاعل:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث العاشر:{ ***و منها تُفَجَّر أَنْهَار الجنة***}[96]، تعتبر هذه الجملة هي البنية السطحية المحوّلة، أما بنيتها العميقة فهي: يُفجر الله أنهار الجنة"، حُوِّلت الجملة بحذف الفاعل بعد بناء الفعل للمجهول وتعويض الفاعل بنائب فاعل الذي هو في الأصل مفعول به.

---

[93]- جامع الدروس العربية، ص42.

[94]- أربعون حديثا للشحامي، ص23.

[95]–ينظر: أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص120.

[96]- نفسه، ص50.

النمط الثاني: فعل + فاعل ضمير مستتر + مفعول به محذوف: [حذف القيود]:

ورد لهذا النمط صورة واحدة وهي: **فعل متعد + فاعل مستتر + مفعول به محذوف:**

وقد جاءت هذه الصورة في الحديث الخامس والثلاثين، من خلال قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:{ ***ثُمَّ دَقَّ البَابَ..عُثْمَانُ، فَقَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم: ائْذَن لَهُ و بَشِّرْهُ بالجَنَّة، و سَيُلْقى بلاَءً، فَفَعَلَ}***[97]، حُذف كل من الفاعل والمفعول به من الجملة، وما يوحي إلى ذلك هو سياق الجملة، إذ أن أصلها : "ففعل هو المطلوبَ"، فلقد حُذف الفاعل والمفعول من الجملة تجنبا للتكرار، لأن جملة "ففعل" تكررت مرتين في ذات الحديث، كما جاءت قبله جملة أمرية، وجاءت هذه الجملة –"ففعل"– كجواب للأمر. ويصنف هذا الحذف ضمن حذف القيود.

النمط الثالث: فعل محذوف + فاعل محذوف + مفعول به: [حذف جملة]:

و قد جاء هذا النمط على صورة واحدة، وهي في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم، في الحديث السادس والثلاثين:{ ***وَمَا مِنْ رَجُلٍ يَمُوتُ فَيَتْرُكُ إِبِلاً، أو غَنَمًا***}[98]، حُولت الجملة من خلال حذف الفعل المتعد والفاعل، إذ دلّ عليهما المفعول به المعطوف على الجملة التي سبقته؛ وهو (غنما)، فأصل الجملة: "يترك الرجل غنما"، فلقد عطف المفعول به على الجملة التي سبقته بأداة العطف (أو).

النمط الرابع: أداة شرط + جملة الشرط + فاء الجزاء محذوفة + جملة جواب الشرط [حذف الحرف]:

[97]–السابق، ص 131.

[98]–نفسه، ص133.

يعتبر النحاة اقتران الفاء بجواب الشرط واجب[99]، لكن قد تُحذف الفاء في مواضع للضرورة، يقول **سيبويه** عمّا نقله عن أستاذه **الخليل:** << سألته عن قوله إن تأتني أنا كريم، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر من قبل أنّ أنا كريم يكون كلاما مبتدأ، والفاء وإذا لا يكونان إلا معلّقتين بما قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا جوابا حيث لم يُشبه الفاء وقد قاله الشاعر مضطرا، يشبه بما يُتكلم به من الفعل، قال حسان بن ثابت: [البسيط]

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان>>[100].

فلقد أوجب سيبويه وأستاذه اتصال الفاء بجواب الشرط لأنها تربط بين الشرط وجوابه، وقد ذهبا إلى أن حذف الفاء تكون في الضرورة الشعرية، إلا أننا وجدنا الفاء محذوفة من جواب الشرط في مواضع متفرقة من الحديث الشريف، منها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث السادس والعشرين: { ***وأما الخامسة: فإذا كان آخر ليلة غفر الله لهم جميعا*** }[101]، فقد تُحذف الفاء من جواب الشرط في مواضع دون الضرورة الشعرية، يقول **ابن مالك** (672هـ) << وإذا حذفت الفاء والمبتدأ معا، ولم يُخص ذلك بالشعر، فحذف الفاء وحدها أولى بالجواز وأن لا يُخص بالشعر>>[102].

فقد أجاز ابن مالك حذف الفاء من الشعر والنثر على حدٍ سواء.

---

[99]–ينظر: المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث، القاهرة، مصر، 1415هـ/ 1994م، 69/2.

[100]–سيبويه الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، 64/3-65.

[101]–أربعون حديثا للشحامي، ص108.

[102]–ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط2، 1413هـ،، ص193.

المبحث الرابع: جمل ورد فيها أكثر من عارض:

قد يحصل و نجد جملا احتوت على أكثر من عارض من العوارض المساهمة في تحويل الجملة البسيطة إلى جملة محولة، منها:

النمط الأول: حذف + زيادة:

ورد لهذا النمط صورة واحدة وهي **: زيادة + حذف + زيادة:**

من الممكن أن نصادف جملا وقع فيها حذفٌ لأحد عناصرها، وزيادة في الجملة، نحو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الثالث:{***أَدْخَلَ اللهُ الجَنَّةَ رَجُلاً كَانَ سَمْحًا بَائِعًا***}[103]، فالحذف في الجملة جاء في أحد عُنصري الإسناد، وهو المسند إليه (المبتدأ) الذي ورد هنا اسما للناسخ، وهذا الأخير–(الناسخ)– يعتبر من عناصر الزيادة في الجملة الاسمية، ولم تكتفي الجملة بعنصر واحد من عناصر الزيادة ، بل ورد فيها عنصر آخر وهو الصفة (بائعا).

النمط الثاني : رتبة + زيادة:

قد يدخل على الجملة عنصر من عناصر الزيادة ليحولها بالرّغم من كونها محولة سابقا بعارض الرتبة، فتصبح الجملة محولة بأكثر من عارض:

الصورة الأولى: أداة توكيد + خبرها مقدم + اسمها مؤخر:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الأربعين:{***إِنَّ لِي أَسْمَاءً***}[104]، جاءت الجملة محوّلة بعارضين؛ أولهما الرتبة، إذ حُوّلت الجملة بتقديم الخبر شبه

[103]–السابق، ص28.

[104]–أربعون حديثا للشحامي، ص139.

الجملة على المبتدأ، أما العارض الآخر فهو أداة التوكيد (إنّ) التي جعلت اسمها المُؤخّر منصوبا (أسماءً).

الصورة الثانية: أداة نهي + فعل + مفعول به + فاعل:

وردت جملة هذه الصورة في الحديث الرابع، وذلك بعد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:{ ***لا يَقْرَأُهُنَّ أَحَدٌ مِنْ عِبَادِي دُبُرَ كُلِّ صَلاَةٍ إِلاَّ جَعَلْتُ الجَنَّةَ مَأْوَاهُ عَلَى مَا كَانَ***}[105]، دخلت (لا) النافية على الجملة الفعلية فجعلتها مُحوّلة بزيادة أداة النفي فأصبحت الجملة منفية، في حين حُوّلت من جهة أخرى بعارض الرتبة، وذلك لتقدم المفعول به على الفاعل وجوبا، لأنه –المفعول به– ضمير متصل، في حين أُخّر الفاعل الذي ورد اسما ظاهرا[106].

الصورة الثالثة: أداة استفهام + خبر شبه جملة مقدّم + مبتدأ مؤخّر:

وردت هذه الصورة في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الخامس:{ ***هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟***}[107]، حيث دخل عارض الزيادة وهو أداة الاستفهام والذي حوَّلَ الجملة من الأسلوب الخبري إلى الإنشائي، كما حُوّلت الجملة أيضا بتقديم الخبر شبه الجملة على المبتدأ.

---

[105]–السابق، ص32.

[106]–ينظر: د.بوعلام بن حمودة، مكشاف الجمل، شركة دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر، ط1، 2002م، ص87.

[107]–أربعون حديثا للشحامي،ص34.

النمط الثالث: رتبة + حذف

الصورة الأولى: خبر شبه جملة مقدم + مبتدأ مؤخر نكرة:

جاء في ثلاثة أحاديث الخبر متقدما على المبتدأ النكرة، ومن بين هذه الأحاديث نذكر قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الثالث والعشرين: { ***للصائم فرحتان*** }[108]، ورد الخبر في الجملة مُقدّما، وهو ما جعل الجملة تدخل في دائرة الجمل المحولة، كما أن الخبر لم يرد مفردا فهو هنا شبه جملة من الجار والمجرور(للصائم)، أما المبتدأ المُؤخر فقد ورد نكرة وأصل المبتدأ التعريف، حُذفت أداة التعرف (ال) وهو السبب الثاني لتحويل الجملة. وسبب تقديم الخبر في الجملة على المبتدأ النكرة هو أن شبه الجملة إذا جاءت بعد النكرة أُعربت صفة، وفقا للقاعدة التي تنص على أن الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال، ولمنع التباس الخبر بالصفة في هذا الوضع وجب تقديم الخبر على المبتدأ، وذلك أنّ الصفة تأتي بعد الموصوف، ولا تُقدم عليه[109]، فتقديم الخبر في هذه الحال يكون واجبا وليس لأمر بلاغي، وبالتالي لا يُسأل عن الغرض من هذا التقديم، إنما يُسأل عن سبب تقديمه[110].

وغيرها من الجمل الواردة في الحديث التي حُوّلَت بأكثر من عارض.

---

[108]–السابق، ص98.

[109]–ينظر: أميرة على توفيق، الجملة الاسمية عند ابن هشام الأنصاري، مكتبة الزهراء، 1391هـ/ 1981م، ص52.

[110]–ينظر: معاني النحو، 140/1.

يقوم التحويل في اللغة العربية بإحدى العوارض –السابقة الذكر–، وأساس ما يقوم عليه العارض في الجملة المحولة هو القرينة، سواء أكانت تلك القرينة لفظية أم معنوية، فلها الفضل –القرينة– في فهم معنى الجملة المحولة، وذلك بإرجاعها إلى بنيتها العميقة الأساسية التي تعتبر الأساس الذي يحكم الجملة[111]، فلا بد لفهم الجملة المحولة من إرجاعها أوّلاً إلى بنيتها العميقة، وهو ما اتبعناه من خلال استخراجنا لعوارض التركيب في الأربعين حديثا للشحامي.

[111]– ينظر:عوارض التركيب في الأصمعيات(دراسة وصفية تطبيقية)، ص143.

الفصل الثالث:

العلاقات والروابط في تراكيب الحديث

توطئة

المبحث الأول: نظام الارتباط في الحديث

المبحث الثاني: نظام الربط في الحديث

توطئة:

إن دراسة الجملة من حيث بساطتها وتراكيبها أو تحويلها لا يكفي لكشف مدى تلاحم البناء الداخلي للجملة بشكل لا يمكن تحطيمه أو تفكيكه بيسر، لذلك لا بد لنا أن نغوص في العلاقات الرابطة والمساهمة في البناء المتلاحم للتركيب داخل الجملة؛ فالروابط داخل الجملة هي القواعد الأساسية التي ينطلق منها بناء الجملة، وهي ما يُطلِق عليه الجرجاني "التعليق"، يقول: << معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها سبب من بعض، والكلم ثلاث: اسم، وفعل، وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعليق اسم باسم، تعليق اسم بفعل، تعليق حرف بهما..>>[1].

فالتعليق هو عقد النسيج اللغوي داخل التركيب بين المبتدأ والخبر، أو الفعل والفاعل، أو تعليق حرف بهما، فهو أساس بناء العملية التركيبية، لذلك كان لا بد من الاهتمام بالعلاقات والروابط داخل التركيب في اللغة.

أولا–بين الارتباط والربط:

1.تعريف الروابط لغة:

مصطلح الربط من المصطلحات النحوية التركيبية التي يدور معناها في مادة (ر.ب.ط) وقد جاء في المعاجم العربية بالمعاني الآتية:<< ربط الشئ يَرْبِطُه ويرْبُطُه ربطا، فهو مربوطٌ وربيط: شَدُّه(..) ورَبَطَ الله على قلبه بالصبر أي ألهمه الصبر وشدّ قِواه(..)، ويُقال ترابط الماء في مكان كذا وكذا، إذا لم يبرجه ولم يخرج منه ماء

[1]–عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز(في علم المعاني)، علق عليه: السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1415هـ/ 1994م، ص15.

مترابط، أي دائم لا ينزح>>[2]

فالربط في اللغة بمعنى الشد والقوة والتلاحم والدوام.

وقد عُرّف في المعجم الوسيط:<< (في علم الفلسفة): قيام علاقة بين مدركين لاقترانهما في الذهن بسبب ما>>[3].

ولقد احتلّت الروابط في العلاقات التركيبية داخل الجمل موقعًا مهما، حيث اهتم بها النحاة اهتماما كبيرا، إذ قُسمت إلى قسمين يبدوان من الوهلة الأولى أنهما يدلّان على معنى واحد، إلا أنه بعد تعريفهما والتفصيل فيهما نتأكد أن لكل منهما معنى بعيد عن الآخر:

1-الارتباط: <<هو نشوء علاقة نحوية سياقية وثيقة بين معنيين دون واسطة لفظية؛ فهو أشبه بعلاقة الشئ بنفسه>>[4].

فهو علاقة معنوية داخل التركيب، يجعل اللفظين متصلين اتصالا وثيقا دون رابطٍ لفظي.

2-الربط: <<هو اصطناع علاقة نحوية سياقية بين معنيين باصطناع واسطة تتمثل في أداة رابطة أو ضمير>>[5]، والربط هدفه الأصيل هو أمن اللبس بين معنيين، كأن تقول: الكتاب صفحاته نظيفة، فقد اصطنعنا للغة وسيلة هي (الضمير)

---

[2]-ابن منظور، لسلن العرب، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2013، 40/4، مادة ربط.

[3]-مجمع الدروس العربية، المعجم الوسيط، مطابع الدار الهندسية، ط3، 1405هـ/ 1985م، 335/1.

[4]-د.مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1997، ص1

[5]-نفسه، ص1

ليربط جملة الخبر بالمبتدأ، فأصل الجملة صفحات الكتاب نظيفة[6].

ومنه فإن الربط هو قرينة لفظية هدفه جعل أحد المترابطين متصلا بالآخر[7].

وتتميز اللغة العربية بكثرة وسائل الربط لاسيما المحسوسة منها[8]، مما دعا بعض الباحثين المحدثين إلى القول<< لا نغالي حين نقرر أن اللغة العربية لغة الوصل، ففيها من أدوات الربط مالا نكاد نراه في غيرها، كالواو والفاء وثم ...إلخ>>[9]، كما تعدّدت التسميات التي يطلقها النحاة على وسيلة الربط، منها العائد، والراجع، والذِّكر، والرابط، هذه التسميات –وإن اختلفت ألفاظها– فهي عنوان لوسائل الربط المعنوية عامة واللفظية خاصة[10]، وتعتبر تسمية (الرابط) أعم من التسميات الثلاثة الأخرى، فهي تشمل كل من وسائل الارتباط المعنوية والربط اللفظية داخل الجملة.

ثانيا– نظام اللغة التركيبي:

<< تعتبر اللغة نظام من العلاقات التركيبية >>[11]، المترابطة ذات معنى، إذ لا يكون الكلام مفيدا إذا كان غير مترابط مع غيره من الأجزاء المكونة للتركيب، إذ يدخل في صميم تعريف الجملة أن عناصرها مترابطة ترابطا مُحكما يستشعره المتكلم، لكنه رغم ذلك، يرفض –المتكلم– ما كـــــان من الكلام مفككا غير مُترابط،

---

[6]–ينظر: أشرف السيد محمد محمد، نظام الارتباط والربط في شعر البحتري، مذكرة دكتوراه، (مخطوط)، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، 1429هـ/ 2008م، ص2.

[7]–ينظر:تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994، ص238.

[8]–ينظر: د.عبد الخالق زعير عدل، بحوث نحوية في الجملة العربية، دار رند للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2011م، ص44.

[9]–د.ابراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلة المصرية، القاهرة، مصر، ط6، 1978م، ص327.

[10]–ينظر: بحوث نحوية في الجملة العربية، ص44.

[11]–نظام الارتباط والربط في شعر البحتري، ص11.

لأنه في هذه الحال سيكون غير مفيد[12].

وقد أوجد النّظام اللغوي عددا من وسائل الترابط في الجملة، بعضها يعتمد على الفهم والإدراك الخفيّ للعلاقات، وبعضها الآخـــــــر يعتمد على الوسائل اللغوية المحسوسة، وتعتبر وسائل الترابط متعددة ومتنوعة، كلها يهدف إلى وضوح العلاقة في الجملة وعدم اللّبس في أداء المقصود منها[13].

فدراسة الجملة لا تكون كاملة دون التطرق لنظام الارتباط والربط فيها، كما أن نظام الارتباط والربط لن يبدو لنا واضحا إلا إذا ربطناه بالجملة؛ فللعلاقات والروابط أهمية في فهم التراكيب اللغوية للجملة، يقول أحد الدارسين<< ومن الوسائل التي لا يمكن بدونها أن تُدرس الجملة دراسة مُرضية، مسألة الربط بين عناصرها (..)، فقد شغل موضوع الربط بالهم..>>[14].

ثالثا- علاقات الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية:

أ.علاقات الارتباط في تركيب الجملة العربية:

تتمثل علاقات الارتباط الأساسية في الجملة العربية فيما يلي:

1-علاقة الإسناد*: هو أن تسند كلمة إلى أخرى حتى يكتمل المعنى المراد، ويصبح للجملة معنى، والإسناد إما اسمي أو فعلي[15]، فعلاقة الإسناد تكون بين

---

[12]ينظر:محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2003م، ص87.

[13]-ينظر: نفسه، ص87.

[14]-د.عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993م، ص37.

*-سبق أن تطرقنا لتعريف الإسناد في الفصل الأول.

[15]-ينظر: نظام الارتباط والربط في شعر البحتري، ص20.

المبتدأ والخبر، أو بين الفعل والفاعل أو نائبه، وبين كلِّ ما يعمل عمل الفعل وفاعله أو نائبه، كالمصدر والمشتقات العامة واسم الفعل[16].

2-الارتباط بعلاقة التعدية: <<وهي العلاقة القائمة بين الفعل المتعدي والمفعول به>>[17]؛ ويتعلق الارتباط بعلاقة التعدي بالجملة الفعلية، والتي ذكرنا سابقا أنها تتكون من ركنين أساسين هما الفعل والفاعل أو نائب الفاعل؛ ويعتبر الفعل هو أقوى العوامل في اللغة العربي، فهو الذي يرفع الفاعل أو نائبه، لذلك ينصب المفعول به -إن كان مُتعديا-[18]، ولقد عرّف **الزمخشري** المفعول به قائلا: <<هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك: "ضرب زيدٌ عمرًا" و"بلغتُ البلدَ"، وهو الفارق بين الأفعال بين المتعد من الأفعال وغير المتعدي، ويكون واحدًا فصاعدا إلى ثلاثة>>[19]، ولقد أُطلق على العلاقة الرابطة بين الفعل والمفعول به علاقة التعدية؛ لأن الفعل لا يكتفي بفاعله بل يحتاج لمفعول يتعدى إليه، ومنه نصل إلى أن العلاقة الرابطة بين الفعل والمفعول به هي علاقة التعدية.

3-الارتباط بعلاقة الإضافة: تنشأ هذه العلاقة بين عنصري الإضافة (المضاف والمضاف إليه)[20]، ولقد عُرِّفت الإضافة أنها << إسناد اسم إلى غيره، على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنويه، أو ما يقوم مقام تنويه، ولهذا أوجب تجريد المضاف من التنوين>>[21]، فلا بد من تجريد المضاف من التنوين إضافة إلى (ال)

---

[16]-ينظر: نظام الارتباط والترابط في تركيب الجملة العربية، ص163.

[17]-نفسه، ص163.

[18]-ينظر: هبة موفق عبد الحميد النعيمي، أنماط التحويل في الجملة الفعلية، رسالة ماجستير، (مخطوط)، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة آل بيت، السعودية، 2008م/2009م، ص67.

[19]-الزمخشري، المفصل في علم اللغة، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، ص34.

[20]-ينظر :نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص163

[21]-ابن هشام النحوي، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ/ 2001م، ص173.

التعريف[22]، فالإضافة نسبة بين اسمين على تقدير حرف الجر، ولابُدّ من جرّ الثاني دائما، نحو: "هذا كتاب التلميذ"، ويسمى الأول مضافا، والثاني مضافا إليه، فالمضاف والمضاف إليه اسمان بينهما حرف جر مقدر، وعامل الجر في المضاف إليه هو المضاف، وليس حرف الجر المقدر[23].

4-الارتباط بعلاقة الملابسة: <<وهي العلاقة القائمة بين الحال المفردة وصاحبها>>[24]، وينتمي إلى دائرة الفضلات، وقد عرّفه **ابن عصفور** << هو كل اسم منصوب على معنى "في" مُفسرٌ لما أُبهم من الهيئات>>[25]، فأصل الحال النصب، ولا بدّ أن يكون مُفسّرا لما أبهم قبله، كما يقترب الحال من الخبر، إذ يقول **الجرجاني** <<والحال خبر في الحقيقة من حيث أنك تثبت بها المعنى لذي الحال، كما تثبته بالخبر للمبتدأ، وبالفعل للفاعل، ألا ترى قد أثبتَ الركوب في قولك "جاءني زيد راكبا" لزيد !؟، إلاّ أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه..>>[26]، ومنه فعبد القاهر ينظر إلى البنية العميقة للجملة، فالحال يأتي لإثبات الهيئة، أما الخبر فهو يأتي لإثبات الفائدة، فقول الجرجاني <<جئت به لتزيد معنى في إخبارك بالمجيء>> حتى لا يظن أحد أن الحال فضلة يمكن الاستغناء عنه، لأنه في قوة الخبر[27].

---

[22]-ينظر: السابق، ص174.

[23]-ينظر:الشيخ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، دار الغد الجديد، القاهرة ، مصر، ط1، 1428هـ/ 2007م، ص523-524.

[24]-نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص163.

[25]-ابن عصفور الأشبيلي، شرح جمل الزجاجي، قدم له: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ/1998م، ص308.

[26]-دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص147.

[27]-ينظر:نظام الارتباط والربط في شعر البحتري، ص90.

ومن هنا فإن العلاقة بين الحال وصاحبها هي علاقة معنوية لا تحتاج إلى رابط لفظي، مثلها مثل العلاقة بين المبتدأ والخبر، لذلك فإن علاقة الملابسة هي علاقة ارتباط داخل التركيب.

<< وأما الملابسة للهيئات فهي قرينة معنوية على إفادة معنى "الحال" بواسطة الاسم المنصوب، أو الجملة مع الواو وبدونها، فإذا قلت "جاء زيد راكبا"، فالمعنى جاء زيد ملابسا لحال الركوب>>[28]

5- الارتباط بعلاقة الظرفية: << وهي العلاقة القائمة بين الفعل والظرف بنوعيه>>[29]، وقد عُرِّف الظرف أنه اسم ينتصب على تقدير "في"، يُذكر لبيان زمان الفعل ومكانه، أما في حال لم يكن على تقدير "في"، يكون كسائر الأسماء على حسب ما يطلبه العامل، ولا يكون ظرفا[30]، ويعرّفه ابن هشام :<< هو ما ذُكر فضلة لأجل أمر وقع فيه، من زمان مُطلق، أو مكان مبهم، أو مفيد مقدر، أو مادته مادة عاملة>>[31]، ويعتبر الظرف فضلة، أي أنه زائد عن عنصري الإسناد في التركيب ويختص بظرفي الزمان والمكان.

<< 1. ظرف الزمان: هو ما يدل على وقتٍ وقع فيه الحدث، نحو: سافرت ليلا

2. ظرف المكان: هو ما يدل على مكان وقع فيه حدث، نحو: وقفت تحت عَلَمِ العلم>>[32].

ويطلق على الظرف: المفعول فيه.

---

[28]-اللغة العربية معناها ومبناها، ص198.

[29]-نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص163.

[30]-ينظر: جامع الدروس العربية، ص421.

[31]شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص423-424.

[32]-جامع الدروس العربية،ص421

6-الارتباط بعلاقة التحديد: وهي العلاقة القائمة بين الفعل والمفعول المطلق[33]. إذ يعتبر التحديد من القرائن المعنوية الدالة على المفعول المطلق، وشرط المفعول المطلق أن يكون مصدرا بعد فعل من لفظه[34]، والمصدر أصله حدث فحسب، في حين يدل الفعل على حدث وزمن، ويُراد بعلاقة التحديد بين الفعل والمفعول المطلق تبيين الحدث الكامن في الفعل، وتتمثل وظيفة المفعول المطلق في بيان هيئة الحدث[35].

7-الارتباط بعلاقة السببية: تنشأ هذه العلاقة بين الفعل والمفعول لأجله[36]، وتعتبر علاقة السببية إحدى علاقات الارتباط المنطقي بين المعاني، فهي تعين على بيان سبب وقوع الحدث[37]، << فالمفعول لأجله هو مصدر قلبي يُذكر علّةً لحدث شاركه في الزمان والفعل>>[38]، ومن هنا أُنشئت العلاقة السببية بين الفعل والمفعول لأجله، وتعتبر هذه العلاقة علاقة معنوية.

8-الارتباط بعلاقة التمييز: وتتولد هذه العلاقة بين التمييز والمميز[39]، والتمييز هو<< اسم، نكرة، فضلة، يرفع إبهام اسم، أو إجمال نسبة>>[40]، فهو يعمل على الإفصاح والتبيين عن المعاني، إذ تُعدُّ علاقة التمييز إحدى علاقات الارتباط بين المعاني على سبيل البيان وإزالة الإبهام.

---

[33]-ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربي، ص163.

[34]-ينظر : جامع الدروس العربية، ص411.

[35]-ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، السابق، ص176.

[36]-ينظر: نفسه ص163.

[37]-ينظر: نفسه، ص176-177.

[38]-جامع الدروس العربي، ص418.

[39]-نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص163.

[40]-شرح شذور الذهب، ص135.

وقد تعددت تسميات التمييز؛ فهو << التمييز، والمميز، والتبيين، والتفسير، والمفسر >>[41].

9-الارتباط بعلاقة الوصفية: تنشأ بين النعت المفرد والمنعوت[42]، والنعت هو: ما يُذكر بعد اسم ليبين بعض أحواله نحو: جاء التلميذ المجتهد ، أو أحوال ما يتعلق به نحو: جاء الرجل المجتهد غلامه، وأصل النعت أن يكون مشتقًا[43]، وتنشأ علاقة الارتباط بين النعت المفرد والمنعوت بطريقة وصفية، وهي علاقة معنوية تؤدي إلى إزالة ما في المنعوت من إبهام[44]، يقول أحد الدارسين<< يبدو لي أن البنية المضمرة في علاقة الوصفية هي علاقة الإسناد، فحين يُقال: هذا حاكم عادل: فهي في البنية المضمرة: هذا حاكم يعدل الحاكم.>>[45] فأصل العلاقة الوصفية في بنيتها العميقة علاقة إسناد.

10-الارتباط بعلاقة الإبدال: تنشأ علاقة الإبدال بين البدل والمبدل منه[46]، والبدل هو: <<التابع المقصود وحده بالحكم بغير واسطة عاطف ممهد له بذكر اسم قبله غير مقصود، وإنما يُذكر المتبوع توطئة للتابع الذي يكون كالتفسير بعد الإبهام، نحو: "جاء الأمير عمر">>[47]، فعمر هنا تابع للأمير في الإعراب، أما الأمير فقد ذُكر توطئة وتمهيدا له، فالبدل تفسيرٌ لإبهام.

---

[41]-السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ/1998م، 262/2.

[42]-ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية،ص163.

[43]-ينظر: جامع الدروس العربية، ص535.

[44]-ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص182.

[45]-نفسه، ص182.

[46]-ينظر: نفسه، ص133

[47]-أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3.ص290.

ويُعرِّفه ابن يعيش:<< البدل ثان يقدّر في موضع الأول>>[48]، فالبدل والمبدل منه لا يختلفان في المعنى، إذ يستطيع البدل أخذ مكان المبدل منه، فعمر هو الأمير، والأمير هو عمر.

والبدل أربعة أنواع: بدل المطابق/ بدل البعض من الكل/ بدل الاشتمال/ بدل الإضراب.[49]

11-الارتباط بعلاقة التوكيد: تسمى العلاقة بين التأكيد والمؤكد علاقة التوكيد[50]، والتوكيد هو إزالة اللبس عن الحدث أو المُحدَّث عنه بتثبيت المعنى في النفس،وقد قسِّم التوكيد إلى قسمين: توكيد لفظي، وتوكيد معنوي[51].

أ-التوكيد اللفظي: هو إعادة اللفظ الأول بنفس لفظه أو بما يرادفه وهو يشتمل: الاسم الظاهر نحو: "جاء الأمير الأمير" / أو الضمير: "جئت أنا"/ أو الفعل: "سقطت سقطت بابل"/ أو الحرف: "لا لا أبوح بالسر"/ أو جملة: "ظهر الحق ظهر الحق"/ المرادف: "فاز انتصر الجيش"[52].

ب-التوكيد المعنوي: يكون بتوكيد النسبة (بالنفس والعين) مضافتين إلى ضمير توكيد، نحو: "جاء القاضي نفسه وابنة الأمير عينهما"، ويكون لتوكيد الشمول (بكل وكلا، وكلنا، وجميع، وعامة) مضافات إلى ضمير المؤكد أيضا، نحو: "جاء القوم كلهم"[53].

---

[48]-ابن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، 36/3.

[49]-ينظر: بناء الجملة العربية، ص191-192.

[50]-ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص163.

[51]-ينظر: شرح جمل الزجاجي، ص228.

[52]-ينظر: القواعد الأساسية للغة العربية، ص286.

[53]-ينظر: نفسه،ص286.

ب. علاقات الربط في تركيب الجملة العربية:

تلجأ العربية إلى الربط بواسطة لفظية حين تخشى اللبس في فهم الاتصال بين المعنيين، وهذه الواسطة اللفظية إما أن تكون ضميرا بارزا منفصلا أو متصلا وما يجري مجراه من العناصر الإشارة كالاسم الموصول واسم الإشارة، وإما أن يكون من أدوات الربط[54].

1-علاقات الربط بالضمير وما يجري مجراه:

يعتبر الضمير البارز قرينة لفظية للربط في العربية في المواضع الآتية:

1.الخبر جملة/ 2.النعت جملة/ 3.الحال الجملة/ 4.جملة الصلة/ 5.ضمير الفصل/ 6.الاشتغال/ 7.التأكيد المعنوي/ 8.الربط باسم الإشارة/ 9."ال" النائبة عن الضمير[55].

2-الربط بالأدوات:

بما أن الربط قرينة لفظية، فلا بد لها من أدوات، وهذه الأدوات تتمثل في:

1.أدوات العطف/ 2.واو الحال/ 3.واو المفعول معه/ 4.أدوات نصب المضارع/ 5.الحروف المصدرية/ 6.أدوات الشرط/ 7.الفاء في جواب الشرط/ 8.أدوات الاستفهام/ 9.حروف الجر[56].

وهو ما سنتناوله بالتطبيق من خلال تراكيب الحديث الشريف.

---

[54]-ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص196.

[55]-ينظر: نفسه، ص197-200

[56]-ينظر: نفسه، ص200-202.

المبحث الأول: نظام الارتباط في الحديث الشريف:

النمط الأول: [الارتباط بعلاقة الإسناد في الحديث الشريف]:

يُعتبر الإسناد هو القرينة المعنوية الرابطة بين المسند والمسند إليه في الجملة الاسمية والفعلية البسيطة، إذ أن عنصري الإسناد هما المكوّنان الأساسيان للجملة البسيطة، سواء المكوَّنة من المبتدأ والخبر (في الجملة الاسمية)، أو الفعل والفاعل (في الجملة الفعلية)، فالرابطة الكبرى بين العنصرين المكوِّنين هي الإسناد[57]، فلو تجرّد الكلام من الإسناد << لكان في حكم الأصوات التي حقُّها أن يُنْعَق بها، غير معربة>>[58] مثلما قال **الزمخشري** 538هـ.

ولا ضير أن نتعرض لبعض الأمثلة لرابط الإسناد بالرغم من التفصيل فيه في الفصل الأول.

الصورة الأولى [الجملة الاسمية]:

للجملة الاسمية ثلاثة أشكال وهي:

1.جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر

2.جملة اسمية مكونة من مبتدأ له مرفوع سد مسد الخبر.

3.جملة اسمية منسوخة*

ونكتفي بذكر شكل واحد مكون من **مبتدأ + خبر:**

[57]–ينظر: بناء الجملة العربية، ص95.

[58]– المفصل في علم العربية، ص24.

*–تنتمي إلى الجمل المحولة بعارض الزيادة.

يقول عليه الصلاة والسلام في الحديث الثامن والعشرين:{ ***وهو شهر الصَّبْرِ***}[59]، عُرّف المبتدأ في الجملة بالإضمار "هو"، فأصل المبتدأ التعريف، يقول سيبويه << أصل الابتداء للمعرفة>>[60]، أما الخبر فقد ورد مُعرفا بالإضافة.

والعلاقة بين هذين الطرفين؛ إي المبتدأ والخبر، هي علاقة ارتباط إي علاقة معنوية، وهي الإسناد؛ القائمة بين عنصري المسند والمسند إليه، فالمبتدأ يرتبط بالخبر عن طريق الإسناد الخبري، وتتعاون مع الإسناد الخبري أمور مختلفة كلها تعمل على وضوح الترابط وتقويته، فهذه الجملة احتوت تحت علاقة الإسناد على: الصيغة الاسمية والتعيين للمبتدأ فهو في هذه الجملة الضمير "هو"، إضافة إلى حالة الرفع الإعرابية، وحتى وإن لم تظهر في هذه الجملة فهي في محل رفع، كما تَطابق المبتدأ والخبر في الجملة (هو شهر)؛ فـ"هو" (مفرد مذكر)، كذلك "شهر" (مفرد مذكر) فلقد تطابقا في التذكير والتأنيث والعدد، كما تُعتبر الرتبة أمر مهم في عملية الإسناد وذلك لأمن اللبس[61]، فكل هذه الأمور تساهم في الارتباط بين عناصر الجملة لبناء تركيب متماسك.

الصورة الثانية: [الجملة الفعلية]:

جاء الإسناد الفعلي في الحديث في مواضع كثيرة متفرقة نختار منها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الخامس:{ ***جَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ***}[62]، يربط بين الفعل والفاعل في الحديث علاقة معنوية هي الإسناد، ولقد ورد الفعل في

---

[59]–الشحامي، أربعون حديثا عن أربعين شيخا عن أربعين صحابيا، تحقيق:أبو عبد الرحمن بن عيسى الباتني، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص113.

[60]سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1408هـ/ 1988م، 329/1

[61]–ينظر:بناء الجملة العربية، ص98–99.

[62]–أربعون حديثا للشحامي، ص34.

الجملة لازما اكتفى بفاعله، يقول سيبويه <<وأما الفاعل الذي لا يتعدّاه فعله فقولك: "ذهب زيد وجلس عمر">>[63]، ويعتبر الإسناد الفعلي هو القرينة الكبرى التي تربط الفعل بالفاعل، فتجعل الفاعل هو الذي يقوم بالفعل أو يتصف به، ويتعاون مع الإسناد الفعلي ليكوّن رابطة بين الفعل والفاعل عدة أمور تتضح من خلال الجملة التي بين أيدينا وهي: الصيغة الصرفية للفاعل وهي اسم (رجل)، وأن يكون بعد الفعل؛ أي أن يتقدم الفعل ويتأخر الفاعل، فقولنا "جاء رجل" هو إسناد فعلي، أما قولنا "رجل جاء" فهنا تصبح الجملة تُصنف ضمن الإسناد الخبري، وتصير جملة مركبة، بالإضافة إلى وجوب كون الفعل صالحا للإسناد أي أن يكون دالا على الحدث والزمن، ولا بد من أن يكون الفاعل مرفوعا، إذ لا يوجد في الجملة الفعلية اسما مرفوعا غير الفاعل، كما أنه من الواجب أن يكون كل من الفعل والفاعل متطابقين في التذكير والتأنيث[64].

فكل هذه الشروط مساهمة في جعل العلاقة الإسنادية بين الفعل والفاعل علاقة ارتباط وثيقة.

النمط الثاني: [الارتباط بعلاقة التعدية]:

تعتبر علاقة التعدي هي علاقة معنوية تحصل بين الفعل المتعدي والمفعول به، لأن الفعل المتعدي يكون مفتقرا في دلالته إلى اسم يقع عليه[65]، وبالتالي يحتاج لمفعول به يقع عليه، فارتباط المفعول به مع الفعل يكون عن طريق المجاوزة؛ أي التعدية[66]، ولقد تطرقنا في الفصلين الأول والثاني إلى جمل الفعل المتعدي، وبالرغم

---

[63]–الكتاب، ص34.

[64]ينظر: بناء الجملة العربية،ص128–131

[65]–ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص166.

[66]–بناء الجملة العربية، ص141.

من ذلك فلا بد من الإيضاح، من خلال بعض الجمل المختارة التي توضح العلاقة المعنوية بين الفعل المتعدي والمفعول به.

الصورة الأولى: [الفعل المتعدي إلى مفعول واحد] :

الفعل المتعدي إلى مفعول به واحد هو الذي يصل إلى المفعول به وينصبه بدون وساطة، يقول سيبويه: <<وذلك قولك ضرب عبد الله زيدًا، فعبد الله ارتفع ههنا كارتفاع في ذهب، وشُغلت ضرب به كما شُغلت به ذهب، وانتصب زيد لأنه مفعول به تعدى إليه فعل الفاعل>>[67].

الشكل الأول: فعل متعد + فاعل ضمير متصل + مفعول به صريح:

تعدّى الفعل إلى مفعول واحد على أشكال عدة –(ذكرت في الفصل السابق)–، نذكر منها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث السادس والثلاثين: ***{أَتَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه و سلم وهُو في ظِلِّ الكَعْبَة جَالِسٌ}***[68]، ورد المفعول به في رتبته الأصلية أي بعد الفاعل، هذا الأخير الذي ورد ضميرا متصلا، فرتبة المفعول به خاضعة لسياق المقام، وغرض المتكلم، لأن الأصل في المفعول به أن يتأخر عن الفاعل، لأن قرينة الإسناد أقوى من قرينة التعدية[69]، يقول **سيبويه:**

<<فإن قدّمت المفعول وأخّرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيدًا عبدُ الله، وذلك إنما أردت به مُقدَّما، ولم ترد أن تشغل الفعل بأوَّل منه وإن كان مؤخرا في اللفظ، فمن ثمّ كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدما وهو عربي جيِّد

---

[67]–الكتاب، 34/1.

[68]–أربعون حديثا للشحامي، ص133.

[69]–ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص168.

كثير، كأنّهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإنْ كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم >>[70]

الشكل الثاني: فعل متعد + مفعول به "ضمير متصل" + فاعل مؤخر:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث السادس عشر:{***أنت الذي خَلَقَك الله بيده***}[71]، قُدّم المفعول به على الفاعل لكونه ضميرا متصلا، حيث فَصل المفعول به بين المسند والمسند إليه، واتّصل مباشرة بالفعل الذي تربطه به علاقة تعدية، وهي علاقة معنوية.

الشكل الثالث: فعل متعد + فاعل ضمير مستتر + مفعول به1 ضمير متصل+ مفعول به 2 اسم ظاهر:

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الرابع:{***لا يَقْرَأُهُنَّ أَحَدٌ مِنْ عِبَادِي دُبُرَ كُلِّ صَلاَةٍ إِلاَّ جَعَلْتُ الجَنَّةَ مَأْوَاهُ عَلَى مَا كَانَ فِيهِ، وَإِلاَّ أَسْكَنْتُهُ حَظِيرَةَ القُدْسِ***}[72]، أصل الفعل سكن متعد لمفعول واحد، وقد عُدِّيَ لمفعولين بإضافة همزة التعدية، ورُبط بين المفعول الثاني والفعل بإسقاط حرف التعدية؛ فأصل الجملة: "أسكنته في حظيرة القدس"، فقد تعدى الفعل هنا بالنفس لا بالحرف[73]؛تعجيلا بالجزاء الجميل، فقد ارتبط الفعل بمفعوليْه بعلاقة معنوية دون الحاجة إلى روابط لفظية.

النمط الثالث: الارتباط بعلاقة الإضافة:

تنشأ علاقة الإضافة بين المضاف والمضاف إليه، وهي علاقة وثيقة تنشأ دون

---

[70]–الكتاب،34/1.

[71]–أربعون حديثا للشحامي، ص78.

[72]–نفسه، ص32.

[73]–ينظر: جامع الدروس العربية، ص30.

واسطة لفظية، فلا يجب الفصل بين المضاف والمضاف إليه[74]، إذ تجمع بينهما علاقة وطيدة؛ يقول **المبرد** (285هـ) << إذا أضفت اسما مفردًا إلى اسم مثله مفرد أو مضاف، صار الثاني من تمام الأول، وصارا جميعا اسما واحدا>>[75]، فالمضاف والمضاف إليه بمثابة الكلمة الواحدة، ويضع **ابن جني** قانونا مُقبِّحا الفصل بينهما؛ يقول: <<كلما زاد الجزءان اتصالا قويّ قبح الانفصال بينهما>>[76]، ومنه فالعلاقة بين المضاف والمضاف إليه لا تحتاج لأداة حتى تربطهما؛ لأنهما كالكلمة الواحدة، تربط بينهما علاقة معنوية.

وتنقسم الإضافة إلى قسمين (معنوية ولفظية):

أولا-الإضافة المعنوية (محضة): وهي التي تفيد تعريف المضاف أو تخصيصه، وضابطها أن يكون المضاف غير وصف مضاف إلى معموله، فهي تفيد تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة[77].

الصورة الأولى:[الإضافة اللامية]:

وهي ما كانت على تقدير اللام، وتفيد الملك أو الاختصاص[78] ، وقد وردت هذه الصورة على عدة أشكال نذكر منها:

الشكل الأول: [مضاف إلى ضمير]:

نحو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الأول:{***مَن اغْتسلَ يَوْمَ***

---

[74]-ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربة، ص168.

[75]-المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث، القاهرة، مصر، ط2، 1399هـ/ 1979م، 143/4.

[76]-ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، 390/2.

[77]- ينظر: جامع الدروس العربي، ص525.

[78]-ينظر: نفسه، ص425.

الجُمُعَة، غُسِلَتْ ذُنُوبُهُ}[79]، وقد جاء الضمير في الجملة متصلا بالمضاف، وهو في محل جر مضاف إليه، وقد جاءت الإضافة هنا للتخصيص.

الشكل الثاني: [مضاف إلى اسم علم]:

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الخامس والعشرين:{ ***قال رجل: يا نبيّ الله***}، وقد ورد الارتباط هنا بين المضاف والمضاف إليه، وهو ارتباط معنوي، إذ ورد المضاف إليه اسم علم "لفظ الجلالة" (الله)، الذي يعتبر مع المضاف كالكلمة الواحدة، على حد تعبير المبرد، والعلاقة بين المضاف والمضاف إليه في هذه الجملة لامية، لأنه من الممكن أن نربط بينهما باللام، فأصل الجملة:

يا نبي الله ←يا نبيًّا لله.

الشكل الثالث: [المضاف إلى اسم معرف بـ(ال)]:

وردت الإضافة المقدرة على اللام، المعرّف فيها المضاف إليه بـ(ال)، في أحاديث عدّة، منها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث السادس والعشرين:{ ***فقال قائل: هي ليلة القدر يا رسول الله***}[80]، فأصل الجملة أن المضاف والمضاف إليه مترابطين بـ(اللام)، إلا أن العلاقة جاءت علاقة ارتباط معنوية، لا تحتاج إلى رابط لفظي، لأن العلاقة بين المضاف والمضاف إليه علاقة قوية.

الصورة الثانية: [الإضافة البيانية]:

وهي الإضافة التي تكون على تقدير (من)، وضابطها أن يكون المضاف إليه

[79]–أربعون حديثا للشحامي، ص23.

[80]–نفسه، ص108.

جنسا للمضاف، بحيث يكون المضاف بعضا من المضاف إليه وجزء منه[81].

الشكل الأول: [المضاف إلى نكرة]:

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث السادس:{ ***فَيَذْهَبَ فَيَأْتِيَ بِحُزْمَةِ حَطَبٍ عَلَى ظَهْرِهِ***}[82]، فقد ارتبط المضاف بالمضاف إليه ارتباطا معنويا، إلا أننا يمكن أن نقدر رابطا لفظيا بينهما وهو (من) لتصبح بعد ذلك الجملة:

بحزمة من الحطب، لكن العلاقة بين المضاف والمضاف إليه علاقة ارتباط لا ربط، لذلك لم يكن من داعٍ لرابط لفظي.

الشكل الثاني: [المضاف إلى المعرفة]:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الثامن:{ ***إِنِّي لَعَشْرُ المُؤْمِنِينِ مَعَ رَسُولِ الله صلى الله عليه و سلم***}[83]، وردت الإضافة هنا بيانية، لأنها تحتمل الربط بـ(من)، كما أن المضاف إليه جزء من المضاف، وقد ربط بينهما رابط معنوي وهو الإضافة.

ثانيا-الإضافة اللفظية: وضابطها أن يكون المضاف اسم فاعل أو اسم مفعول، أو صيغة مبالغة، إذ لا تفيد تعريف المضاف ولا تخصيصه، وإنما الغرض منها هو التخفيف في اللفظ، بحذف النون أو نوني التَّثنية والجمع [84].

ورد للإضافة اللفظية صورة واحدة وشكل واحد وهو :**اسم فاعل + مضاف إليه:** جاءت هذه الصورة من خلال قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث

---

[81]-ينظر: جامع الدروس العربية، ص524.

[82]-أربعون حديثا للشحامي، ص37.

[83]-نفسه، ص43.

[84]-ينظر:جامع الدروس العربية، ص525

الخامس:{ ***جَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ، ثَائِرَ الرَّأْسِ***}[85]، ورد المضاف في الجملة على وزن فاعل، وقد ورد بعده المضاف إليه، ولم يرد المضاف إليه في هذه الجملة لا لتعريفه ولا لتخصيصه، إنما جاء لتخفيف اللفظ، فباتّصال المضاف إليه بالمضاف، حُذف منه التنوين –من المضاف إليه–، وبالتالي خُفّف اللفظ، فأصل الجملة : "جاء رجلٌ ثائرا" .

النمط الرابع: الارتباط بعلاقة الملابسة:

سبيل البيان في هذه العلاقة، أن الحال تبين هيئة صاحبها وقت وقوع الفعل فهي علاقة بين الحال المفردة وصاحبها[86]، فتنشأ بين الحال وصاحبها علاقة معنوية، وهذه العلاقة بين الحال المفردة وصاحبها، أغنت عن الاحتياج إلى ضمير كرابط بينهما[87]. ويأتي الحال على ثلاث هيئات وهي:

الصورة الأولى: [الحال مفرد]:

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الخامس:{ ***جَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ، ثَائِرَ الرَّأْسِ*** }[88]، ورد الحال في هذه الجملة مفردا وهو (ثائر)، وتنشأ علاقة الارتباط في علاقة الملابسة بين الحال وصاحبها[89]، وليس بين الحال والفعل، لأن الحال يُبين هيئة صاحبها، لا حالة الحدث.

الصورة الثانية: [الحال شبه جملة]:

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الرابع:{ ***وَتَرْزُقُ مَنْ تَشَاءُ***

---

[85]–أربعون حديثا للشحامي، ص34.

[86]–ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، السابق، ص171.

[87]–ينظر: نظام الارتباط والربط في شعر البحتري، ص91.

[88]–أربعون حديثا للشحامي، ص34.

[89]–ينظر: القواعد الأساسية للغة العربية، ص223.

بِغَيْرِ حِسابٍ}[90]، تعتبر شبه الجملة (بغير حساب) في محل نصب حال، وقد ارتبطت بالجملة التي قبلها بعلاقة معنوية وهي علاقة الملابسة، التي نصل إليها من خلال طرح سؤال (كيف؟).

الصورة الثالثة: الحال جملة*.

النمط الخامس: الارتباط بعلاقة الظرفية:

ويُطلق على الظرف أيضا المفعول فيه، وهو أحد المفاعيل الخمسة، ويعرّفه **ابن هشام** <<هو ما ذُكر فضلة لأصل أمرٍ وقع فيه، من زمانٍ مطلقا، أو مكان مبهم، أو مفيد مقدّرا أو مادة عاملة..>>[91]، وكما سبق وذكرنا فإن المفعول فيه أو الظرف ينقسم إلى قسمين:

الصورة الأولى: [ظرف المكان]:

ورد لهذه الصورة شكل واحد وهو :

الشكل الأول: [ظرف مكان مبهم]:**

وردت هذه الصورة في أحاديث عدة، نذكر منها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث العاشر:{ ***في الجنة مئة درجة، ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض، والفردوس أعلى وأوسطها، وفوقها عرش الرحمن***}[92]، ورد في هذا

---

[90]–أربعون حديثا للشحامي، ص32

*–تدخل هذه الصورة في المبحث الثاني.

[91]–شرح شذور لذهب، ص123–124.

**–أي ما لا يختص بمكان معين.(شرح شذور الذهب، ص124.)

[92]–أربعون حديثا للشحامي، ص50.

الحديث مجموعة من الظروف وهي: (بين–أعلى–أوسط–فوق)، وهي كلها ظروف مبهمة، وقد ارتبط الظرف بالفعل بعلاقة معنوية دون تدخل واسطة لفظية.

الصورة الثانية: [ظرف الزمان]:

الشكل الأول: [ظرف زمان مبهم]:

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الرابع:{ ***قَالَ الله تَعَالَى: بِي حَلَفْتُ، لا يَقْرَأُهُنَّ أَحَدٌ مِنْ عِبَادِي دُبُرَ كُلِّ صَلاَةٍ إِلاَّ جَعَلْتُ الجَنَّةَ مَأْوَاهُ عَلَى مَا كَانَ فِيهِ***}[93]، ورد المفعول فيه في الحديث مبهما(دُبر)، ربطته مع الفعل علاقة ارتباط وثيقة، فقد ورد الظرف في الجملة لتبيين زمن الحدث.

الشكل الثاني:[ظرف مكان مختص أو محدود*]:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الحادي عشر:***{إن الله سبحانهُ و تَعالى يُبَاهي ملائكته عشية عرفة بأهل عرفة}***[94]، احتوت الجملة على ظرف محدود ومختص، أي معروف الزمن، فهو يدل على زمن معين وهي "العشية".

فعلاقة الارتباط في هاتين الصورتين، بين الفعل والظرف بنوعيه –الزمان والمكان–، سواء أكانا مبهمين أو مختصين هي علاقة معنوية لا تحتاج لرابط لفظي، ويعتبر هذا الارتباط بين الفعل والظرف ارتباط وثيق، وذلك أن الفعل دال على الحدث، والحدث لا يخلُو من الزمان والمكان[95]، ويقول أحد الدارسين << ولِقوّة ارتباط الظرف بالفعل فإنه لا يُشترط له موقع معين، فيأتي معه سابقا أو لاحقا، وقد

---

[93]–السابق، ص32

*–هو ما دل على زمان معين، وكانت له صورة محدودة(جامع الدروس العربية، ص422.)

[94]–نفسه، ص55.

[95]–ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص174.

عبّروا عن ذلك، بأنه يتسع في الظرف والجار والمجرور مالا يتسع في غيرهما، ولا تُتاح مثل هذه الحرّية لعنصر ما في بناء الجملة، إلا إذا كانت علاقته بغيره واضحة، وارتباطه بما ينبغي أن يُربط به لا يصيبها غموض، أو لبس في تقديمه إذا كانت رتبته أن تأخّر، أو تأخير إذا كانت رتبته أن يتقدّم>>[96] ، فهذا دليل على مدى قوة الارتباط الجامع بين الظرف والفعل الذي سبقه أو تقدمه.

النمط السادس: الارتباط بعلاقة التمييز:

التمييز هو ما جاء لبيان ما قبله من إبهام ذات أو نسبة[97]، فهو يأتي لإزالة الإبهام الموجود في الاسم الذي سبقه.

وينقسم التمييز تبعا للمميز إلى قسمين؛ نذكرهما في الصورتين التاليتين:

الصورة الأولى: [تمييز المفرد أو تمييز الذات]:

وهو من متممات الاسم، فارتباطه بأجزاء الجملة لا يكون إلا من خلال الاسم الذي يتم به[98]، فتمييز المفرد فيه بيان لمعنى لفظ مفرد، إذ يعمل على إزالة ما فيه من إبهام، وهذا اللفظ المفرد هو التمييز، فيكون المميز عددا مفردا محضا أو مُقدرا قابلا للعد، وهو الكيل والوزن والمساحة[99]، نحو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث التاسع عشر:{***في الإنسان ثلاث مئة و ستون مفصلا، على كل مفصل منها صدقة***}[100]، التمييز في هذه الجملة هو(مفصلا)، إذ ورد لإزالة الإبهام وتفسير ما قبله، فقولنا: (في الإنسان ثلاث مئة وستون) ونسكت؛ سنجد أن الجملة لا معنى

---

[96]–بناء الجملة العربية، ص122.

[97]–ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص178.

[98]–بناء الجملة العربية، ص166.

[99]–ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص 178.

[100]–أربعون حديثا للشحامي، ص82.

لها، وأن المميز غامض، لذلك ذُكر بعده التمييز، وقد جاء بعده مباشرة، إذ لم يربط بينهما أيُّ رابط لفظي، فعلاقة الربط بين المميز والتمييز معنوية.

الصورة الثانية: [تمييز جملة أو تمييز النسبة]:

أما تمييز النسبة فدوره تفسير نسبة غامضة بين الفعل والفاعل، أو بين الفعل والمفعول به[101]، فهو يميز الارتباط بعلاقة الإسناد، أو الارتباط بعلاقة التعدية.

ولفهم علاقة النِّسبة، لابد من طرح مثال لإزالة الإبهام، يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث السادس والعشرين:{***غَفَرَ الله لهُم جَميعًا***}[102]، فلو قلنا مثلا (غفر الله لهم) ونسكت، نجد أن هذه الجملة يشوبها شيء من الغموض، لأننا لا نعلم النسبة التي غفر الله لها؛ هل غفر لهم جميعا أو لأغلبهم، فعلاقة الارتباط بين المسند والمسند إليه في هذه الجملة يشوبها الإبهام، إذ تفتقر لبيان لمن غفر الله، لذلك كان لابد من تمييز وتفسير هذه العلاقة من خلال إضافة ما يزيل الإبهام وهو التمييز (جميعا).

النمط السابع: الارتباط بعلاقة الوصفية:

تدخل الصفة في باب التوابع، وهناك من يطلق عليها النعت، وتختلف الصفة عن غيرها من ضروب التوابع في كونها تأتي مفردا، وجملة وشبه جملة[103]، وما يهمنا في هذا المقام هو العلاقة بين الصفة والموصوف، ولتبيين هذه العلاقة في الحديث لابد لنا من إدراج جملٍ من الحديث تبين لنا هذه العلاقة، والذي جاء فيه كثير من العلاقات الوصفية.

---

[101]–بناء الجملة العربية، ص167.

[102]–أربعون حديثا للشحامي، ص108.

[103]–ينظر: بناء الجملة العربية، ص180.

الشكل الأول: [الصفة مفرد]:

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الحادي والعشرين:{**إِنِي أتخوّفُ على أُمّتي من بَعْدي الشِّرك والشَّهْوَةَ الخَفيّةَ**}[104]، الصفة في هذه الجملة هي (الخفية)، إذ تنشأ علاقة الارتباط بين النعت المفرد والمنعوت بطريق علاقة الوصفية، لأنها علاقة تصف المنعوت، وتزيل ما قبله من إبهام[105].

الشكل الثاني: [الصفة جملة]:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الثامن والعشرين:{ ***وهو شهر أوله رحمة، وأوسطه مغفرة، وآخره عتق من النار ومن خفف عن مملوكه فيه أعتقه الله من النار***}[106]، ورد في هذه الجملة مجموعة من النعوت التي جاءت على شكل جمل اسمية (أوله رحمة- أوسطه مغفر- آخره عتق) بالترتيب، والمتأمل للعلاقة الوصفية بين جملة النعت والمنعوت، يجد أن بنيتها العميقة تحمل علاقة الإسناد، فحين نقول مثلا:

هو شهرٌ أوله رحمةٌ ←بنية سطحية، بنيتها العميقة←هو شهر، يرحم الشهر.

النمط الثامن: الارتباط بعلاقة الإبدال:

يدخل البدل هو الآخر في باب التوابع، ويُعرّفه النحاة: أنه <<التابع المقصود بالحكم بلا واسطة>>[107]، فهذا التعريف يحيلنا إلى أن العلاقة بين البدل والمبدل منه هي علاقة ارتباط معنوي لا تحتاج إلى واسطة تربط بينهما، فالبدل هو تبيين للأول

---

[104]-أربعون حديثا للشحامي، ص84

[105]-بناء الجملة العربية، ص180.

[106]-أربعون حديثا للشحامي، ص113.

[107]-بناء الجملة العربية، ص187.

وتكرير له بطريقة أخرى، نحو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الثامن والعشرين:{***يُعْطي الله هذا الثَّوابَ من فطر صائما على مذقة لبن، أو تمرة أو شربة ماء***}[108]، وقع اسم الإشارة في الجملة في محل نصب مفعول به، لذلك ورد (الثوابَ) وهو البدل من اسم الإشارة مُعرّفا مثل المبدل منه، كما ورد كذلك منصوبا، فعلاقة الارتباط هنا نشأت بطريق علاقة الإبدال بين البدل والمبدل منه، لأن علاقة الإبدال علاقة وثيقة فلم تحتج إلى واسطة من أداة أو ضمير بارز[109].

النمط التاسع: الارتباط بعلاقة التأكيد:

<<التوكيد هو تكرير يُراد به تثبيت أمر المكرر في نفس السّامع>>[110]، وينقسم التوكيد إلى قسمين: توكيد لفظي، وتوكيد معنوي، أما علاقة الارتباط فتنشأ بين التأكيد اللفظي والمؤكد[111].

وتعتبر العلاقة بين التوكيد اللفظي والمُؤكد علاقة ارتباط وثيقة، تغني عن الربط بينهما بأداة أو ضمير بارز، لأنها تنشأ بتكرير الكلمة أو الجملة، فهي علاقة بين الشئ ونفسه[112]، فالعلاقة بينهما –التوكيد اللفظي والمؤكد– علاقة ارتباط معنوية لا تحتاج إلى واسطة لفظية، ومنه يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث السادس والثلاثين:{ ***أَتَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه و سلم وهُو في ظِلِّ الكَعْبَة جالِسٌ،فَلَما رَآني أَقْبَلْتُ قَالَ: هَلَكَ الأَكثرون ورَبِّ الكَعْب، هَلَكَ الأَكْثَرونَ وَرَبِّ الكَعْبَة***}[113]، فلقد ورد في الحديث الشريف صورة واحدة للتوكيد وهي (التوكيد

---

[108]–أربعون حديثا للشحامي، ص113

[109]–ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص186.

[110]–جامع الدروس العربية، ص542.

[111]–ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص188.

[112]–ينظر: نفسه، ص189.

[113]–أربعون حديثا للشحامي، ص133.

اللفظي)، الذي جاء على شكل واحد وهو (تكرير جملة)؛ فالجملة الواردة في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورد التوكيد فيها جملة فعلية، ارتبطت مع المؤكد دون الحاجة إلى رابط لفظي، فالعلاقة بين الجملتين علاقة ارتباط وثيقة جدا لا تحتاج إلى ربط بأداة أو ضمير، لأنها نشأت من خلال تكرير جملة (هلك الأكثرون ورب الكعبة)

فخلاصة الكلام أن العلاقة بين المؤكد والتوكيد اللفظي هي علاقة معنوية، تُغني عن الربط بينهما بواسطة لفظية.

المبحث الثاني: نظام الربط في الحديث الشريف:

أ-الربط بالضمير أو ما يجري مجراه:

حُصر الربط بالضمير في أحَد عشر موضعا؛ ورد منها في الحديث ما يلي:

النمط الأول: [الخبر جملة فعلية]:

ذكرنا سابقا أن العلاقة بين المبتدأ والخبر لا تحتاج إلى رابط لفظي، لأن العلاقة بين المسند والمسند إليه علاقة ارتباط معنوية؛ لكن قد تُكسر هذه القاعدة، فتصبح العلاقة بين المسند والمسند إليه في حاجة إلى رابط لفظي، وذلك في حين كانت جملة الخبر مخالفة للمبتدأ في المعنى، فنحتاج إلى رابط، يكون ضميرا عائدا على المبتدأ، مطابقا له[114]، نحو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الثامن والعشرين:{ ***وهو شهر الصبر،والصَّبْرُ ثَوَابُهُ الجَنَّةُ***}[115]، فالخبر هنا جملة اسمية (ثوابه الجنّة)، ورد المبتدأ في جملة الخبر متصلا بهاء الغيبة(ثوابه)، وهو الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ، فالخبر في هذه الحالة مفتقر إلى رابط لأمن لبس الانفصال، فلجأت العربية إلى الربط بالضمير البارز العائد على المبتدأ، ووظيفة الضمير هنا قائمة على إعادة الذكر[116]، فالبنية العميقة لجملة الخبر هي: "ثوابُ الصبرِ الجنّةُ"، فقد قُدِّم (الصبر) في الجملة وجُعل مبتدأً للعناية به، وكان مُحتما إعادة ذِكره في جملة الخبر وإلا انفصل الخبر عن المبتدأ، فتكون بنية الجملة الأصلية: "الصبر ثواب الصبر الجنة"، ولما كانت هذه الجملة غامضة جُعل الرّبط

---

[114]-ينظر:حسام البهنساوي، أنظمة الربط في العربية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، ط1، 1423هـ/ 2003م، ص17.

[115]-أربعون حديثا للشحامي، ص113.

[116]-ينظر:نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص197.

بين المبتدأ وخبره بالضمير، وهو ما اقتضته لغة الحديث فهي لغة تتميز بالبلاغة بعيدة عن الغموض.

وهنا نجد أن الترابط ضروري بين المبتدأ والخبر حتى لا يُفهم من جملة الخبر أنها مستقلة عن المبتدأ، فالضمير في جملة الخبر، يقوم بوظيفة أساسية في الربط بين المبتدأ والخبر، وهذا الضمير الوارد في جملة الخبر هو ضمير المبتدأ نفسه، كأنّ المبتدأ يُذكر مرة أخرى في جملة الخبر، وقد ذهب بعض الدارسين إلى أن الضمير وسيلة استحدثتها العربية ليقوم بوظيفة الربط[117].

النمط الثاني [الحال جملة]:

نعلم أن العلاقة بين الحال وصاحبها علاقة ارتباط وثيقة، فهي في غنى عن رابط لفظي، لكن نخالف هذه القاعدة إذا كان الحال جملة؛ فتصبح الجملة في حاجة إلى رابط لفظي يربطها بالفعل، نحو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث السادس والثلاثين:{ ***أَتَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه و سلم وهُو في ظِلِّ الكَعْبَة جَالِسٌ***}[118]، تألفت جملة الحال من جملة اسمية وهي (وهو في ظل الكعبة جالس)، وقد تحولت الجملة إلى بنيتها السطحية عن طريق عارض الزيادة (الواو والضمير)، حيث يقومان –الواو والضمير– بالربط بين المركب الاسمي (النبي) وهو صاحب الحال في الجملة الفعلية، والجملة الحالية (وهو في ظل الكعبة جالس).[119]

[117]–ينظر: بناء الجملة العربية، ص106.

[118]–أربعون حديثا للشحامي، ص133.

[119]–ينظر: انظمة الربط في العربية، ص18.

النمط الثالث: [جملة الصلة]:

وهي الجملة التي تحتوي على ضمير يعود على الاسم الموصول[120]، نحو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث السادس عشر:{ ***احتج آدم و موسى، فقال موسى: يا آدم، أنت الذي خلقك الله بيده***}[121]، فجملة الصلة هي عبارة عن جملة فعلية (خلقك الله)، اتصل ضمير المخاطب "الكاف" بالفعل، ويعتبر هذا الضمير هو الرابط بين اسم الموصول وجملة الصلة.

النمط الرابع: [الربط باسم الإشارة]:

<<يجري اسم الإشارة مجرى الضمير في الربط>>[122]، إذ يقوم اسم الإشارة بالربط بين المسند إليه (المبتدأ)، والمسند (الخبر)[123]، يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث التاسع والعشرين:{ ***قال عوف: لقد رأيتني أتمنى في مقامي ذلك أن أكون أنا ذلك الميِّتَ مكان ذلك الأنصاري لما رأيت من صلاة رسول الله صلى الله عليه و سلم***}[124]، يقترب الربط باسم الإشارة من الربط بالضمير، حيث توسط في هذه الجملة اسم الإشارة (ذلك) المسند إليه (أنا) والمسند (الميت)، وربط بينهما.

---

[120] ينظر: نفسه، ص18.

[121] –أربعون حديثا للشحامي، ص78.

[122] –نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص200.

[123] –ينظر: أنظمة الربط في العربية، ص21.

[124] –أربعون حديثا للشحامي، ص115.

ب- الربط بالأدوات:

ورد الربط بالأدوات في الحديث وفقا للأنماط الآتية:

النمط الأول: [أدوات العطف]:

وهو ما يطلِق عليه البصريون العطف بالحروف، أما الكوفيون: عطف النسق، وتعرّف أدوات العطف أنها: << تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف الآتية: الواو، أوالفاء، أوثم، أوأو، أوأم، أولكن، أولا، أوبل، أوحتى>>[125].

ويعجّ الحديث الشريف بأدوات العطف، نذكر منها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الثالث:{ ***أَدْخَلَ اللهُ الجَنَّةَ رَجُلاً كَانَ سَمْحًا بَائِعًا، وَمُشْتَرِيًا، وَقَاضِيًا، وَمُقْتَضِيًا*** }[126]، ويكون الربط بالعطف في معظم الحالات بقرينة لفظية لأمن اللبس في فهم الاتصال[127]، وقد قامت الواو في هذه الجملة بالربط بين التركيب العميق؛ فأصل الجملة " كان مشتريا، كان قاضيا، كان مقتضيا"، وقد استُعملت أداة العطف الواو لأمن اللبس في توهم علاقة نحوية أخرى، وهي علاقة البدلية؛ وهذه العلاقة هي علاقة ارتباط[128]، لذلك تدخّلت الواو.

النمط الثاني:[واو الحال]:

<< تقوم واو الحال بالربط بين جملة الحال وصاحبها>>[129]، يقول رسول الله صلى الله عله وسلم في الحديث السادس والعشرين:{ ***وأما الثانية: فإنهم يمسون***

---

[125]-عادل خلف، نحو اللغة العربية، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 1415هـ/1994م، ص218.

[126]-أربعون حديثا للشحامي، ص28.

[127]-ينظر: أنظمة الربط في العربية، ص23.

[128]-ينظر: نفسه ص23.

[129]-نفسه، ص24.

وخلوف أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك}[130]، تُقدَّر الواو في هذه الجملة بـ "حال"؛ فأصل الجملة: "إنهم يمسون حال خلوف أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك"، فالواو في هذه الجملة واجبة الذكر، إذ يعتبر حذفها من الجملة شذوذا يؤدي إلى تشوش معنى الجملة وخروجها عن المألوف[131]، فوظيفة الواو في الجملة هي الربط بين الحال وصاحبها.

النمط الثالث: [أدوات الشرط]:

تقوم هذه الأدوات بالربط بين طرفي الجملة التركيبية، سواء أكانت تلك الأدوات جازمة أم غير جازمة[132].

الصورة الأولى: [أدوات الشرط الجازمة]:

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث السابع والعشرين:{ ***فإنه إن قدر عليّ لم يغفر***}[133]، تتكون هذه الجملة من أداة شرط (إن)، وجملة الشرط (قدر عليّ)، وجملة جواب الشرط (لم يغفر)، وهو الترتيب المنطقي للجملة الشرطية، فأسلوب الشرط تحكمه علاقة الترتيب، أي كل جزء من الجملة يحتاج لما بعده ويتوقف عليه، وتُعتبر (إن) من أدوات الشرط الجازمة الرابطة بين جملة الشرط وجوابه.

الصورة الثانية: [أدوات الشرط غير الجازمة]:

قال الرسول صلى الله عليه وسلم في الحديث السادس والعشرين:{ ***وأمـــــــــا***

[130]–أربعون حديثا للشحامي، ص108.

[131]–بحوث نحوية في الجملة العربية، ص85.

[132]–أنظمة الربط في العربية، ص25.

[133]–أربعون حديثا للشحامي، ص110.

الخامسة: فإذا كان آخر ليلة غفر الله لهم جميعا}[134]، تكوّنت هذه الجملة من جملة الشرط وجملة جواب الشرط؛ أما الرابط بين الجملتين هو أداة الشرط (إذا)، وهي أداة غير جازمة.

ففي الجملتين من النمطين الأول والثاني، تعتبر أداتي الشرط (إن–إذا) هما الرابط بين جملة الشرط وجوابه، فبِعدم وجود أداة الربط تصبح الجملتين منفصلتين، وبالتالي تُنفى منهما علاقة الترابط التي كان سببها أداة الشرط، فوظيفة أداة الشرط هي الربط، سواء أكان الأداة جازمة أم غير جازمة[135].

النمط الرابع: [الفاء في جواب الشرط]:

بالرغم من وظيفة أدوات الشرط في الربط بين الجملتين –جملة الشرط وجوابه– إلا أنه في بعض الأحيان يكون الربط بينهما ضعيفا، فيحتاج لتدخل عنصر آخر للربط بين الجملتين؛ وهو الفاء، يقول **ابن جني** << إنما دخلت الفاء في جواب الشرط توصلا إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر، أو الكلام الذي قد يجوز أن يُبدأ به>>[136]، فالفاء تأتي لتقوية الربط بين الشرط وجوابه، ومثال ذلك ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الثالث والثلاثين:{ ***اللهم من أحييته منا فأحيه على الإسلام، ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان*** }[137]، فإضافة الفاء في الجملتين لم يأتي اعتباطا، بل ورد لتقوية الصلة والربط بين جملة الشرط وجملة جواب الشرط.

---

[134]– السابق، ص108.

[135]–ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص202.

[136]–ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1413هـ/ 1993م، 253/1.

[137]–أربعون حديثا للشحامي، ص124.

النمط الخامس: [حروف الجر]:

تتمثل وظيفة حروف الجر في إيصال بعض الأفعال إلى الأسماء، ولا بد لها من فعل تتعلق به[138]، فحروف الجر هي حروف ربط داخل التركيب بين الفعل والاسم، حيث لا تتعدى الأفعال اللازمة إلى مفعول به، فتقوم حروف الجر بدور توصيل الأفعال اللازمة وربطها بمفاعيلها[139]، ولقد عجّ الحديث بحروف الجر، نذكر منها على سبيل المثال، قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الخامس:{***جاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ، ثَائِرَ الرَّأْسِ***}[140]، فحرف الجر (من) في الجملة متعلق بالفعل اللازم (جاء) الذي اكتفى بفاعله، أما الاسم الذي يلي حرف الجر (من) فهو اسم مجرور، عمل فيه (من) الجر؛ فوظيفة حرف الجر في هذه الجملة هي الربط بين الفعل اللازم ومفعوله، إضافة إلى وسم هذا المفعول بعلامة إعرابية مميزة وهي الجر[141].

[138]–ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص202.

[139]–ينظر: أنظمة الربط في العربية، ص27.

[140]–أربعون حديثا للشحامي، ص34.

[141]–ينظر: أنظمة الربط في العربية، ص27.

تعتبر العلاقات والروابط في التركيب أهم ما تبنى عليه الجملة، فالجملة وحدة تركيبية تؤدي معنًى دلاليًا واحدًا بحكم نظام الارتباط والربط، فدراسة الجملة لا تكتمل إلا من خلال تعرضنا للعلاقات والروابط داخلها[142].

وهذه العلاقات والروابط هي الركيزة والأساس لائتلاف بناء الجملة والاتصال بين عناصرها، سواء أكان ذلك الاتصال معنويا أو لفظيا، فهو أساس بناء التركيب.

[142]-ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص204.

الخاتمة

خلصنا من خلال هذا البحث إلى النتائج الآتية:

- الحديث الشريف تراث لغوي جدير بالدراسة والتحليل، إلا أننا نجد أن النحاة الأوائل لم يولوه حقّه من الاهتمام والاستدلال، إذ كانوا –النحاة الأوائل– يستشهدون بالحديث قليلا، دون نسبته إليه صلى الله عليه وسلم، خوفا من أن يكون الحديث منسوبا لغير الرسول صلى الله عليه وسلم، متَّجهين بالدرجة الأولى إلى القرآن والشواهد الشعرية، فلم يعللوا سبب عدم احتجاجهم به، وفي نفس الوقت لم يصرّحوا برفضهم له.
- تعتبر رواية الحديث بالمعنى أحد السببين لمنع الاحتجاج بالحديث أثناء تقعيدهم للغة؛ وقد رُدَّ هذا الموقف بأن نقل الحديث بالمعنى كان قبل فساد اللغة، كما أن من نقل الحديث هم الصحابة –رضوان الله عليهم أجمعين– الذين تتميز لغتهم بالفصاحة والبلاغة، كما أن الرواية بالمعنى أُجيزت للعالم العارف بألفاظ اللغة وأساليبها.
- تسبب الخلاف حول قضية الاستشهاد بالحديث إلى بروز ثلاث فئات:

فئة تجيز الاستشهاد؛ فقد استغلت هذه الفئة الحديث النبوي لجعل شواهدهم أكثر قوة وأشدّ إحكاما، فهي من لغة رسول الله صلى الله عليه وسلم، التي تعد مصدرا ثريا من مصادر الشواهد النحوية، تضيف إلى دراساتهم وقواعدهم ثروة وأساليب جديدة تُضم إلى استعمالاتهم.

أما الفئة الثانية فهي الفئة الرافضة للاحتجاج بالحديث؛ وقد ترأسها أبو حيان، الذي يُرجع سبب رفضه إلى أمرين:

الأول؛ أن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى،

أما الثاني؛ أن أغلب الرواة كانوا أعاجم وبالتالي وقع اللحن فيما نقلوا من حديث.

والفئة الثالثة وقفت موقفا وسطا بين الرأيين، وأبرز من نهج هذا الاتجاه الشاطبي الذي أجاز الاستشهاد فيما نُقل لفظا ومعنًى، ومنع ما نقل معنى دون لفظ.

- تعتبر الجملة هي الموضوع الأساس للدرس النحوي، وذلك من خلال بيان علاقات الإسناد والتركيب، وقد أظهرت دراستنا للجملة مدى الجهد العظيم الذي بذله نحاتنا القدماء في بحثهم اللغوي، بدءًا من تفريقهم بين الجملة والكلام، وصولا إلى تقسيماتهم للجملة، فقد كانت الجملة محطة اهتمام النحاة القدماء والمحدثين وشغلهم الشاغل.
- انطلق النحاة في تقسيمهم للجملة من مقياس لفظي، أي أن تقسيمهم كان شكلي، فإن كان صدر الجملة اسمًا(مسند إليه) فهي اسمية، وإن كان صدرها فعلا (مسند) فهي جملة فعلية، وبالتالي قُسمت وفق عنصري الإسناد.
- يعتبر المسند إليه هو أساس التفريق بين دلالة التركيب داخل الجملة، فإن كان المسند إليه اسما دلت الجملة على الثبات والاستمرارية (أي جملة اسمية)، أما إن كان المسند إليه فعلا دلت على التجدد والتغير(أي جملة فعلية).
- للجملة المحولة بنيتين؛ سطحية وهي التي حُوِّلت إليها بإحدى العوارض (الرتبة أو الزيادة أو الحذف)، أما البنية الأخرى فهي البنية العميقة، التي تهدف إلى إرجاع الجملة إلى تركيبها الأصلي، بإزالة العارض الذي اعتراها.
- يُطلق على عوارض التحويل التي تجعل البنية العميقة تتحول إلى سطحية: القواعد التحويلية.

- عوارض التركيب التي تدخل على الجملة تحكمها قواعد النحو، ولغة الحديث تعُجُّ بالجمل المحولة، وذلك يدل على فصاحة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلاغته، فقواعد التحويل تجعل المستمع يضع الجملة نصب عينيه لاستنتاج بنيتها العميقة، فهذه التحويلات تجعل الكلام في غاية من الجمال اللغوي.
- تتميز بعض تراكيب الحديث بخروجها عن الأصل المتفق عليه لدى النحاة، ولا يُعد هذا الخروج تقويضا لقوانين اللغة العربية وكسرا لقواعدها، إنما غرضه بلاغي قصده أفصح العرب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلغة الحديث أعظم من أن يُحكم عليها بالإطراد أو خروجها عن القاعدة.
- يعج الحديث بعارض التقديم والتأخير، وهذا دليل على مرونة اللغة وطواعيتها من جهة، ومن جهة أخرى يدل على أن الترتيب فن من الفنون التي يعتمدها الفصحاء، وأصحاب البيان والبلاغة وهذا ما نجده في لغة الحديث الشريف.
- عارض الحذف في لغة الحديث خاصة، وفي اللغة العربية عامة قد يمس جميع أجزاء الكلام سواء أكان حرفا أم اسما، أم فعلا، أم حتى جملة مثلما تعرضنا في هذا البحث.
- ورد في جمل الحديث مجموعة من التراكيب التي احتوت على أكثر من عارض.
- تُعتبر العلاقات والروابط الأساس والرّكيزة لائتلاف البناء داخل التركيب، وللاتصال بين عناصر الجملة، فالجملة تركيب يحكمه نظام الارتباط والربط، ودراسة الجملة لا تكتمل إلا من خلال تعرضنا للعلاقات والروابط داخل التركيب.

- الارتباط هو نشوء علاقة نحوية معنوية بين معنيين دون تدخل واسطة لفظية، فهو عبارة عن علاقة الشئ بنفسه، أما الربط فهو اصطناع علاقة نحوية لفظية، وتكون إما بالضمير العائد أو بأداة رابطة.
- تعتبر علاقة الإسناد هي الأساس، أما بقية العلاقات فهي تابعة لها، وتوضيح لما أُبهم من حولها.

إن تصفحنا لكتاب "أربعون حديثا" لـ: الشحامي، الصغير في حجمه، الكبير في معانيه، الثري في لغته؛ جعلنا ندرك أن الإسناد أساس بناء التركيب، وأن هذا التركيب قد يخرج عن أصله بدخول إحدى العوارض، في حين أن تركيب الجملة وتلاحمها لا يقوم إلا من خلال نظامي الارتباط والربط.

قائمة المصادر والمراجع

⋆. **القرآن الكريم ، رواية ورش عن نافع**

أولا- الكتب:

1. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط6، 1978م.
2. أحمد أمين، فجر الإسلام، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 2011م
3. أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة (البيان، البديع، المعاني)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1993م.
4. أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
5. الأزهري (خالد بن عبد الله) (ت905هـ)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ/2000م.
6. أميرة علي توفيق، الجملة الاسمية عند ابن هشام الأنصاري، مطبعة البرلمان، 1391هـ/1981م.
7. باسم مفضي المعايضة، تعضيد شاهد الحديث في كتاب شواهد التوضيح لان مالك، دار الحامد للنشروالتوزيع، الأردن، عمان، 1433هـ/2012م.
8. بوعلام بن حمودة، مكشاف الكلام العربي(أسمائه وأفعالِه، حروفِه، جملِه، وإعرابِه)، دار النعمان للطباعة والنشر، برج الكيفان، الجزائر، 2013م.
9. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994م.

10. الجاحظ (هو أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب بن فزارة الليثي الكناني البصري) (255هـ)، البيان والتبيين، تحقيق وشرح: محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط7، 1418هـ/1998م.
11. الجرجاني(عبد القاهر)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، علق عليه: السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1415هـ/ 1994م.
12. ابـن جني(أبو الفتح عثمان) (ت492هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.
13. ـــــــــ: سر صناعة الاعراب، تحقيق:د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1413هـ/1993م.
14. ـــــــــ:اللمع في العربية، تحقيق: سميح أبو علي، دار عبد اللاوي للنشر، عمان، الأردن، 1988م.
15. ابن الحاجب، الكافية، مكتبة البشرى، كراتشي، باكستان، ط2، 1423هـ/2011م.
16. حسام البهنساوي، أنظمة الربط في العربية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، ط1، 1423هـ/2003م
17. حسن منصور الشيخ، الجملة العربية دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2009م.
18. خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشد للنشر، العراق، 1981م.
19. خليل أحمد العمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة، ط1، 1404هـ/1984م.
20. الذهبي(الأمام أبوعبد الله شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان بن قايْماز)(ت748هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق:د.بشار عواد معروف ود.محي هلال السرحان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ.

21. رابح بو معزة، التحويل في النحو العربي(مفهومه،وأنواعه، وصوره) عالم الكتب الحديث، اربد، ط1، 1429هـ/2008م.
22. رضي الدين الاستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: د.حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، إدارة الثقافة والنشر الجامعية، ط1، 1414هـ/1993م.
23. الرومي الحنفي(زين الدين محمد بن بير علي بن اسكندر البركوي) (981هـ)، إظهار الأسرار في النحو، دار المنهاج، المملكة العربية السعودية، جدة، ط1، 1430هـ/2009م.
24. رياض بن حسن الخوام، الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية (مكاتبة بين بدر الديمامي وسراج الدين البلغيني)، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ/1998م.
25. الزجاجي(أبو القاسم اسحاق عبد الرحمان بن اسحاق)(ت337هـ)، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة.
26. الزمخشري(جار الله أبو القاسم محمود بن عمر)(ت538هـ)، المفصل في علم اللغة، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2.
27. ابن السراج(أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي)(ت316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق:د.عبد الحسن لفتلي، مؤسسة الرسالة.
28. سعيد باسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1997م.
29. أبو السّعود حسن الشاذلي، العناصر الأساسية للمركب الفعلي وأنماطها من خلال القرآن الكريم (دراسة تحليلية تطبيقية)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1410هـ/1990م.
30. سيبويه(أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)(ت180هـ)،الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1408هـ/1988م.

31. السيد الشرقاوي، معاجم غريب الحديث والأثر والإستشهاد بالحديث في اللغة والنحو، القاهرة، مصر، ط1، 1421هـ/2001م.
32. السيوطي(جلال الدين)(ت911هـ)، الإقتراح في علم أصول النحو، قرأه وعلّق عليه:د.محمود سليمان قوت،دار المعرفة الجامعية، طنطا، مصر، 1426هـ/2006م.
33. ـــــــ:همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق:أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ/1998.
34. ابن الشجري (هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة)، أمالي ابن الشجري، مطبعة المدني، مصر، ط1، 1413هـ/1992م.
35. الشحامي(الحافظ عبد الخالق بن زاهر بن طاهر بن محمد)(ت549هـ)، أربعون حديثا، تحقيق: أبو عبد الرحمان بن عيسى الباتني، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.
36. الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر.
37. ابن الصالح، معرفة أنواع الحديث، تحقيق:عبد اللطيف الهميم والشيخ ماهر ياسين الفعل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ/2002م.
38. ظاهر يوسف الخطيب، المعجم المفصل في الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط6، 2013م.
39. عادل خلف، نحو اللغة العربية، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 1415هـ/1994م.
40. عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط3.
41. عبد الخالق زعير عدل، بحوث نحوية في الجملة العربية، دار رند للطباعو والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2011م.
42. عبد الفتاح محي الشمري، الجملة الخبرية في نهج البلاغة (دراسة نحوية)، مؤسسة دار الصادق الثقافية، ط1، 1433هـ/2012م.

43. عبد القادر أحمد السليماني أبو الزهراء، الشرح الحثيث لتذكرة ابن الملقن في علوم الحديث، دار الإمام مالك، باب الوادي، الجزائر، ط1، 1434هـ/2013م.

44. عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط4، 1418هـ/1997م.

45. عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993م.

46. عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية (علم المعاني)، دار النهضة، بيروت، لبنان، ط1، 1430هـ/2009م.

47. ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، قدم له:فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ/1998م.

48. علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط1، 2008م.

49. عودة خليل أبو عودة، بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان الأدرن، ط2، 1414هـ/1994م.

50. فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفا وأقسامها، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ط1، 1422هـ/ 2002م.

51. فضل الله النور علي، البلاغة فنونها وأفنانها(علم المعاني)، دار الفرقان للنشر والتوزيع، اربد، ط4، 1418هـ، 1997م.

52. كمال عز الدين، الحديث النبوي الشريف من الوجهة البلاغية، دار إقرأ، بيروت، لبنان، ط1، 1401هـ/1984م.

53. ابن مالك(جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي)(ت672هـ)، شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق:طه محسن، مكتبة ابن يتيمة، ط2، 1413هـ.

54. المبرد(العباس محمد بن يزيد)(ت285هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، 1415هـ/1994م.
55. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، إخراج :إبراهيم مصطفى وحسن الزيات وآخرون، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، استانبول، تركيا.
56. محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية(مكونتها، أنواعها، تحليلها)، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط2، 2011م.
57. محمد بن طيب الفارسي، تحرير الرواية في تقرير الكفاية، تحقيق:د.علي حسن البواب،دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية،ط1، 1403هـ/1983م.
58. محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب للنشر والطباعة، القاهرة، مصر، 2013م.
59. محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2011م.
60. محمد رزق شعير، الجمل المحتمل للاسمية والفعلية، مكتبة جزيرة الورد، المنصوة، مصر.
61. محمد عجاج الخطيب، السنة قبل التدوين، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط2، 1408هـ/1988م.
62. محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، عالم الكتب العلمية، 1988م.
63. محمود فجال، الحديث النبوي في النحو العربي، أضواء السلف، الراض، السعودية، ط2، 1417هـ/1997م.
64. مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1997م.
65. مصطفى شاهر خلوف، أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز، دار الفكر،عمان، الأردن، ط1، 1430هـ/ 2009م.

66. الشيخ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، تحقيق أحمد جاد، دار الغد الجديد، القاهرة، مصر، ط1، 1428هـ./2007م.
67. المناوي، فيض القدير في شرح الجامع الصغير، تحقيق: محمد المدعو بعبد الرؤوف المناوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط2، 1391هـ/1982م.
68. ابن منظور (محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين) (711هـ)، لسان العرب، دار الحديث، القاهرة، مصر، 1434هـ/2013م.
69. مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ/1986م.
70. ابن هشام الأنصاري(جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري المصري)(ت761هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، اعتنى به: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ/2001م.
71. ـــــــــ شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقق:محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط11، 1383هـ/1963م.
72. ـــــــــ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1411هـ/1991م.
73. ابن يعيش(ابن علي النحوي) (ت643هـ)، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
74. يوسف عطا الطريفي، الوافي في قواعد النحو العربي، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 2010م.

ثانيا-الدوريات:

75. أمينة بدر الدين، بلاغة القسم في الحديث النبوي الشريف، مجلة جامعة دمشق، جامعة دمشق، دمشق، 2010، العدد 3-4، المجلد 26.

76. فضل الله النور علي، ظاهرة التقديم والتأخير في اللغة العربية، مجلة العلوم والتقانة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، نوفمبر2012، مجلد12(2).

ثالثا-الرسائل الجامعية:

77. أرواح عبد الرحيم الجرو، عوارض التركب في الأصمعيات (دراسة وصفية تطبيقية)، رسالة ماجستير،(مخطوط)، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، 1435هـ/2014م.

78. أشرف السيد محمد محمد، نظام الارتباط والربط في شعر البحتري، مذكرة دكتوراه،(مخطوط)، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، 1429هـ/2008م.

79. رفاعي طه أحمد، عوارض التركيب في بناء الجملة العربية (دراسة نحوية في ضوء صورة البقرة)، (مخطوط)، قسم اللغة العربية، كلية الدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية، ليبيا.

80. سامية مونس خليل أبو سفيان، عوارض التركيب في سورة البقرة(دراسة نحوية وصفية)، رسالة ماجستير، (مخطوط)، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، الجامعة الاسلامية، غزة، 1433هـ/2012م.

81. سليمة عياض، العلاقات النحوية وأثرها في بناء الأسلوب(رياض الصالحين للإمام النووي أنموذجا)، رسالة ماجستير، (مخطوط)، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2009/2008م .

82. ضياء جاسم محمد راضي، الجملة الاسمية في ديوان الفرزدق(دراسة نحوية وصفية دلالية)، رسالة ماجستير،(مخطوط)، قسم الدراسات النحوية واللغوية، كلية اللغة العربية، جامعة أم درمان الإسلامية، 1433هـ/2012م.

83. عمار بن شتوح، الجهود اللسانية عند مازن الوعر، أطروحة دكتوراه، (مخطوط)، قسم اللغو والأدب العربي، كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 1435هـ/2014م.

84. محمد بوادي، ألفاظ العقائد والعبادات والمعاملات في صحيح البخاري (دراسة دلالية)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، (مخطوط)، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة عباس فرحات، سطيف، الجزائر،

85. مطير بن حسن المالكي، موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (مخطوط)، فرع اللغة والنحو، قسم الدراسات العليا العربية، كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، السعودية، 1423/1422هـ.

86. هبة موفق عبد الحميد النعيمي، أنماط التحويل في الجملة الفعلية، دراسة تطبيقية في القرآن الكريم(سورة آل عمران)، أطروحة ماجستير، (مخطوط)، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة آل بيت، الأردن، 2009م.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ
المدخل: مكانة لغة الحديث في منظومة الاستدلال اللغوي	6
أولا–الحديث بين المفهوم والمصطلح	7
ثانيا–الاستشهاد بالحديث عند اللغوين ونحويين	9
1–الاستشهاد بالحديث عند اللغويين	10
2–الاستشهاد بالحديث عند النحويين	11
الفصل الأول: الإسناد ودوره في بناء التركيب	23
توطئة الفصل:	24
أولا–التركيب بين وحدة المفهوم وتعدد المصطلح	24
1–بين التركيب والمركب	24
2–بين التركيب والجملة	25
3–بين الجملة والكلام	26
ثانيا–الإسناد مفهومه وأقسامه	29
ثالثا–أقسام الجملة	31
المبحث الأول: الجملة الاسمية	33
أولا– الجملة الاسمية الأساسية البسيطة	33
ثانيا–الجملة الاسمية المركبة	45
المبحث الثاني: الجملة الفعلية	47
أولا–جمل الفعل الماضي	49
ثانيا– جمل الفعل المضارع	55
ثالثا– جمل فعل الأمر	57
المبحث الثالث: احتمال الجملة للاسمية والفعلية	60
الفصل الثاني: عوارض التركيب في لغة الحديث	62
توطئة الفصل:	63

أولا– تعريف العارض	**63**
ثانيا–تعريف التحويل	**64**
ثالثا–أقسام قواعد التحويل	**65**
رابعا– أنواع العوارض	**66**
المبحث الأول: عارض التقديم والتأخير	**70**
أولا– عارض التقديم والتأخير في الجملة الاسمية	**71**
ثانيا–عارض التقدم والتأخير في الجملة الفعلية	**72**
المبحث الثاني: عارض الزيادة	**75**
أولا–عارض الزيادة في الجملة الاسمية	**75**
ثانيا–عارض الزيادة في الجملة الفعلية	**77**
المبحث الثالث: عارض الحذف	**82**
أولا–عارض الحذف في الجملة الاسمية	**84**
ثانيا– عارض الحذف في الجملة الفعلية	**86**
المبحث الرابع: جمل ورد فيها أكثر من عارض	**90**
الفصل الثالث: العلاقات والروابط في تراكيب الحديث	**94**
توطئة الفصل:	**95**
أولا–بين الارتباط والربط	**95**
ثانيا–نظام اللغة التركيبي	**97**
ثالثا–علاقات الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية	**98**
المبحث الأول: نظام الارتباط في الحديث الشريف	**106**
المبحث الثاني: نظام الربط في جمل الحديث	**122**
خاتمة	**130**
قائمة المصادر والمراجع	**135**
فهرس الموضوعات	**145**

الحمد لله

الملخص:

مدار الدراسة لغة الحديث النبوي في جانبها التركيبي من حيث الوقوف على خصائصها البنيوية فيما يتعلق بالنحو في علاقاته ببُنى الكلم، وقد بُسطت الفكرة في ثلاثة فصول يتقدّمها مدخل، وقد عُرض من خلال الدراسة لأهم مميزات الحديث في ضوء ما توصل إليه النحاة من أحكام تمَّ استقراؤها من كلام العرب، وذلك من أجل أن يُستفاد من هذا النبع اللغوي في الاستدلال على القواعد النحوية، باعتباره يأتي في مراتب عليا من الفصاحة والبلاغة.

Résumé:

Au cours de l'étude de langue hadith dans le côté synthétique en termes de position sur les caractéristiques structurelles en ce qui concerne la grammaire dans ses relations construit par ce groupe des mots, et l'idée a était simplifié dans trois chapitres dirigé par l'entrée, il a été présenté à travers cette étude des caractéristiques les plus importantes de el hadith à la lumière des découvertes ou résultat par les grammairiens des dispositions ont été extrapolées d'après les paroles des arabes pour être bénéficier de cette source linguistique dans l’inférence des règles de grammaire ou l'appréhension de grammaire, comme estimé il vient des haute classes oratoire et rhétorique.